تقويم المشروعات الاجتماعية

تأليف

الأستاذ الدكتور/ عباس أحمد
الأستاذ الدكتور/ ياسين الكبير





تقويم
المشروعات الاجتماعية

تأليف

الأستاذ الدكتور/ عباس أحمد   الأستاذ الدكتور/ ياسين الكبير



دبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

دار القلم للنشر والتوزيع
بر دبي - بناية الفردان
تليفون: ٣٩٣٠٤٣٠ - فاكس: ٣٩٣٠٤٠٨ - ص.ب: ١١٨١٧
دولة الإمارات العربية المتحدة

المحتويات

تقديـــم:

تفتقر المكتبة العربية إلى وجود كتاب مرجعي أو دراسي يعتد به في مجال تقويم المشروعات الاجتماعية. وقد يعود ذلك إلى الحداثة النسبية للدراسات والأبحاث المتصلة بتقويم المشروعات الاجتماعية في مجال العلوم الاجتماعية بعامة وعلم الاجتماع بخاصة. فبالرغم من أن البدايات المبكرة لدراسات التقويم الاجتماعي قد ظهرت منذ العقود الأولى للقرن العشرين، إلا أنها لم تشهد زخماً علمياً كافياً يمنحها المكانة المرموقة التي اكتسبتها اليوم إلا في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

ومن ثم فإن هذا العمل العلمي الذي نقدمه للمكتبة العربية، وبالرغم من ريادته العلمية، مانحسبه إلا عملاً مبدئياً خاضعاً للتقييم والتجريب، وللنقاش والحوار، سواء في فصول الدراسة أو حلقات البحث العلمي؛ كما يعد عملاً قابلاً لمزيد من المواءمة مع معطيات وخصوصيات مجتمعنا وثقافتنا العربية والإسلامية.

وقد كان لشح المراجع العلمية عن تقويم المشروعات الاجتماعية، وخلو المكتبة العربية منها، الأثر الكبير في اعتمادنا الأساسي على بعض المراجع الأجنبية التي اكتسبت الاحترام والتقدير في مجال تقويم المشروعات الاجتماعية. وقد نوهنا إلى هذه المراجع في الموضوعات ذات الصلة في هذا العمل المقدم.

سائلين الله سبحانه وتعالى أن يكون التوفيق حليفنا، وأن يعود هذا العمل بالنفع على زملائنا المتخصصين وطلابنا الدارسين، ومن له اهتمام بهذا النوع من المعرفة العلمية بين المثقفين.

الباب الأول

المدخل لتقويم المشروعات الاجتماعية

- التعريف بتقويم المشروعات الاجتماعية.
- علم الاجتماع التطبيقي وتقويم المشروعات الاجتماعية.
- التخطيط الاجتماعي وتقويم المشروعات الاجتماعية.

الباب الأول

المدخل لتقويم المشروعات الاجتماعية

١- التعريف بتقويم المشروعات الاجتماعية

تعريف التقويم

التقويم لغة هو تحديد قيمة الشيء، وتصحيح مقامه بهدف تحقيق اعتداله، ولهذا يرى أهل اللغة أن الصحيح هو استخدام "تقويم" وليس "تقييم" على النحو الشائع.

والتقويم اصطلاحاً يعني تحديد جدوى المشروعات وتأثيراتها. ويمكن أن يكون هذا التقويم مطلوباً قبل اعتماد المشروعات وتنفيذها. وهنا يشار إليه اصطلاحاً بالتقويم القبلي Pre - Project assessment أو تقويم الانعكاسات الاجتماعية (Social Impact assessment)، كما هو السائد في الأدبيات المتخصصة في هذا المجال.

كما يمكن أن يكون التقويم لاحقاً لتنفيذ المشروع، وهنا يشار إليه اصطلاحاً بالتقويم البعدي (Post - Project evaluation) أو الإشارة إليه فقط بالتقييم أو التقويم (evaluation).

تعريف المشروعات الاجتماعية:

يقصد بالمشروع بصفة عامة كافة أنواع المستحدثات من إنشاءات وبرامج وقرارات وسياسات رسمية أو أهلية تفضي إلى تبعات أو تأثيرات على البيئة أو الإنسان.

أما مصطلح المشروعات الاجتماعية فقد يشير إلى عدة معاني، وإن اختلفت نسبياً إلا أنها مكملة لبعضها، ومنها:

١- أن المشروعات الاجتماعية هي تلك المشروعات التي يقوم بها أو يتأثر بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سلباً أو إيجاباً عدد كبير من الناس؛ على نقيض المشروع الفردي الذي قد يقوم به أو يتأثر به شخص واحد.

ويجب أن نشير هنا إلى أن كثيراً من المشروعات التي قد تبدو فردية من حيث القيام بها، إلا أنها تكتسب السمة الاجتماعية من خلال مدى التأثير بها. فإنشاء مسجد - مثلاً - بواسطة محسن هو عمل فردي، ولكنه في الواقع مشروع اجتماعي من حيث أن عدد كبير من الناس سيستفيد من هذا المشروع.

٢- أن المشروعات الاجتماعية تعني مشروعات وبرامج "الخدمات الاجتماعية" من صحة وتعليم وإسكان ومساعدات اجتماعية وغير ذلك. وهذا هو المعنى السائد للمشروعات الاجتماعية في الدوائر الرسمية.

٣- إن المشروعات الاجتماعية تعني مشروعات التنمية بعامة ومشروعات التنمية الاجتماعية بخاصة. ويعنى بذلك المشروعات التي تستهدف تحسين الأوضاع الحياتية للناس سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية. ومن ثم فإن كافة مشروعات وخطوات التنمية الشاملة سواءً كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية هي مشروعات اجتماعية. أو أن كل مايسهم من سياسات أو قرارات أو مشروعات في دعم مسيرة التقدم الاجتماعي يعد مشروعاً اجتماعياً. ومن ثم فإن تقييم المشروعات الاجتماعية يتأتى من خلال تقدير مدى إسهامها في دعم مسيرة التقدم الاجتماعي. ويجب الإشارة إلى أن مسيرة التقدم الاجتماعي ليست مسيرة أحادية خالصة تسير بشكل إيجابي كامل. بل أن المسيرة في الواقع قد تتخللها الكثير من العقبات أو الآثار الجانبية التي لا مفر منها أحياناً. ومن ثم فإن الهم الأساسي لتقييم المشروعات الاجتماعية هو استهداف دعم النواحي

الإيجابية والتقليل من الجوانب السلبية ما أمكن في تصميم وتنفيذ المشروعات الاجتماعية.

وبناءً علي ذلك فإن المشروعات الاجتماعية على كافة هذه المعاني يجب أن تكون مشروعات مخططة (Planned). ويستوجب التخطيط بالضرورة أن تكون القرارات الخاصة بالمشروعات قرارات سليمة قائمة على أساس علمي مستمد من التقييم الشامل لهذه المشروعات ومدى جدواها وإسهامها في مسيرة التقدم الاجتماعي.

٢- علم الاجتماع التطبيقي وتقويم المشروعات الاجتماعية

مقدمة:

بما أن تقويم المشروعات الاجتماعية يعد من أهم المجالات التطبيقية لعلم الاجتماع كان لابد من التعرف علي المجالات التطبيقية المختلفة لهذا العلم، والتطورات التي شهدها علم الاجتماع التطبيقي وأهمية بحوث التقويم عامة في مسيرة هذا التطور.

لقد نشأ علم الاجتماع لدراسة المشكلات والقضايا التي سادت المجتمع في أوروبا نتيجة للثورة الصناعية وما صحبها من تغيرات اجتماعية أدت إلي ظهور الكثير من المشكلات. وكان تأسيس علم الاجتماع يستهدف دراسة هذه المشكلات أملا في إيجاد حلول لها أو التخفيف من حدتها. إلا أن اهتمام علماء الاجتماع في تلك الفترة أنصب علي المناقشة الفكرية لمسائل نظرية ومنهجية وكان الهدف من الجهود العلمية لرواد هذا العلم هو تأسيس العلم والحصول علي اعتراف بمكانته بين العلوم الاجتماعية. ولم يكن بمقدور علماء الاجتماع في تلك الفترة أن يسهموا إسهاماً مباشراً في إيجاد حلول للمشكلات أو التأثير في السياسة سواء في صياغتها أو تنفيذها. ولكن كان لهم تأثير غير مباشر في تغير المجتمع وما شهدته المجتمعات الأوروبية من إصلاحات.

أما في المجتمع الأمريكي الذي شهد تغيرات كبيرة نتيجة هجرة الملايين من أوروبا وظهور الصناعة وتوسع المدن فقد اتجه علم الاجتماع فور ظهوره هناك إلى دراسة المشكلات الاجتماعية، وإلى السعى إلى الحصول علي المعرفة لحل هذه المشكلات. فأجريت دراسات عدة في هذا المجال لم يكن لها تأثير مباشر في مجال السياسات والمعالجات العملية لهذه المشكلات. وسرعان ما جاء الكساد الأعظم حوالي عام ١٩٣٠ فانصرف اهتمام علماء الاجتماع إلي مسائل نظرية ومنهجية أبعدتهم عن الاهتمامات العملية والتطبيقية حتى الستينات من القرن الماضي. ولكن في هذه الفترة ونتيجة جهود بعض علماء الاجتماع أمثال وليم اوجبرن وسامويل ستوفر وغيرهم استطاع علم الاجتماع أن يبرهن أن البحث الاجتماعي له فائدة كبيرة في صياغة السياسة العامة مما جعل رئيس الولايات المتحدة هوفر آنذاك يقوم بتكليف اوجبرن بتقديم معلومات أساسية حول أوضاع المجتمع الأمريكي الاجتماعية. ونتيجة لهذا التكليف صدرت مجموعة دراسات بعنوان الاتجاهات الاجتماعية الحديثة social Recent trends) في عام ١٩٣٣. ثم تلا ذلك صدور كتاب آخر بعنوان:

"الاتجاهات التكنولوجية والسياسة القومية بما فيها الآثار الاجتماعية للاختراعات الجديدة" Technological Trends and National policy Including the social Implications of New Inventions في عام ١٩٣٧.

لقد كان الكتاب الأول منطلقا لقيام حركة المؤشرات الاجتماعية والكتاب الثاني بفصوله عن الآثار الاجتماعية ومقاومة الاختراعات كان تنبؤًا بقيام ببحوث التقويم القبلي للمشروعات والبرامج.

أما سامويل ستوفر فقد دعي لدراسة الروح المعنوية في الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان للمعلومات التي قدمها ستوفر وزملائه أهمية في اتخاذ القرارات وصياغة السياسة في الجيش آنذاك. وكان لنشره كتاب (الجندي الأمريكي: دراسات في علم النفس الاجتماعي في الحرب العالمية الثانية ١٩٤٩ أثر كبير في التأكيد علي إمكانية الجمع بين تطوير النظرية والبحوث التطبيقية.

في تلك الفترة قام كثير من علماء الاجتماع ببحوث تطبيقية في مجال الصناعة والتنظيمات الرسمية غيرها من المجالات إلا أن دخول علم الاجتماع مجال التطبيق فيما يخص إعداد البرامج وتنفيذها وتقويمها والمساهمة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات لم يتم إلا في بداية السبعينات من القرن الماضي. ويرجع ذلك لسببين رئيسين:

أولاً: نمو وتطور أعداد خريجي علم الاجتماع وعدم كفاية سوق العمل في الجامعات والمعاهد العلمية لاستيعابهم مما تطلب فتح الأبواب أمامهم في مجالات الحياة غير الأكاديمية

ثانياً: تغير الحياة وتعقدها مما تطلب الاعتماد علي عدد كبير من المتخصصين في العلوم الاجتماعية ومن بينها علم الاجتماع لتوفير معلومات لصانعي القرار سواء في المؤسسات الحكومية أو الأهلية في شتى المجالات. وبذلك يمكن القول بأن دور علم الاجتماع التطبيقي يتم من خلال المجالات التالية: (انظر شكل رقم ٢)

أولا: تقديم المنظور الاجتماعي. (social perspective)

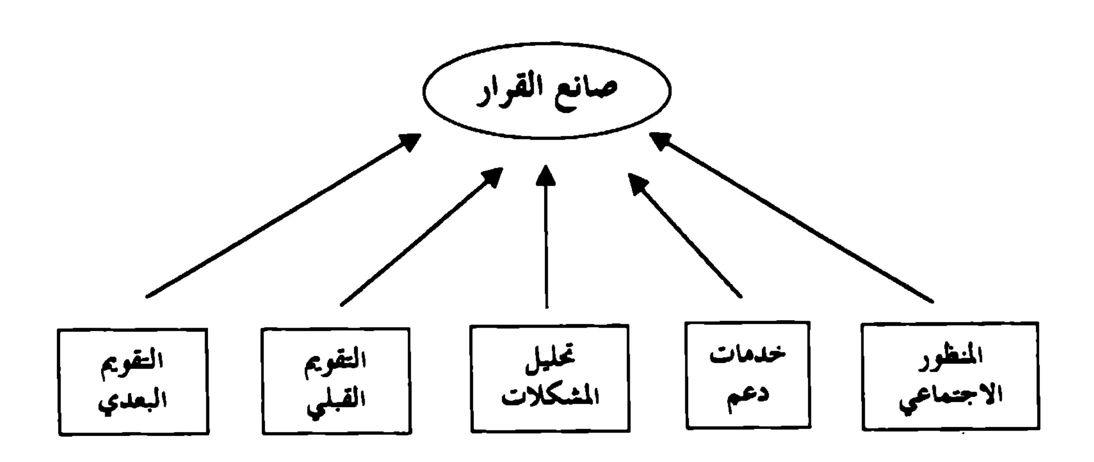
ثانياً: خدمات دعم في القطاعات المختلفة. (Support services)

ثالثاً: تحليل المشكلات. (Problem analysis)

رابعاً: التقويم القبلي للمشروعات والبرامج. (Social impact assessment)

خامساً: التقويم البعدي للمشروعات والبرامج. (Evaluation)

شكل رقم (٢)



أولا: المنظور الاجتماعي:

إن الباحث الاجتماعي ومهما اختلفت اتجاهاته النظرية أو المنهجية أو قيامه بدراسات تطبيقية أو أساسية - فإنه ينظر دائما إلي العالم بأنه مكون من أشخاص يعيشون في جماعات وينتظمون في انساق اجتماعية تتضمن مؤسسات ونظم وأمم. وعن طريق التفاعل مع الآخرين والمشاركة في نشاطات الجماعات يصبح الشخص إنسانا بمعني الكلمة ويكتسب طريقة حياة المجتمع. وفي المقابل فإن مشاركة الفرد يمكن أن تعزز أو تعدل طريقة حياة المجتمع. هذا المنظور له انعكاس علي عملية اتخاذ القرار وصياغة السياسة العامة، استطاع اتزوني أن يوضحه بقوله (نحن نأخذ حاجات وقيم المبحوثين في دراساتنا كأساس للتقويم. نحن نقارن مختلف الأبنية الاجتماعية علي أساس الدرجة التي تستجيب هذه الأبنية لرغبات أعضائها. نحن لا نقوم البناء الاجتماعي علي أساس ما نفضله بل علي أساس ما يفضله أعضاؤه، باحثين عن العوامل التي تمنعه أن يكون اكثر استجابة مما هو عليه والظروف التي من خلالها يمكن أن يزيد من هذه الاستجابة).

إن دور الباحث الاجتماعي في هذا المجال هو أن يقدم هذا المنظور الذي يسهم

في حث متخذ القرار على النظر إلي مسألة اتخاذ القرار بأن لها أثراً علي حياة الأفراد والجماعات ويذكره بهذه الآثار ورد فعل الناس المتوقع عليها، ويؤكد علي أهمية فهم الناس ومعرفة كيف يرون ويقيمون القرارات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بحياتهم.

ثانياً: خدمات الدعم:

يقوم الباحث الاجتماعي بجمع المعلومات المطلوبة من مختلف الأجهزة الحكومية والأهلية في مختلف القطاعات ويقدمها بعد تحليلها لصانع القرار مباشرة أو عن طريق مكاتب تقوم بتنسيقها وتقديمها كجزء من معلومات أخري تكون مهمة في مساعدة من يتخذ القرار. هذه البحوث يمكن تصنيفها في ما يلي:

١- تقص الحقائق:

يلجأ موظفو الدولة والمؤسسات المختلفة إلي الباحث الاجتماعي، لمعرفتهم بالمهارة التي يمتلكها في البحث وجمع المعلومات، للحصول علي المعلومات غير المتوفرة لديهم. يستخدم الباحث الاجتماعي عدة طرق لجمع المعلومات وهي الملاحظة المباشرة والملاحظة بالمشاركة والمقابلة والإستبيان. ويكن أن يجمع المعلومات من السجلات والوثائق المتوفرة في المؤسسات والهيئات الرسمية أو الأهلية.

٢- تقرير وضع اجتماعي:

كثير من القرارات تعتمد علي معرفة وضع المنظمة أو المجتمع المحلي أو المجتمع عامة فيما يخص موضوع محدد في الوقت الراهن وكيف تطور في الماضي وكيف يمكن أن يكون عليه الحال في المستقبل. يمكن أن يقوم الباحث الاجتماعي بهذه المهمة باستخلاص المعلومات المطلوبة من التعدادات السكانية والتقديرات والتقارير التي عادة ما تكون متوفرة بشكل دوري وبناء علي معرفة الوضع الراهن يمكن معرفة التغيرات التي وقعت في الماضي والتغيرات التي من المتوقع أن تحدث في المستقبل وهل هذه التغيرات مرغوبة أو غير مرغوبة.

إن بلوغ هذه الغاية وتطويرها وتحسينها تدعمت بقيام حركة المؤشرات الاجتماعية التي تدعوا إلي إيجاد ما يسمي بالنظام المحاسبي الاجتماعي.

ثالثاً: تحليل المشاكل الاجتماعية:

يمكن أن يساهم البحث الاجتماعي مساهمة فعالة في تحليل المشكلات الاجتماعية وذلك أولا بتحديد الأوضاع الاجتماعية التي تحتاج إلي اتخاذ قرار بشأنها، وثاني بتحديد المشكلة التي يجد المسؤول صعوبة في تحديدها ومعرفة الأسباب الكامنة لها. البحوث الاجتماعية في هذا المجال تصمم للوقوف علي المشكلة الحقيقية وبالتالي يمكن علاجها أو حلها.

رابعاً: بحوث التقويم القبلي:

تعتبر بحوث التقويم القبلي إحدى الإسهامات الهامة للباحث الاجتماعي في صياغة السياسة واتخاذ القرار. في هذا الدور يقدر الباحث النتائج الاجتماعية المتوقعة لإتباع سياسة معينة. ولقد اصبح هذا الدور معترفاً به في كل المشاريع والبرامج الحكومية والأهلية الكبيرة ويتسع هذا الدور كل يوم ليشمل عملية التخطيط برمتها ونشاطات أخري تقوم بها الدولة.

خامساً: بحوث التقويم البعدي:

بالمقارنة بالتقويم القبلي الذي يتم عادة قبل اختيار سياسة معينة فإن عملية التقويم البعدي تجري بعد أن تتم عملية اختيار السياسة والبرامج والمشروعات وقد تم تنفيذها بالفعل. والسؤال الذي يحاول الباحث الإجابة عليه في بحوث التقويم البعدي هو: هل حقق البرنامج أو المشروع الأهداف التي رسمت له، وما هي التعديلات التي يجب أن تدخل عليه، أو هل يجب أن يوقف البرنامج كلية؟

٣- التخطيط الاجتماعي وتقويم المشروعات الاجتماعية(*)

مقدمـــة:

يرتبط تقويم المشروعات ارتبطا وثيقا بالتخطيط الاجتماعي (Social planning) ولا تتم عملية التقويم إلا في إطار أهداف معينة نرغب في تحقيقها ويتطلب ذلك تخطيطاً يضمن تحقيق هذه الأهداف. ولا يمكن الوقوف علي مدي ما تحقق من هذه الأهداف أو درجة تحققها إلا عن طريق القيام بعملية تقويم مشروعات أو برامج الخطة التي تم إعدادها. ولذلك يعتبر التقويم عملية من العمليات الأساسية في التخطيط.

ولذلك سوف نتناول في هذا الفصل نشأة التخطيط الاجتماعي وتحديد مفهومه وعلاقته بالسياسة الاجتماعية وأنواع التخطيط وأسسه ومراحله المختلفة والتي من بينها مرحلة التقويم التي تمثل إحدى مراحله الهامة.

نشأة التخطيط الاجتماعي:

إن استعمال المنهج العلمي في تغيير المجتمع وتقدمه فكرة حديثة ترجع لبداية القرن العشرين، وأول من أدخل لفظ التخطيط (planning) هو الاقتصادي النمساوي كريستيان شويندر في مقال طُبعَ عام ١٩١٠م. ولقد طبّقت فكرة التخطيط من خلال أول خطة خمسية في عام ١٩٢٨ مع قيام الحكومة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي. ومنذ ذلك الوقت وحتى بداية الحرب العالمية الثانية أصبح

(*) من أهم المراجع في هذا الموضوع:

(1) Finterbusch, K. & Mots, B.: Social Research for Policy Decisions (Wadworth Publishing Co.) 1980.

(٢) أحمد كمال أحمد: التخطيط الاجتماعي، (مكتبة القاهرة الحديثة)، ١٩٧٠.

(٣) حسين عمر: التنمية والتخطيط الاجتماعي، (دار الشروق)، جدة، ١٩٧٨.

(٤) عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، (مكتبة وهبة، ط٤)، القاهرة.

التخطيط محط اهتمام الدول الاشتراكية، وذلك لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. أما في البلدان الغربية الرأسمالية فقد كانوا يعارضون استخدام التخطيط ويعتبرونه منافياً للحرية الاقتصادية ولا يصلح إلا في بلدان فيها سلطة مركزية وهيمنة للقطاع الحكومي كما يشككون في نجاح وقدرة الاقتصاد الموجّه.

وسرعان ما تغيرت هذه النظرة بعد حدوث الأزمة الاقتصادية التي حلّت بالدول الغربية في عام ١٩٣٠، وعرّضتها لأعنف كساد مرّت به حيث عرفت هذه الفترة باسم الكساد الأعظم. لقد بدأ الاهتمام بفكرة التخطيط الاقتصادي كعلاجٍ أساسي لنتائج الأزمة الاقتصادية منذ عام ١٩٣٥م، وساعد على ذلك ظهور نظريات وأفكار كينـــز Keyens التي من ضمنها ضرورة تدخّل الدولة بالمشروعات العامة لمواجهة الكساد الاقتصادي. ومنذ ذلك الحين انتشرت أهمية استخدام التخطيط في الدول الغربية واتبعت معظم دول العالم أسلوب التخطيط لرفع معدلات التنمية في البلدان المتقدمة. أما في الدول النامية فقد استخدم التخطيط لإحداث تنمية.ولقد اختلفت الدول في أسلوها للتخطيط: فقد يكون التخطيط شاملاً أو جزئياً، أو قطاعياً، دائماً أو مؤقتاً، مما دفع أرثر لويس الاقتصادي المشهور في كتابه عن مبادئ التخطيط الاقتصادي للقول أنّ المسألة الرئيسية في مناقشة التخطيط ليست في هل يجب أن يكون هناك تخطيط ؟ ولكن ما هي الصورة التي يستخدمها هذا التخطيط ؟ ومعنى هذا أن التخطيط أصبح ضرورة من ضروريات المجتمع الحديث لا تستغني عنه الدول المتقدّمة التي تعمل على تعبئة طاقاتها واستثمار مواردها وتحقيق أهدافها، وكذلك الدول النامية التي تحاول أن تلحق بالدول المتقدّمة وتطوى المسافة التي تفصلها عنها، ولتحقق معدلاتٍ سريعةٍ للتنمية مع ضمان التكامل والتوازن في كافة المجالات وعلى كل المستويات.

مفهوم التخطيط: (planning)

لقد قدّم المفكرون والعلماء تعريفاتٍ عدة للتخطيط، وحاول كلٌ منهم أن يؤكد على جوانب من عملية التخطيط يراها هامةً حسب منظوره، فالعلماء الذين

يعرفون التخطيط بأنّه عملية تنسيق تقوم بها الدولة لتحقق أهداف المجتمع، يؤكدون على ريادة الدولة للمجتمع وأن التخطيط بصفة أساسية ما هو إلا وسيلة لإعادة التوازن بين عناصر المجتمع المادية والمعنوية. فهم يرون أنّ التخطيط هو عملية إعادة تنظيم المجتمع ومعالجة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير الاجتماعي غير المتوازن.

وهناك من يركّز على الجانب الوقائي حيث يعرف لاندس Landis التخطيط بأنّه محاولةٌ لتوقّع المستقبل والتنبؤ باتجاهاته وتحديد مجراه ثم اتخاذ أسلوب للعمل يتلافى حدوث المشكلات.

وهناك من يركّز في تعريفه على طبيعة عملية التخطيط حيث نجد هايمز Haimez يعرّف التخطيط بأنّه (تغيّر اجتماعي مقصود يتم في ميدان حافل بالقيم الاجتماعية المتعارضة، ووسائله هي الاستقصاء والمناقشة والاتفاق والعمل).

ويشير هذا التعريف إلى أنّ التخطيط الاجتماعي أداةٌ إراديةٌ واعية للتغير الاجتماعي، بحيث لا نترك عمليات التغير للصدفة دائماً، وإنما يخضع للضبط والتحكّم لتحقيق غايةٍ محددة. كذلك يشير هذا التعريف إلى عمليات التخطيط الأربعة وهي الاستقصاء والمناقشة والاتفاق والعمل التي تعني عمليات أو مراحل قد لا تحدث في الواقع بنفس الترتيب، إلا أنها على أي حال لازمة وضرورية. ومادام التخطيط يحدث في مجالٍ حافلٍ بالقيم المتعارضة فلذا يصبح إعطاء مجال وفرص للاختيار والتفضيل أمرا ضروريا، بحيث يتم وضع الخطط على أساس احترام وتقدير الحاجات الاجتماعية. وبدون الدخول في مناقشات مستفيضة لتعريف التخطيط كمفهوم وعمليات، فإنه يمكن أن ننظر إلى التخطيط بأنّه مجموعة عملياتٍ منظمة لإحداث تغيراتٍ مرغوبة وذلك عن طريق حصر إمكانات المجتمع وتحديدُ مطالبهُ وتقدير حاجاته، ووضع خطة شاملة متكاملة ومحددة في الوقت نفسه لتحقيق هذه المطالب والحاجات خلال فترة زمنية محددة في إطارٍ مستخلص من الفلسفة الاجتماعية للمجتمع.

ووفقاً لهذا التعريف يمكن تحديد عناصر التخطيط فيما يلي:

١- تقدير موارد المجتمع تقديراً دقيقاً للوقوف على إمكانياته المادية والبشرية وتحديد احتياجاته تحديداً واقعياً.

٢- ترتيب الحاجات الأساسية ترتيباً تنازلياً في سلم الأوليات وعن طريق صياغة الأهداف.

٣- توضيح الوسائل والتنظيمات التي يمكن الاستعانة بها لتحقيق الأهداف.

٤- تحديد فترة زمنية لتحقيق الأهداف.

٥- تحديد الفلسفة التي يريد المجتمع أن يتحرك وينمو في إطارها.

التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية:

(Social Planning &Social Policy)

يختلف مفهوم التخطيط الاجتماعي عن مفهوم السياسة الاجتماعية من حيث أنّ السياسة تعبّر عن احتياجات المجتمع، ويمكن عن طريقها توجيه الخطط والبرامج والمشاريع باعتبارها إطاراً ودليلاً للخطط الحالية والمستقبلية. أما التخطيط فإنّه يضيف إلى هذه الاقتراحات عنصراً جديداً هو وضع تصميم متكامل بين حجم وقيم العمليات المختلفة التي توضع ضمن إطار الخطة وتحديد المشاريع المختلفة التي يمكن القيام بها. لذلك من الضروري أن يكون وضع الخطة لاحقاً لرسم السياسة، وأن تكون أهداف الخطط في إطار السياسة التي وضعت الخطة على أساسها. فلكل دولةٍ من الدول سياستها الاجتماعية التي تحدّد الأهداف العامة للدولة في مجالات العمل الاجتماعي الشامل، وهذه السياسة تستمد وجودها ومفاهيمها واتجاهاتها من أيديولوجية الدولة وعاداتها وتقاليدها وأسلوب حياتها. والتخطيط يرتبط بهذه السياسة ويهدف إلى ترجمتها ترجمةً عمليةً في صورة مشاريع وبرامج تهدف إلى تحقيق هذه السياسة وما ترمي إليه من أهدافٍ وغاياتٍ.

أنواع التخطيط:

هناك عدّة تصنيفات للتخطيط، ويمكن أن نوجز هذه التصنيفات التي ذكرها بعض العلماء فيما يلي:

من حيث الأهداف يمكن أن يقسم التخطيط إلى نوعين:

أ - تخطيط بنائي Structural.

ب- تخطيط وظيفي Functional.

ويقصد بالتخطيط البنائي هو ذلك التخطيط الذي يستهدف إحداث تغيراتٍ أساسيةٍ في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، ولا يقتصر هذا النوع من التخطيط على مجرد الإصلاح وسد الثغرات في البناء القائم، وإنما التغيّر الجذري في بناء المجتمع وظواهره ونظمه.

أما التخطيط الوظيفي، فهو يختلف عن البنائي بأنّه يقوم ضمن الإطار والبناء القائم مكتفياً بإحداث تغيراتٍ في الوظائف التي يؤديها النظام الاجتماعي معتمداً على مبدأ التطوّر الطبيعي البطيءِ والإصلاح التدريجي.

أما التخطيط من حيث مجالاته، فيمكن أن نصنّفه إلى:

١- التخطيط الشامل، فهو الذي يتم على مستوى المجتمع بكل أنشطته وقطاعاته، وعندئذٍ يكون التخطيط شاملاً لموارد المجتمع وإمكاناته من أجل الوصول إلى التكاملِ والتوازن بين مختلف القطاعات والمناطق.

٢- التخطيط الجزئي، وهو ذلك التخطيط الذي يتناول جزءاً أو مجالاً أو قطاعاً من قطاعات المجتمع، وذلك مثل الزراعة أو الصناعة وغيرها.

أما التخطيط من حيث مستوياته، فيمكن تصنيفه إلى:

١- التخطيط القومي، ويقصد به التخطيط الذي تكون مشروعاته وخططه شاملةً للدولة كوحدةٍ متكاملةٍ.

٢- التخطيط المحلي، ويقصد به التخطيط الذي يتم على مستوى المجتمعات المحلية لغرض النهوض بتلك المجتمعات.

مصادر وأسس التخطيط:

لما كان التخطيط عملاً علمياً منظماً يستهدف تحقيق أهداف المجتمع في إطار القيم الاجتماعية، فإنه من الضروري أن يقوم على مجموعةٍ من المبادئ العلمية والأسس الموضوعية. هذه المبادئ والأسس هي:

الواقعية: (Reality)

ويقصد بواقعية التخطيط وضع الخطط على أسسٍ علميةٍ تقوم على تقدير الإمكانات الفعلية للمجتمع، وحصر الاحتياجات الحقيقية للأفراد، ثم العمل على تحقيق أفضل مطابقة ممكنة بين الموارد والحاجات. وتستلزم واقعية التخطيط تقدير الإمكانات والحاجات من الناحيتين الاستاتيكية والديناميكية.

ويقصد بالتقدير الاستاتيكي إثبات الوضع القائم في المجتمع من ناحية عدد السكان، وتوزيعه، وتركيبته من حيث الجنس والنوع، والتعليم، ومصادر الثروة، وأنواع النشاط، والعمالة، والادخار، وغيرها من الأمور.

أما التقدير الديناميكي، فيقصد به إظهار العلاقة بين هذه القطاعات من تفاعل وترابط واتجاهات التطوّر فيها، والتوقعات للموارد والحاجات في فتراتٍ زمنيةٍ محددة.

الشمول: (Comprehensiveness)

يشير مبدأ الشمول إلى وضع الخطط الشاملة التي تتناول مختلف القطاعات وعدم الإخلال بمبدأ التوازن الجغرافي، بحيث يشمل التخطيط والتنمية مختلف المناطق الجغرافية، وقد أثبتت التجارب الشمولية أنّ اختلال التوازن الجغرافي له مساوئه على المجتمع لما يصاحبه من مشكلات اجتماعية، بالإضافة إلى أنه ليس من العدالة أن يعيش أبناء الوطن الواحد على مستويات مختلفة من المعيشة.

التكامل: (Complementarity)

يجب أن يحكم مشاريع التخطيط الترابط والانسجام، وأن يؤخذ في الحسبان أنّ عملية التغير لا تتم في جانب واحد من الحياة فقط، بل تتعداه إلى بقية جوانب الحياة الاجتماعية. فالإسكان والتعليم والصحة والترفيه والمواصلات كلها قطاعات لابدَّ وأن تؤخذ في الاعتبار في أية خطة من الخطط الاجتماعية. وعلى المخطط أن ينظر لعناصر الحياة الاجتماعية ككلٍّ متكاملٍ يقوم على التساند الوظيفي لمجمل أجزائه.

الاستمرار والتجدّد: (Continuity)

الاستمرار يعني أن عملية التخطيط عملية مستمرة، ويجب ألا نفصل بين خطة وأخرى أو بين مراحل الخطة الواحدة عن المراحل التي تليها، فمرحلة الإعداد والتصميم لا تنفصل عن مرحلة التنفيذ، وهذه بدورها لا تنفصل عن مرحلة التقويم. أما التجدّد فيعني حيوية عملية التخطيط من حيث العمل على تلافي النقص أو تعديل الخطط من خلال المتابعة ومن خلال الخبرة السابقة للمخطط في كافة المستويات المختلفة للتخطيط.

مراحل التخطيط الاجتماعي وخطواته:

هناك عدة مراحل لعملية التخطيط، وهي وضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، وهذه المراحل الأربع متداخلة ومتشابكة بحيث يتعذّر وضع الحدود والفواصل بينها. فعند وضع الخطة لابدَّ للمخطط من أن يأخذ في الاعتبار عملية التنفيذ وما لها من ظروفٍ ومقدّراً الإمكانات المتوفرة، ثم إنّ نجاح الخطة يستلزم متابعتها وتقويمها منذ البدء في تنفيذها وذلك للوقوف على ما تحدّثه من تغيرات، وما تعترضه من صعوباتٍ حتى يمكن تعديلها لتحقيق أهدافها بأنسب الطرق وأكثرها كفاءة. ويمكن استعراض هذه العمليات الأربع فيما يلي:

أولاً: وضع الخطة: (Setting of plan)

يتفق العلماء على أنّ هذه المرحلة تحاول أن تواجه حل مشكلتين أساسيتين:

أولاهما تحديد أهداف الخطة، والثانية اختيار كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وهذا يستلزم الخطوات التالية:

*** جمع البيانات الأساسية:**

إن عملية التخطيط تتطلب توفر المعلومات والبيانات حول ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويمكن الحصول على المعلومات والبيانات من السجلات والإحصائيات المتوفرة أو بإجراء أبحاث الهدف منها التوصّل إلى معلوماتٍ وحقائق كتلك التي توجد في السجلات أو الإحصائيات. هذه المعلومات التي يجب أن تتوفّر تشمل بيانات سكانية من مواليد ووفيات وقوى عاملة وتعليم وصحة وغيرها من المعلومات.

*** تحديد أهداف الخطة:**

بعد الانتهاء من جمع المعلومات والبيانات فإن الخطوة التالية هي تحديد أهداف الخطة، وتستهدف الخطة عموماً مايلي:

١- إحداث تغيرات في البناء الاجتماعي بمكوناته الديموغرافية والتعليمية والصحية بالإضافة إلى تغيراتٍ قيّمية تتناسب مع التنمية.

٢- العمل على إشباع حاجات الأفراد في المجالات المختلفة من تعليم وفرص عمل، والنهوض بالمستوى الصحي والقضاء على المشكلات الاجتماعية وغيرها من الحاجات المتجدّدة.

ومن الشروط الأساسية لتحديد الأهداف، البعد كل البعد عن الأهداف التي لا يمكن قياسها وتقويمها تقويماً موضوعياً، ولا يمكن كذلك ترجمة هذه الأهداف إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ.

*** تصميم الخطة:**

يتم تصميم الخطة بناء على أهداف الخطة والإمكانات والأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويترجم هذا كله في تصميم الخطة حسب أوليات الأهداف

والمنتفعين منها عن طريق البرامج والمشاريع التي تشملها الخطة بتفاصيل تنفيذها والعائد المتوقّع منها.

ثانياً: تنفيذ الخطة: (Plan implementation)

يتوقّف نجاح أيّة خطة على عدة أمور، وهي: وضوح أهداف الخطة وارتباطها بحاجات السكان ومراعاتها للإمكانيات المادية والبشرية المتوفّرة لتنفيذها، وتقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات وتحديد الإطار الزمني لكل مشروع وبرنامج وتنفيذه بدقة.

ثالثاً: متابعة الخطة: (Plan follow-up)

ينبغي متابعة سير العمل في الخطة منذ المراحل الأولى لتنفيذها، وذلك بهدف التعرّف على المشكلات والمعوقات التي تعترض سير العمل حتى يمكن معالجتها. بالإضافة إلى العمل على توفير البيانات التي لم تكن متوفرةً عند الشروع في إعداد الخطة، والتي عن طريقها يمكن إدخال التعديلاتِ اللازمةِ في تفاصيل الخطة، أو الاستفادة منها عند وضع خطط مستقبلية.

رابعاً: تقويم الخطة: (Evaluation of plan)

يستهدف التقويم الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لمشروع أو برنامج من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأنجع وسيلة لتحقيق هذا الهدف هي مقارنة النتائج التي تحققت من المشروع بما كان مستهدفاً من نتائج. وبذلك نقف على مدى فاعلية البرامج أو المشاريع، كما نقف على مواطن الضعف أو الخلل في هذه البرامج. وهذا الجانب يمثّل الهدف التطبيقي لعملية التقويم. أما من الناحية النظرية فإن التقويم قد يسهم في إثراء العلم بالحقائق والنظريات المتعلقة بالتغيّر الاجتماعي وعوامله وعوائقه والقيادة والاتصال والعمل مع الأفراد والجماعات.

هذا ويتم تقويم برامج التنمية على مستويين:

أولهما: مستوى التقويم الخاص لكل مشروع أو برنامج على حدة.

ثانيهما: مستوى الرفاهية العام والذي يعني مجمل النتائج المترتبة على مختلف المشاريع والبرامج، وما يقوم بينها من تفاعلات وتأثيرات متبادلة.

ويتم التقويم من الناحية الزمنية إما قبل تنفيذ المشروع أو بعد الانتهاء من المشروع. فاذا تم التقويم قبل تنفيذ المشروع يطلق عليه التقويم القبلي (Social Impact Assessment) أما إذا تم التقويم بعد تنفيذ المشروع يطلق عليه التقويم البعدي (Evaluation).

الباب الثاني

التقويم القبلي للمشروعات الاجتماعية

- التعريف بالتقويم القبلي.
- التقويم القبلي ومجالات رصد التأثيرات الاجتماعية.
- الإطار النظري للتقويم القبلي للمشروعات الاجتماعية.
- الإطار المنهجي للتقويم القبلي للمشروعات الاجتماعية.
- نماذج لدراسات التقويم القبلي للمشروعات الاجتماعية.
- تقويم التقويم القبلي للمشروعات الاجتماعية.

الباب الثاني

التقويم القبلي للمشروعات الاجتماعية(*)

التعريف بالتقويم القبلي:

يعرف التقويم القبلي اصطلاحاً في أدبيات التخطيط الاجتماعي بتقويم الانعكاسات الاجتماعية للمشروعات ((Social Impact Assessment (SIA)) ويمكن تعريف التقويم القبلي بأنه تقويم بدائل المشروعات أو السياسات بالإشارة إلى النتائج أو التأثيرات المتوقعة أو المحتملة لهذه المشروعات.

ويعد التقويم القبلي ركناً أساسياً من أركان عملية التخطيط الشامل للسياسات الاجتماعية. فعملية تخطيط السياسات تتضمن أربع مراحل رئيسة هي:

١- إعداد وتصميم المشروع أو السياسة المعنية في شكل بدائل مقترحة بواسطة الجهات المسئولة عن تخطيط السياسات.

٢- اختيار بديل واحد للتنفيذ من بين البدائل المقترحة، وهذه هي مهمة التقويم القبلي للمشروعات، أي أن التقويم القبلي هو الأداة الأساسية لعملية اتخاذ القرار في هذه المرحلة من مراحل تخطيط وتنفيذ السياسات الاجتماعية.

(*) من أهم مصادر هذا الباب:

1- Finsterbusch, F: Understanding Social Impacts (Sage Publications). 1978.

2- Willingen, J.V.: Applied Anthropology (Bergin & Garvey, 1986).

٣- التنفيذ.

٤- التقويم البعدي (Evaluation).

إن مفهوم التقويم القبلي للمشروعات مفهوم حديث نسبياً في كل من مجال العلوم الاجتماعية ومجال تخطيط السياسات الحكومية وغير الحكومية. ويعود تاريخ هذا المفهوم رسمياً إلى عام ١٩٦٩، عندما ورد ضمن القانون الوطني للسياسات البيئية (National Environmental Policy Act "NEPA") في أمريكا. والذي صدر حينذاك وتضمن تشريعات تلزم الحكومة والهيئات المختلفة بتقديم تقرير أو بيان مفصل بتقييم التأثيرات البيئية لأي مشروع أو برنامج مقترح كشرط أساسي للموافقة على هذا المشروع أو البرنامج. وهو البيان الذي أشير إليه اصطلاحاً ببيان تقدير الانعكاسات البيئية (Environmental Impact Statement "EIS"، ويهدف هذا التشريع إلى التأكد من عدم مساس المشروعات أو البرامج الحكومية والأهلية بسلامة البيئة أو أن تعود المشروعات بأي ضرر مباشر أو غير مباشر، عاجل أو آجل بمقومات البيئة الطبيعية وبخاصة الأضرار التي لا يمكن إزالة تبعاتها أو آثارها.

ويأتي ضمن مستلزمات أو متطلبات التقرير أو البيان التقييمي للمشروعات، تقييم التأثرات الاجتماعية أيضاً (Social Impact Assessment (SIA)) بحيث تهدف السياسات الاجتماعية إلى حماية كل من البيئة والإنسان.

ثم اتسع الموقع الذي يحتله التقويم القبلي للانعكاسات الاجتماعية في مجال السياسات الرسمية، ولم يعد مقتصراً على وروده كجزء من بيان الانعكاسات البيئية (EIS) بل أصبح أمراً مستقلاً يشمل عدة مجالات ومنها:

١- مجال التكنولوجيا (Technological Impact Assessment - TIA) مثل: تكنولوجيا الاستشعار عن بعد، والتكنولوجيا الطبية في مجال إطالة الحياة، وتكنولوجيا الأنابيب وتكنولوجيا الاستنساخ، وتكنولوجيا الاتصال بمختلف أنواعها، والتكنولوجيا المالية والاقتصادية.

٢- برامج المعونة الحكومية في أمريكا وبخاصة المعونات المقدمة للدول الأجنبية بحيث يشترط فيها بالإضافة إلى تقدير انعكاسات مشروعاتها، التأكد من توافقها مع أهداف السياسات الرسمية للدول المانحة.

٣- مشروعات المنشآت والمرافق العامة، كالطرق والجسور والموانئ والمطارات والأنفاق وغيرها.

٤- الظواهر والكوارث الطبيعية: مثل تقدير التأثيرات المحتملة للزلازل أو الأعاصير أو الأمراض الوبائية.

والتقويم القبلي للمشروعات له نوعان رئيسان هما:

١- التقويم السائد (Standard assessment) وهو التقييم الذي يقتصر على تقويم الانعكاسات الاجتماعية للمشروعات المقترحة.

٢- التقويم الشامل (Comprehensive assessment) والذي يتضمن بالإضافة إلى تقدير الانعكاسات المحتملة لبدائل المشروعات والسياسات، تقدير طبيعة ردود الفعل المحتملة للجماعات المعنية بهذه المشروعات وكيفية مواجهة هذه الردود والتقليل من تبعاتها؛ كذلك بيان التوصيات اللازمة لتعظيم إيجابيات المشروع المقترح والتقليل من سلبياته.

التقويم القبلي ومجالات رصد التأثيرات الاجتماعية:

يقوم التقويم القبلي للسياسات والمشروعات على استكشاف واسع لمدى التأثيرات المحتملة للمشروعات في مجالات متعددة ومتنوعة من الصعب حصرها في قائمة محددة، ولكن يمكن القول أن من أهم هذه المجالات المرجعية الأساسية لرصد التأثيرات المحتملة للمشروعات ما يلي(*):

١- التغيرات السكانية (Population changes).

(*) أنظر: Finsterbusch, K: Understanding social impacts PP 11-12

٢- التغيرات المتصلة بالتوظيف والعمالة (Employment changes).

٣- التهجير وإعادة التوطين (Displacement & relocation).

٤- التأثيرات على الجيرة والجوار (Neighbourhood).

٥- الضوضاء وتأثيراتها (Noise impacts).

٦- التأثيرات الجمالية (Aesthetic impacts).

٧- التأثيرات في مجال الترفيه (Leisure / recreation).

٨- التأثيرات على انسيابية التنقل والتواصل (Accessibility changes).

٩- الصحة والسلامة (Health and safety).

١٠- ردود فعل المواطنين (Citizen's reactions).

١١- التغيرات في مجال استخدام واستغلال الأراضي (Land use changes)

١٢- تدهور أو اضمحلال المجتمعات الصغيرة وتأثيراتها (Community decline).

١٣- ضغوط النمو السكاني للمجتمعات (Stressful community growth).

الإطار النظري أو التصوري للتقويم القبلي للمشروعات الاجتماعية:

تقييم الانعكاسات الاجتماعية للمشروعات يعني ببساطة القيام ببحوث تقييمية للمشروعات، ولابد لأي بحث أن يكون موجهاً بإطار مفاهيمي أو نظري يسترشد به الباحث في عملية جمع وتوفير وتحليل المادة البحثية المطلوبة.

إن الإطار النظري أو التصوري لبحوث تقييم الانعكاسات الاجتماعية يتضمن ثلاثة مستويات رئيسة هي:

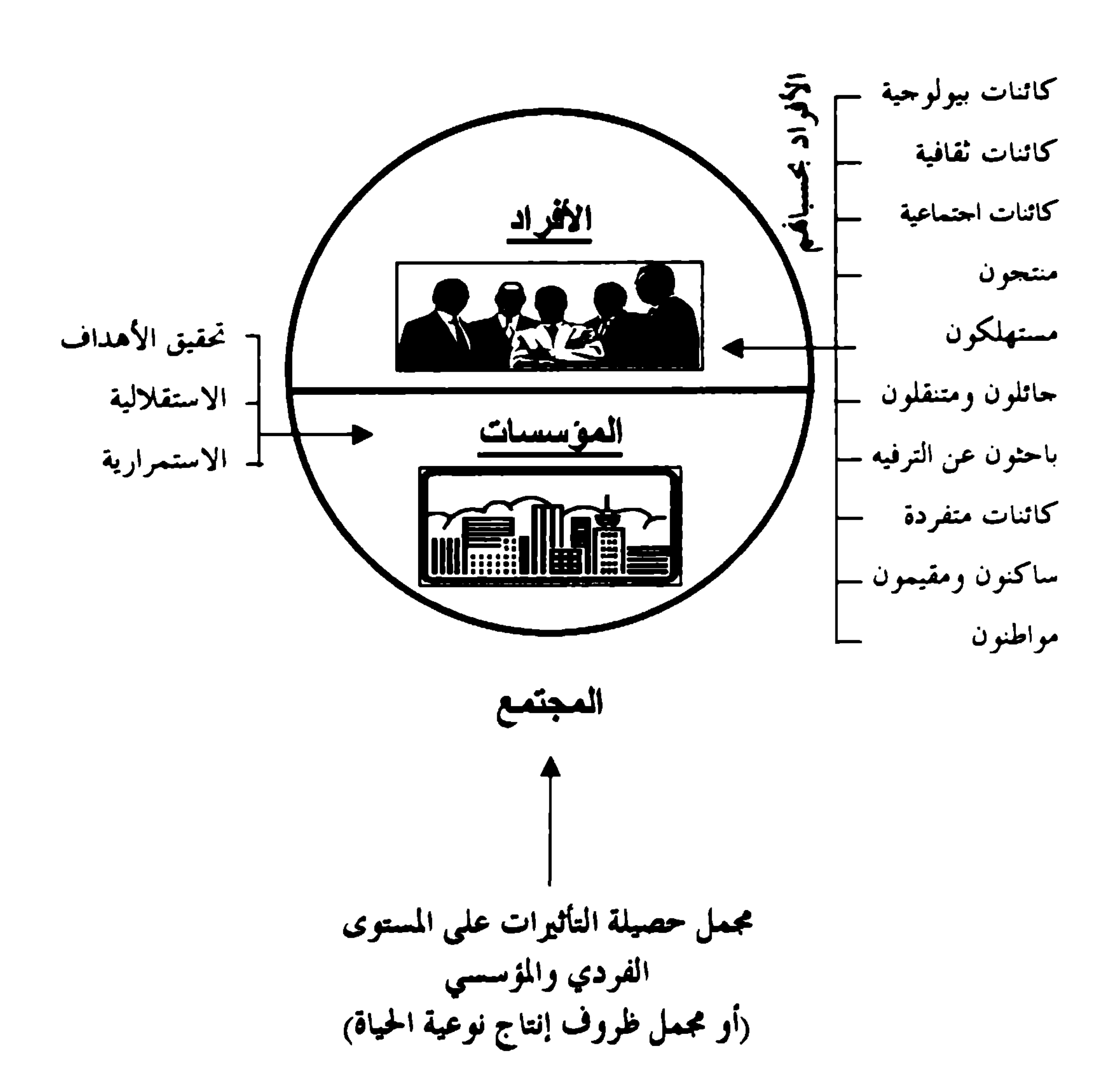
١- التأثيرات أو الانعكاسات على الأفراد (أو الأسر).

٢- التأثيرات أو الانعكاسات على المؤسسات أو التنظيمات.

٣- التأثيرات أو الانعكاسات على المجتمع بصفة عامة.

وفيما يلي استعراض موجز لمستويات الإطار النظري لبحوث التقييم (انظر الرسم البياني للإطار النظري):

الإطار النظري أو التصوري لتقويم المشروعات



أولاً- مستوى الأفراد (والجماعات الصغيرة): (Individuals' level)

إن أفضل طريقة لرصد الانعكاسات الاجتماعية للمشروعات على الأفراد هي باستخدام "إطار نوعية الحياة Quality - of - life frame/work" بحيث يتضمن وصف وقياس التغيرات في الظروف الموضوعية للأفراد، كما يتضمن ردود الفعل الذاتية للأفراد على هذه التغيرات.

إن إطار نوعية الحياة يتضمن عشرة مناحي أو مجالات حياتية تمثل مختلف الحاجات الإنسانية للإنسان على النحو التالي:

هيئات الأفراد	الحاجات
١- الأفراد بحسبالهم كائنات بيولوجية	حاجات بيولوجية (الغذاء، النوم، الراحة، الصحة، الأمن...).
٢- الأفراد بحسبالهم شخصيات متفردة	حاجات نفسية (الحب، تحقيق الذات، التقدير، التعزيز، تحاشي الضغوط والتوتر والعزلة والخوف...).
٣- الأفراد بحسبالهم أصدقاء وأقرباء	حاجات اجتماعية (الحاجة لإقامة علاقات والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية... إلخ) تحاشي العزلة والانقطاع عن الأهل والأصدقاء والمعارف والجيرة.
٤- الأفراد بحسبالهم منتجين.	الحاجة للعمل.
٥- الأفراد بحسبالهم مستهلكين.	الحاجة للسلع والخدمات.
٦- الأفراد بحسبالهم سكان.	الحاجة لمساكن وخدمات إيوائية.
٧- الأفراد بحسبالهم متنقلين وجائلين.	الحاجة لوسائل النقل.
٨- الأفراد بحسبالهم مواطنين.	الحاجة للحرية وممارسة الحقوق السياسية. وتوفر فرص المشاركة السياسية.
٩- الأفراد بحسبالهم كائنات ثقافية.	حاجات روحية وثقافية وترفيهية.
١٠- الأفراد بحسبالهم باحثين عن المتعة.	حاجة للترفيه وشغل أوقات الفراغ.

فالحاجات البيولوجية للإنسان تعتبر حاجات أساسية، وهي تتعلق بالغذاء والنوم والصحة الجيدة... إلخ. والصحة والأمان هما أهم التأثيرات الاجتماعية في هذا المجال.

أما الحاجات النفسية فتشمل الحاجة للحب، وتحقيق الذات، كما تشمل الضغوط النفسية والخوف من العزلة. ويمكن القول بأن الظروف المادية والاجتماعية الجيدة عادة ما يصحبها حالات إيجابية من الناحية النفسية. وبما أن قياس الحاجات النفسية أمر مكلف فإن معظم القياسات الخاصة بها في دراسة متطلبات نوعية الحياة تعتمد أساساً على المقاييس الموضوعية. بالرغم من هذا على الباحث أن يجري بعض المقابلات مع الأطراف المتضررة من المشروع للتأكد من أن افتراضات الباحث حول الظروف الموضوعية والخارجية متطابقة مع الظروف الذاتية للأفراد.

كما يعنى التقويم القبلي للمشروعات بالحاجات الاجتماعية للأفراد من خلال فحص شبكة العلاقات والنشاطات الاجتماعية للأفراد، فبعض أعمال الحكومة أو المشروعات التي تقيمها الحكومة قد تفصل أو تجمع أصدقاء أو أقارب يقيمون معاً في منطقة ما، أو تزيد أو تقلل من مشاركة الأفراد في الجماعات أو التنظيمات الاجتماعية في تلك المنطقة.

كما أن التقويم القبلي يعنى بقياس التأثير المباشر على الأفراد من حيث أنهم مواطنون لهم خصائص معينة من الثقافة، والدين، والأنشطة الترفيهية، والتي قلما يشار إليها في الدراسات الاجتماعية في هذا المجال بالرغم من أهميتها لنوعية الحياة المطلوبة أو المرغوبة. فقد تبدو أوجه الحياة تلك غير أساسية إلا أنها مصادر لتحقيق الذات والشعور بالرضا لكثير من الناس. لذلك يجب دراستها دراسة ميدانية للوقوف على أهميتها.

ومن الأهمية بمكان الأخذ في الاعتبار كلاً من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على مختلف هذه الحاجات والمناحي الحياتية للأفراد. إذ أن الدراسة المتعمقة للتأثيرات لاتقتصر فقط على الانعكاسات المباشرة، بل تشمل أيضاً الانعكاسات غير المباشرة. فعلى سبيل المثال يمكن أن نشير هنا إلى أن التأثيرات في مجال العمل قد لاتشمل فقط

البطالة أو فقد مصدر الرزق وإنما قد تشمل الانعكاسات غير المباشرة على الحالة المعنوية أو المكانة الأسرية للأفراد؛ ففقد العمل قد يعني مثلاً تدني أو تقلص سلطة الرجل في الأسرة.

ثانياً- مستوى المؤسسات أو التنظيمات: (Organizations' level)

يمكن رصد التأثيرات على المؤسسات أو التنظيمات الاجتماعية على النحو التالي:

١- الانعكاسات على الأهداف: إلى أي مدى ستؤدي التغيرات المتصلة بالمشروعات إلى إعانة أو إعاقة المؤسسات في تحقيق أهدافها ؟

٢- الانعكاسات على الاستقلالية: إلى أي مدى ستؤدي المشروعات والتغيرات المرافقة لها إلى دعم أو إضعاف استقلالية المؤسسة المعنية ؟

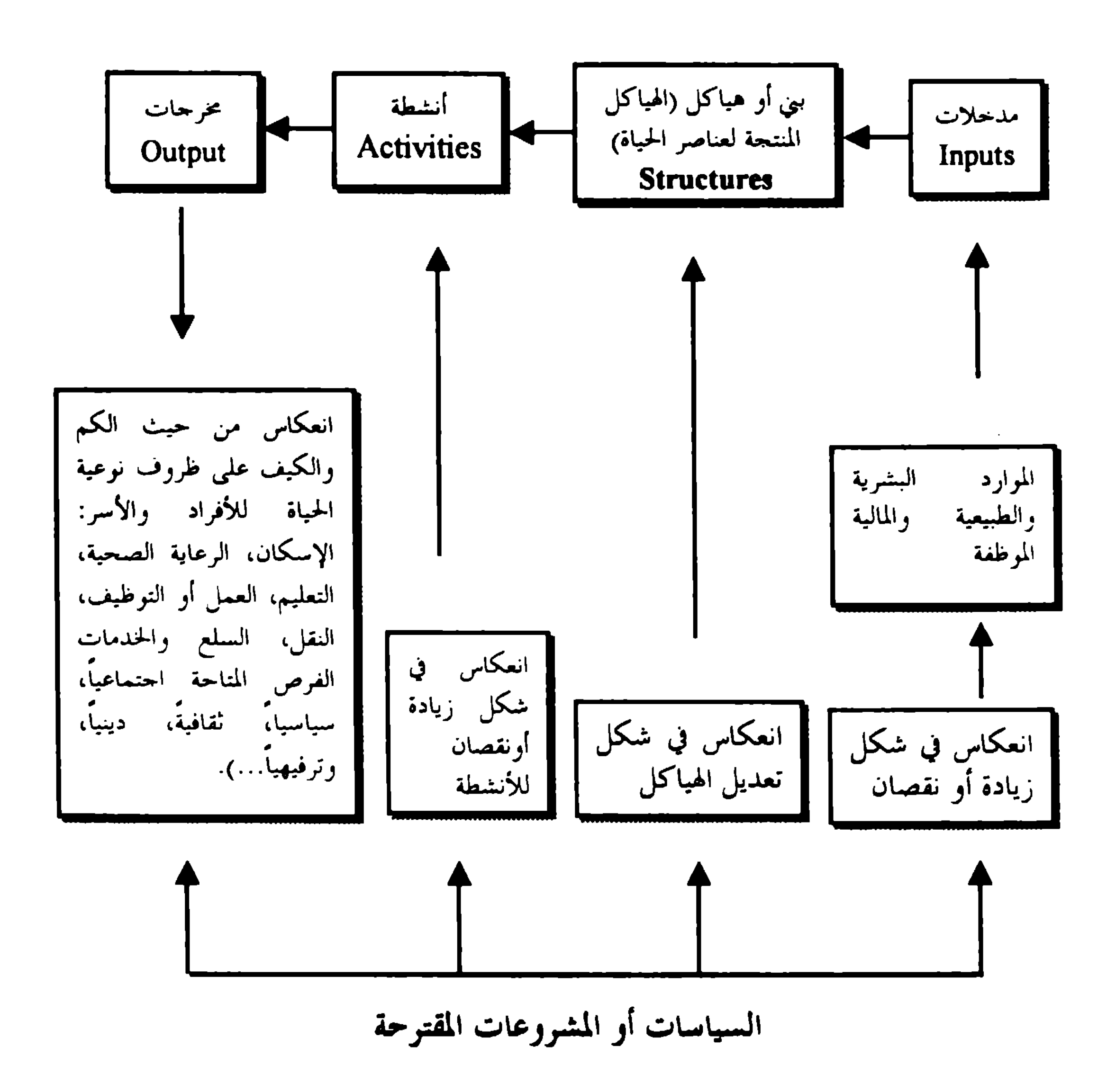
٣- الانعكاسات على الاستمرارية: إلى أي مدى ستؤدي المشروعات إلى دعم استمرارية المؤسسات المعنية أو إلى القضاء عليها ؟

ثالثاً- مستوى المجتمع: (Community level)

إن تقييم الانعكاسات على مستوى المجتمع قد يتطابق مع تقييم الانعكاسات على مستوى كل من الأفراد والمؤسسات، فهو حصيلة منطقية للانعكاسات المتوقعة على هذين الصعيدين. بمعنى آخر: أن إطار التقييم المجتمعي العام هنا يتطابق مع إطار الأفراد والمؤسسات المجتمعية.

بيد أنه يمكن - ومن منظور آخر لإطار التقييم المجتمعي - اعتبار المجتمع المحلي"نسقاً اجتماعياً" واحداً يقوم بإنتاج أو خلق الظروف المشكلة "لنوعية الحياة" للأفراد والجماعات في المجتمع. فالمجتمع يمثل الإطار أو المجال الواسع لتقديم الخدمات والمقومات اللازمة لتشكيل "نوعية الحياة". ويمكن من خلال هذا التصور الحكم على مجتمع معين بحسبانه مجتمعاً فاعلاً أو غير فاعل في توفير مقومات "نوعية الحياة"، وعما إذا كان المجتمع يمثل مكاناً جيداً للعيش بين ظهرانيه أم لا ؟

ومن ثم فإن الانعكاسات على المجتمعات المحلية بحسبانها "أنساقاً اجتماعية" (Social Systems) يمكن أن يكون على النحو الذي يمثله الإطار العام: فهم كل العوامل التي تسهم في خلق ظروف "نوعية الحياة" على مستوى المجتمع التالي:



إن النظرة إلى المجتمع المحلي كنسق اجتماعي له نوعية حياة يستمتع بها الأفراد تعد نظرة على قدر كبير من التبسيط، لأن كثيراً من المؤسسات التي توفر أعمالاً

وخدمات ومواد استهلاكية وعناية صحية وفرص ثقافية، وخدمات دينية وغيرها ليست جزءاً من النسق الاجتماعي للمجتمع المحلي وليست خاضعة لسيطرة المجتمع المحلي، لكن بما أن المجتمع المحلي هو المكان الذي تقدم فيه الخدمات وتوزع فيه على الأفراد والجماعات، وبما أن تلك الخدمات تعد مؤشراً على نوعية الحياة فيه، وأن الحكومة المحلية مسؤولة عن بعض أنشطة هذه المؤسسات في المجتمع المحلي، يمكننا اعتبار المجتمع المحلي نسقاً اجتماعياً ولكن على درجة غير عادية في ما يخص صفات النسق الاجتماعي.

عندما نعد المجتمع المحلي "نسقاً"، ونسعى إلى دراسة تأثير المشروعات الاجتماعية على منظومة المدخلات والبنى أو الهياكل، والنشاطات والمخرجات، فإن المخرجات هي نوعية الحياة للأفراد والعائلات مثل الإسكان، والخدمات الصحية، التعليم، العمل، ووسائل النقل، والمواد الاستهلاكية، وفرص الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

أما الموارد البشرية والمالية والطبيعية التي توظف أو توضع تحت تصرف البنى أو الهياكل التي تنتج هذه المستخرجات عن طريق نشاطات أفراده، تعتبر مدخلات: فالمدرسون والإداريون والكتب وفصول الدراسة هم مدخلات العملية التعليمية. ويجب ألا ننسى دور الطالب في هذه العملية حيث يظل هو المحك في توفير نوعية الحياة لنفسه. فالعملية التعليمية هي مجهود مشترك بين جهد الطالب للتعلم وجهد المدرس للتعليم. والمجتمع المحلي بمؤسساته المختلفة يوفر الفرص ويهيئ الظروف المناسبة للفرد ليحقق نوعية الحياة المرغوبة وبجهده.

كما أن تأثير المشاريع والسياسات على المجتمع المحلي يظهر من خلال تقليل أو زيادة الموارد وتغيير البنى والهياكل أو زيادة أو نقصان النشاطات المرتبطة بها مما يؤدي إلى طبيعة المخرجات المستهدفة.

إن هذا المنظور التصوري للانعكاسات المجتمعية يعد منظوراً بسيطاً وسهلاً لتنظيم الملاحظات حول المجتمع المحلي. إذ يقوم على أساس أن المعرفة المطلوبة للقيام بدراسة التقويم القبلي تتطلب فهم كل العوامل التي تدخل في إنتاج ظروف نوعية الحياة على مستوى المجتمع المحلي.

الإطار المنهجي للتقويم القبلي للمشروعات الاجتماعية:

يتضمن الإطار المنهجي جانبين: تحديد مصادر المعلومات اللازمة للتقييم؛ وتحديد الموضوعات أو المجالات التي تجمع حولها المعلومات للقيام بمهمة التقييم من جانب آخر ويمكن بيان هذين الجانبين على النحو التالي:

١- مصادر المعلومات:

يقوم التقويم القبلي للمشروعات على تكامل أربعة مصادر رئيسة للمعلومات البحثية هي: أدبيات الموضوع (Literature) والخبراء (Experts)، ومعلومات خلفية الدراسة (Background)، والخبرة المباشرة للباحث (أي الدراسة الميدانية Fieldwork).

فالأدبيات تشمل البحوث الأساسية في مجال الدراسة ودراسة الحالات المشابهة والنظريات، ونتائج البحوث التي يمكن الاستعانة بها في دراسة التقويم.

أما الاستعانة بالخبراء، فيمكن اللجوء إليها في بعض مجالات التقويم التي يعتبر الباحث غير متخصص فيها، ولكن على الباحث أن يكون حذراً في الاعتماد على مصدر واحد من مصادر الخبرة، بل عليه أن يقارن بينها ويعتمد أكثر على نقاط الاتفاق والالتقاء.

أما المعلومات التي تجمع كخلفية للدراسة فتشمل على معلومات كمية وكيفية للمشروع وللموقع الذي سيقام فيه المشروع. وهذه عادة ما تؤخذ من الوثائق والمصادر الحكومية. أما المعلومات حول الجماعات التي يمكن أن تتأثر بالمشروع، فإنها تتطلب إجراء دراسة ميدانية تعتمد على الملاحظات والمقابلات والاستبيانات.

هذه المصادر الأربعة يجب أن تستغل بطريقة تكاملية. والقاعدة الأساسية في استخدامها هو أن الافتراضات والتوقعات والنتائج التي نتوصل إليها يجب أن تخضع للمقارنة والتحقق والتوثيق. فمثلاً الأدبيات تشير إلى أن موضوع إعادة توطين العائلات الفقيرة تواجه مصاعب أكثر من العائلات متوسطة الحال، وأن العائلات الفقيرة لها من الموارد القليلة للتكيف مع الأوضاع الجديدة، إلا أن في دراسة قام بها (Finsterbusch 1980) لإنشاء طريق وجد أن العائلات الفقيرة لم تكن مرتبطة بحيها القديم وأنها كانت مرحبة بالانتقال إلى حي اعتبروه أنظف وأكثر أمناً من حيهم القديم.

٢- متغيرات التقويم القبلي:

إن متغيرات التقويم القبلي للآثار الاجتماعية للمشروعات والسياسات الاجتماعية تشير إلى التغيرات التي يمكن قياسها في خصائص السكان والمجتمعات المحلية والعلاقات الاجتماعية الناتجة عن هذه المشروعات أو السياسات.

ومن دراسات متعددة تتعلق بمشاريع إنمائية وسياسات اتبعت في مجتمعات محلية في بلدان مختلفة أمكن تحديد ٢٦ متغيراً صنفت تحت العناوين التالية:

آثار سكانية:

١- تغيرات سكانية.

٢- تدفق العمال المؤقتين من وإلى منطقة المشروع.

٣- وجود سكان في فصول أو مواسم معينة.

٤- إعادة توطين أفراد وعائلات.

٥- الاختلاف في العمر والنوع والتركيبة العرقية أو الإثنية.

المجتمع المحلي ونظمه:

٦- الاتجاهات نحو المشروع.

٧- نشاطات الجماعات ذات الصلة بالمشروع.

٨- تغير في حجم وبناء الحكومة المحلية.

٩- وجود نشاط يتطلب التخطيط وتحديد المناطق.

تنوع في الصناعة:

١٠- زيادة الفوارق الاقتصادية.

١١- تغير فيما يتصل بالمساواة الاجتماعية وبخاصة نحو الأقليات وتشغيلها.

١٢- تغير في فرص العمل في الوظائف والحرف.

١٣- الصراع بين السكان المحليين والسكان الجدد.

١٤- دخول هيئة أو جهة خارجية.

١٥- بروز طبقات اجتماعية جديدة.

١٦- تغير في التركيز التجاري والصناعي للمجتمع.

١٧- وجود سكان مؤقتين من أجل الترفيه.

الفرد والعائلة:

١٨- عدم انتظام الحياة اليومية ونمط الانتقال.

١٩- اختلاف في نظم المعتقدات من حيث السلوك والعبادات.

٢٠- تغير في البناء العائلي.

٢١- عدم انتظام العلاقات العائلية.

٢٢- شئون السلامة والصحة العامة.

٢٣- تغير في فرص الترفيه.

حاجات المجتمع المحلي فيما يخص البنية التحتية:

٢٤- تغير في البنية التحتية للمجتمع المحلي.

٢٥- الحصول على الأرض وبيعها.

٢٦- تأثيرات على المصادر الثقافية والتاريخية والأثرية.

هذا وقد روعي في اختيار هذه المتغيرات المعايير التالية:

- يكون للمتغير تأثير عندما يتعرض المجتمع المحلي للتغير عن طريق المشروع أو السياسة الاجتماعية.
- يساعد المتغير متخذي القرار أو المخطط على الاطلاع على نتائج محددة للمشروع المقترح.
- يكون المتغير مؤشراً يمكن قياسه ويحلل في إطار الآثار الاجتماعية لموقع معين.
- يعتمد المتغير على معلومات يمكن جمعها وتوفيرها في فترة التخطيط واتخاذ القرار وفي المراحل الأخرى للمشروع.
- لا يتطلب المتغير بالضرورة استخدام الاستبيان ولكن يمكن استعمال معلومات جمعت عن طريق استبيان.

ويمكن الحصول على المعلومات اللازمة لهذه التغيرات من مصادر مختلفة على النحو التالي:

١- متغيرات المشروع وهي تشير إلى المعلومات التي يوفرها المشروع سواء عن طريق المسئولين أو عن طريق زيارات مباشرة لموقع المشروع. هذه المعلومات تتعلق مثلاً بعدد العمال الذين يحتاجهم المشروع ومدة التشييد وحجم المشروع وغير ذلك.

٢- التعداد السكاني والمعلومات الديموغرافية: المعلومات المطلوبة يمكن الحصول عليها من المؤسسات العامة مثل مصلحة التعداد ودوائر الشؤون الاقتصادية ومكاتب الإحصائيات الحيوية. هذه المؤسسات تقوم بجمع هذه المعلومات بصفة دورية.

٣- معلومات حول المجتمع المحلي والمجتمع ككل: وتتضمن تقديرات الحاجات المجتمعية، ومعلومات مفصلة عن نشاطات الدولة وهي معلومات متوفرة لدى الحكومة المحلية ودوائر التخطيط ومختلف المصادر العامة.

٤- الرأي العام: ويمكن توفير المعلومات اللازمة من استطلاع الرأي العام بخصوص المشروع واستخدام نتائج هذا الاستطلاع في تقدير نتائج المشروع أو السياسة المقترحة.

نماذج التقويم القبلي للمشروعات الاجتماعية: (Case-Studies)

أولاً: مشروع الطريق السريع للجناح الغربي (نيويورك بأمريكا)

تقرير الانعكاسات البيئية لمشروع الطريق السريع للحي الغربي لمدينة نيويورك قدم لإدارة الطرق السريعة الفدرالية عام ١٩٧٤. ويتكون من ٣٣٥ صفحة وشاملاً عدداً كبيراً من الصور والخرائط والرسوم البيانية. ويمثل وثيقة شاملة مثيرة للإعجاب وجهداً كبيراً اعتمد كثيراً على تقارير فنية أشير إليها في هوامش الوثيقة وإن لم ترفق معه.

إن تغطية التقرير للانعكاسات الاجتماعية والبيئية تعد تغطية شاملة ومكثفة ومتوازنة، بالرغم من أن تقديراتها لحركة المرور وللتكاليف وعوائد المشروع قد كانت موضع نقد. والتقرير بصفة عامة يتسم بقدر كبير من الموضوعية، ويمثل درجة من التوازن بين العمل العلمي (التحقيق الموضوعي المنهجي) والسياسي بحسبان التقرير جزء لا يتجزأ من عملية وضع وتنفيذ السياسات Policy making وإن كانت العوامل الذاتية لا يمكن استبعادها بنحو أو آخر تماماً.

لقد تناول التقرير إيجابيات وسلبيات البدائل الخمسة المقترحة لتطوير الطريق السريع للجناح الغربي، وهي:

١- البديل الأول: صيانة الطريق الحالي.

٢- البديل الثاني: إعادة بناء الطريق.

٣- البديل الثالث: الطريق الداخلي.

٤- البديل الرابع: الطريق الخارجي (الاتجاه الخارجي).

٥- البديل الخامس: الطريق الشرياني أو العنكبوتي.

ويخلص التقرير إلى أنه ليس هنالك بديل واحد يجمع بين جميع المميزات أو الإيجابيات على كافة الأصعدة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وانعكاساتها. ولا يوجد بديل واحد يستجيب لكافة أهداف وموجهات السياسة العامة التي تبنتها أو أقرتها "لجنة تسيير" مشروع الطريق في بداية التخطيط للمشروع. ومن ثم فإن اتخاذ القرار بشأن البدائل الممكنة يعتمد على الموازنة بين الأمور المختلفة من إيجابيات وسلبيات. وإن لا بديل بعينه يمكن اعتباره بوضوح المتميز والسامي على غيره.

لقد اهتم التقرير الخاص بتقييم الانعكاسات البيئية والاجتماعية بمسائل متعددة منها: خدمات النقل والمواصلات التي يمكن توفيرها، الانعكاسات بعيدة المدى وقريبة المدى على السكان، الإسكان، استخدامات الأرض في المجتمعات الملاصقة للطريق السريع، وفرص التنمية الممكنة لهذه المجتمعات.

ومن التأثيرات التي اهتم بها التقييم أيضاً: التأثيرات المرئية، التهجير والتوطين، تأثيرات التشييد، التلوث الهوائي والمائي والسمعي، استهلاك الطاقة، المنتزهات والحدائق...إلخ.

ويتضمن التقرير مقارنات هامة منها مثلاً: إن بديل الصيانة يكلف حوالي ٨٦ مليون دولار، بينما بديل الطريق الخارجي يكلف حوالي ١٤١٥ مليون دولار ولكنه يوفر حوالي ٨٦ مليون سنوياً لمستخدمي الطريق في فترة لاحقة. وإن كلاً من بديل الصيانة وبديل إعادة البناء لا يحفز فرص تنمية للمجتمعات المحلية وقد يعود بفوائد قليلة للسكان المحليين، ولكن قد يمكّن لاحقاً من تطوير فرص إنتاجية مختلفة. بينما بديل الاتجاه الخارجي يمكن أن يعود بفرص تنمية أكبر ولفترة أطول للمجتمعات المحلية ولكن بعد فترة تشييد أطول قد تمتد لعشر سنوات أو أكثر.

أما بديل الطريق الشرياني فيمكن فقط تخمين بعض الأحوال والظروف المواتية للتنمية التي يمكن أن يفضى إليها، ولكن لا يمكن ضمانها. وأما بديل الطريق الداخلي فقد يعود بتغيرات إيجابية ولكنها تبقى محدودة نسبياً.

وخلاصة الأمر يمكن القول أن التقرير قد فشل إلى حد كبير في الوصول إلى نتيجة محددة تخلص إلى التوصية الواضحة ببديل محدد بأنه الأفضل، وهو الأمر الذي يؤخذ على التقييم إذ أنه ترك الخيار بين البدائل لمتخذ القرار.

ثانياً– مشروع الطاقة الكهربائية المائية بأمريكا (Dickey - Lincoln)

وهو مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية المائية وللتحكم في الفيضانات وإيجاد مجالات ترفيه، ويتضمن تشييد سدين كبيرين ينتج عنهما بحيرات مائية واسعة. وقد تمت مقارنة المشروع بأربع وعشرين بديلاً آخر لإنتاج الطاقة. وقد كان المشروع المقترح هو المشروع الأفضل إذ يوفر من حيث توليد الطاقة فقط حوالي ٢٤ مليون دولار سنوياً مقارنة بأقرب البدائل المنافسة، هذا بالإضافة إلى العائد من الاستخدامات الترفيهية وفرص التنمية الممكنة، وإتاحة السبل الممكنة للتحكم في الفيضانات.

إن تقييم الانعكاسات الاجتماعية للمشروع يتضمن أولاً تقريراً عن الأحوال والظروف الاقتصادية – والاجتماعية ثم ثانياً تقييماً للانعكاسات الاقتصادية الاجتماعية المتوقعة على هذه الخلفية.

ويتضمن التقرير العام عن المنطقة وصفاً للمنطقة من حيث العوامل الديمغراقية، الأثنيات، الدين،التعليم، العمل، الحكم المحلي، الخدمات البلدية، الإسكان، الأنشطة الاقتصادية والترفيهية وموضوعات مختلفة مثل الأبعاد الجمالية للمنطقة، ومشكلة الضوضاء. أما الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية فقد شملت: التغيرات السكانية، الطلب على الخدمات البلدية، إعادة توطين ١٦١ عائلة، فرص التوظيف والعمالة، فرص الترفيه، الضوضاء، الانعكاسات على الزراعة والغابات والصناعة.

من أهم المشكلات التي أشار إليها التقرير وجود ٢٧٠٠ عامل وافد إلى المنطقة. وهي منطقة يبلغ عدد سكانها حوالي ١٦ألف، مما يعني زيادة سريعة بحوالي ١٧% من السكان وما يترتب على ذلك من ضغط بشري على طاقة المنطقة وما فيها من موارد وخدمات مختلفة تعاني أصلاً من الشح النسبي أو الندرة.

لقد أشار التقرير إلى بعض المشاكل، ولكنه تجنب تحديد مدى شددتها و لم يعطها حقها من الدراسة و التقصي، فزيادة عدد السكان يزيد من نقص الخدمات الطبية والصحية؛ وهذا النقص من الممكن أن يزداد من خلال الحوادث التي قد يتعرض لها العاملون.

لقد كان التقييم حذراً في التنبؤ بالمشاكل الاجتماعية التي من الممكن أن تظهر نتيجة للقادمين الجدد وما يترتب على ذلك من ظروف اجتماعية جديدة تحتم التكيف بين السكان القدامى والقادمين الجدد. ومن ناحية ثانية فإن وجود ١٢٠٠ عامل أغلبيتهم من الذكور وقاطنين في أماكن بعيدة عن أهلهم وفي غير الأماكن التي تعودوا عليها، قد يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل الاجتماعية للمواطنين المحليين والعاملين الوافدين. يضاف إلى ذلك أهمية توافر حاجات خدمية متنوعة وقيام تجارة محلية بصفة عامة.

ويمكن إجمال أوجه القصور لدراسة تقييم الانعكاسات البيئية لمشروع الطاقة الكهربائية المائية في ما يلي:

١- لا يمثل التقييم في محصلته الإجمالية مؤشراً واضحاً إذا كان المواطنون المحليون سوف يستفيدون من هذا المشروع أم لا، فمن ناحية هنالك العديد من الفرص الوظيفية والاقتصادية التي يمكن أن تتوفر لهم من هذا المشروع. ولكن من الناحية الأخرى هنالك العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لهذا المشروع.

٢- لم يأخذ رأي الناس و لم يعتد بذلك لمعرفة مدى استفادتهم من هذا المشروع.

٣- إهمال مشاكل العمال وقت الذروة والعمال القادمين من دون عوائلهم.

٤- عدم توفر فرص العمل للعمال الوافدين الذين يعملون في تنفيذ المشروع بعد الانتهاء من المشروع.

تقويم التقويم القبلي للمشروعات الاجتماعية:

أ- العقبات التي تواجه استخدام التقويم القبلي للمشروعات في عملية التخطيط:

من أهم العقبات التي تواجه استخدام التقويم القبلي للمشروعات في عملية التخطيط الاجتماعي المفاهيم والمواقف الخاطئة بشأن التقويم القبلي ومنها:

١- شعور كثير من الناس أن فهم الآثار الاجتماعية ليست عملية معقدة وأن كل شخص يعرف ما هي الآثار الاجتماعية. ولكن في الحقيقة معرفة الآثار الاجتماعية لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق دراسة التجارب التنموية السابقة والقيام بدراسة التقويم القبلي للمشروع دراسة علمية وعملية حتى يمكن للمخططين ومتخذي القرار الاعتماد عليها.

٢- الافتراض بأنه لا يمكن قياس الآثار الاجتماعية ولهذا يجب أن نتجاهلها. والحقيقة أن كثيراً من الآثار الاجتماعية يمكن قياسها، وهناك عدة مصادر للمعلومات يمكن الاعتماد عليها فيما يخص قياس هذه الآثار. بل أن معظم هذه المعلومات التي يستخدمها الباحث في التقويم القبلي تقدمها الهيئات والمؤسسات على المستوى المحلي أو الوطني، بالإضافة إلى المعلومات التي يقوم بجمعها الباحث شخصياً متوخياً الدقة والموضوعية. والتقويم القبلي لايسعى فقط إلى تحديد الآثار الاجتماعية المحتملة بل يحاول تقدير نطاقها ومدتها وتسلسلها وخطورتها.

٣- الفهم الخاطئ أن التقويم القبلي للآثار الاجتماعية يركز اهتمامه على التكلفة الاجتماعية أكثر من تركيزه على المشروعات، ولذلك فهو يسهم في تعطيل العمل بمشاريع التنمية. والصحيح أن التقويم القبلي يقوم أساساً على أن المشاريع مثلما لها فوائد لبعض الناس لها أيضاً تكلفة لهم أو لسواهم. وهو يهتم بمعرفة الآثار الإيجابية والسلبية على السواء.

٤- الانطباع الخاص بأن التقويم القبلي يرفع من تكاليف المشروعات. والحقيقة هي أن القيام بالتقويم القبلي يساعد على المدى الطويل في خفض تكاليف المشروع،

وذلك بتجنب الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تكلف المجتمع المحلي ثمناً باهظاً أو عن طريق تقديم المعلومات حولها أثناء التخطيط وقبل تنفيذ المشروع وأخذها في الاعتبار مسبقاً.

إنه مهما أبديت من أسباب لعدم استخدام التقويم القبلي للآثار الاجتماعية للمشاريع الكبرى، فإن الخسارة التي يتكبدها المجتمع من عدم تضمين الآثار الاجتماعية في عملية التخطيط ستكون مبرراً كافياً للمخططين ومتخذي القرار لإعادة النظر في هذا الموضوع.

ب- الفوائد المحتملة للتقويم القبلي للمشروعات:

يعود القيام بالتقويم القبلي للمشروعات بفوائد على القائمين بالمشروع سواءً كانوا ممثلين لجهة عامة أو خاصة، وكذلك على المجتمع المحلي والمجتمع عامة.

أما الفوائد التي تعود على القائمين بالمشروع فمنها أن معرفة التفاعل بين المشروع والتنظيم الاجتماعي والثقافي تعطي القائمين بالمشروع الفرصة للتأكد أنه لن يكون هناك تعارض أو تناقض بين الناس والمشروع. فعدم قبول الناس ومعارضتهم للمشروعات تمنع هذه المشروعات من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية. ففي هذا المجال يشير أحد خبراء التنمية بأن الفشل في تقدير أهمية العوامل الاجتماعية في الماضي قاد الناس إلى مقاومة التغير وخسارة الاستثمارات في مشروعات زراعية كبيرة وفشل كثير من مشاريع وبرامج التنمية في بعض المجتمعات المحلية، ففي مشروع كولومبيا لتوليد الكهرباء - على سبيل المثال - تعرض المشروع للتعطل لمدة ثلاثة أشهر وتكبد خسارة تقدر بمائة مليون دولار عندما رفض سكان المنطقة وهم حوالي ٣٠٠٠ نسمة، الانتقال إلى منطقة أخرى حددت لهم من قبل القائمين على المشروع، وذلك بسبب عدم إشراكهم في عملية التخطيط لنقلهم وتحديد المنطقة التي سوف ينقلون إليها. وقد اضطر المسئولون في النهاية إلى إشراك الأهالي في عملية اتخاذ القرار. وترتب على ذلك إتمام عملية النقل بسهولة ويسر. فلو

أن دراسة التقويم القبلي للمشروع كانت قد تمت لكان المخططون على علم بهذه المشكلة وأبعادها وعلى بينة من الحلول الممكنة المبنية على آراء واهتمامات وحاجات السكان قبل بدء المشروع.

أما الفوائد التي ترجع على سكان المنطقة فمنها أن استخدام التقويم القبلي للآثار الاجتماعية كجزء من عملية التخطيط يحدد نتائج وتأثيرات المشروع قبل وقوعها وبالتالي بالإمكان تفاديها وذلك بمراجعة التخطيط وتعديل التصميم أو وضع خطة لمواجهة النتائج السلبية.

لقد اتجهت الوكالات الدولية المانحة لتمويل المشروعات خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلى الاعتراف بالحاجة الملحة لتضمين الأبعاد الاجتماعية في تصميم وتنفيذ المشاريع التي تشارك في تمويلها، وإلى التأكيد على ضمان أن فوائد المشاريع تصل الطبقات الفقيرة في المجتمع، وهو الهدف الذي نادراً ما كان يتحقق في الماضي. إن بلوغ هذا الهدف يتطلب معرفة جيدة بخصائص الجماعة المستهدفة وعلاقتها بالقوى السياسية والاقتصادية المسيطرة والبيئة التي تعيش فيها. ولهذا الغرض طورت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ما تسميه بتحليل السلامة الاجتماعية (SSA). وذلك للتأكد من أن الآثار الاجتماعية للمشروعات قد أخذت في الاعتبار في عملية تصميم المشروعات. كان هذا التطور استجابة لتأسيس الوكالة القومية لحماية البيئة والاتجاه الجديد في التشريع في مجال المساعدة الفنية للتنمية التي أسسها الكونغرس الأمريكي. هذا وبالرغم من أن تحليل السلامة الاجتماعية لم يؤسس من قبل الذين أسسوا التقويم للآثار الاجتماعية إلا أنه مشابه له إلى حد كبير.

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في عام ١٩٨١ كشفت مراجعة لعمل الوكالة المذكورة عن تباين في الدراسات التي تستخدم تحليل السلامة الاجتماعية، كما كشف عن تحسن في نوعية هذه الدراسات، وأن ٢٥ من ٤٨ دراسة تمت مراجعتها قد أثرت تأثيراً كبيراً في تصميم المشاريع. فعلى سبيل المثال: نجد أنه في حالة مشروع

الأرز في غينيا بساو وجد أن تحليل السلامة الاجتماعية قد حدد مشكلات تعترض تنفيذ المشروع وقدم حلولاً كانت مفيدة في إدخال التعديلات على تصميمه.

هذا وقد تدعمت أهمية التقويم القبلي للمشروعات وقيام التقويم على مرجعية المجتمعات المحلية وسلامتها عن طريق قيام البنك الدولي منذ عام ١٩٧٤ بتعيين متخصصين في علم الاجتماع للمشاركة في تقويم المشروعات، وأصبح توظيف المتخصصين في العلوم الاجتماعية في مشاريع التنمية أمراً روتينياً. وتبع البنك الدولي بعد ذلك العديد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسات الدولية.

ج- سلبيات وأوجه قصور التقويم القبلي للمشروعات:

بالرغم من الإسهامات الهامة التي قدمها التقويم القبلي للمشروعات في مجال دعم وإنجاح المشروعات والسياسات الاجتماعية. وبالرغم من الإمكانات والفرص المتزايدة لتعظيم وتفعيل دور التقويم القبلي في مختلف جوانب ومجالات الحياة الإنسانية، فإن التقويم القبلي يواجه العديد من المشكلات ويقابل العديد من أوجه القصور منها على سبيل المثال ما يلي:

١- ضعف قاعدة المعلومات لبحوث التقويم:

إن بروز أهمية التقويم القبلي للمشروعات أمر حديث نسبياً ولا يتعدى ثلاثة عقود تقريباً. وبالرغم من تزايد التراث النظري في أدبيات التقويم إلا أن القاعدة المعرفية العامة في مجال بحوث التقويم تبقى فقيرة نسبياً إذا ما قورنت بغيرها من ميادين البحث الاجتماعي في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

فالباحث في مجال تقويم المشروعات حينما يتصدى لدراسة تقويم لمشروع معين يواجه بضعف القاعدة المعلوماتية على مستويين:

أ- **المستوى المقارن**: ونعني بذلك صعوبة الحصول على معرفة مقارنة من دراسات تقويم لمشروعات مشابهة نسبياً على امتداد الزمان والمكان. فالدراسات المقارنة وإن وجدت فهي محدودة. كما أن الخصوصية الاجتماعية والثقافية للجماعات

التي شهدت هذه المشروعات تستوجب التعامل بحذر مع المعرفة التي انبثقت من دراسة هذه المشروعات والجماعات.

ب- **المستوى الخاص:** ويعني بذلك عدم وجود خلفية معلوماتية سابقة كافية عن المجال – البشرى والمكاني تمثل الحد الأدنى المطلوب من القاعدة المعرفية اللازمة لتصميم البحث عند الحاجة لإجراء بحث تقويمي لمشروع مقترح لجماعة معينة من الناس، مما يستدعي قيام الباحث بنفسه بجمع مادة أولية عن هذه الخلفية، مما يمثل عبئاً كبيراً على الباحث.

٢- مشكلة الذاتية في التقويم (Subjectivity):

بالرغم من أن بحوث التقويم تسعى إلى اعتماد الموضوعية (objectivity) في البحث مثل سائر البحوث الاجتماعية، فإن هناك جانباً من جوانب البحث التقويمي من الصعب توافر عامل الموضوعية فيه لغلبة الطبيعة الذاتية لهذا الجانب. فالموضوعية قد تتوفر في أمر استكشاف السلبيات والإيجابيات وتحديدها وتوصيفها وإعداد القائمة الممكنة بهذه السلبيات والإيجابيات لأي مشروع. ولكن تبقى هنالك مهمة القيمة (value) التي نضفيها على كل إيجابية أو سلبية في القائمة. فالقيمة التي يعطيها الباحث لسلبية معينة فيها قدر كبير من الذاتية. وهي قيمة قد تختلف من باحث لآخر، كما قد تختلف من إنسان لآخر وفق منظوره ومصالحه وخلفيته الاجتماعية والمهنية.

إن أهمية مشكلة الذاتية تنبع من أن التوصية ببدائل المشروعات لا تعتمد على عدد إيجابياتها أو سلبياتها بقدر ما تعتمد على القيمة التي نضفيها على هذه الإيجابيات أو السلبيات. فقد تطغى أحياناً أهمية سلبية واحدة على قائمة طويلة من الإيجابيات أو الفوائد العائدة من تنفيذ مشروع أو برنامج تنموي.

٣- مشكلة صعوبة التنبؤ في بحوث التقييم (Predictability):

إن المعضلة التي تواجه البحوث الاجتماعية والإنسانية عموماً مقارنة بالعلوم

الطبيعية هي معضلة صعوبة التنبؤ بالسلوك الإنساني مقارنة بغيره من السلوك أو المظاهر الطبيعية. فالسلوك الإنساني يتسم بالتنوع والتغير وغير خاضع للتجربة على النحو الذي نجده في عالم السلوك الطبيعي للحيوان أو النبات مثلاً.

وتكتسب هذه المعضلة أهميتها في مجال بحوث التقييم القبلي للمشروعات من واقع أن التقويم القبلي هو بحكم الواقع بحث ذو طبيعة تنبؤية مستقبلية على خلاف التقويم البعدي للمشروعات والذي يتم بعد إنجاز المشروع وتجريبه.

٤- مشكلة هيمنة القرار السياسي:

إن التقويم القبلي للمشروعات جهد علمي يقع في دائرة البحوث الاجتماعية والإنسانية. والنتائج التي قد يتوصل لها تقويم المشروعات هي نتائج بحثية محكومة بأصول المنهج العلمي المتبع في علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية. ولكن من البساطة أن نعزل تقويم المشروعات عن التأثير السياسي والإداري للجهات التي تقوم بتصميم بدائل المشروعات وتطلب تقويمها. فبالإضافة إلى أن بعض الباحثين قد يجنحون إلى مسايرة ومجاراة التوجه الإداري والسياسي، وإلى أن بعض بحوث التقويم قد تكون مجرد حيثيات معدة وفق الطلب يستخدمها الإداريون والسياسيون لدعم توجهاتهم وقراراتهم المسبقة، بالإضافة إلى كل ذلك فإن التقويم القبلي للمشروعات وفي حجمه الطبيعي ليس له غير التأثير في اتخاذ القرار لا تحديد وإملاء القرار. فالتقويم القبلي ذو طبيعة "تأثيرية" وليس "تحديدية" أو تقريرية ملزمة في عملية اتخاذ القرار في مجال المشروعات الاجتماعية؛ فالغلبة والهيمنة في هذا المجال هي للقرار الإداري والسياسي.

مشكلة أولوية الجوانب الاقتصادية والهندسية للمشروعات:

من أهم العوائق التي تواجهها بحوث تقويم المشروعات، الأولوية التي تعطى عادة للجوانب الاقتصادية والهندسية (الإنشائية) في المشروعات وعادة ما تأتي الجوانب البيئية والاجتماعية والإنسانية في المرتبة الثانية، إذا لم يكن حظها هو الإهمال تماماً.

وبالرغم من الاهتمام المتزايد اليوم ببحوث تقويم المشروعات بعامة وبحوث التقويم القبلي بخاصة، إلا أن هنالك العديد من العوامل التي تحد من تبوأ التقويم القبلي للمكانة المطلوبة في مجال المشروعات والسياسات الاجتماعية منها:

١- المحدودية النسبية للخبراء والمتخصصين في مجال تقويم المشروعات الاجتماعية وبخاصة المختصين من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا.

٢- غلبة البيروقراطية في أجهزة الحكم والإدارة وبخاصة في العالم الثالث وعدم الانفتاح على شؤون وشجون الناس البسطاء وبخاصة في الأقاليم والأرياف والتي عادة ما تقدم لها هذه المشروعات.

٣- عدم توفر الموارد البشرية والمالية والفنية اللازمة لإجراء البحوث التقويمية.

٤- عدم توفر الإحصاءات والمعلومات اللازمة لتصميم بحوث التقويم والاستفادة منها بالقدر المطلوب.

٥- عدم استقلالية بحوث التقويم القبلي للمشروعات من بحوث الجدوى العامة للمشروعات والتي تكتسب فيها الأبعاد الاقتصادية والهندسية زخماً أكبر مقارنة بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية.

الباب الثالث

التقويم البعدي للمشروعات الاجتماعية

(Evaluation)

- تقديم.
- تعريف التقويم البعدي.
- أنواع التقويم البعدي للمشروعات الاجتماعية.
- الإطار النظري للتقويم البعدي للمشروعات الاجتماعية.
- نماذج بحوث التقويم البعدي للمشروعات الاجتماعية.

الباب الثالث

التقويم البعدي للمشروعات الاجتماعية

(Evaluation) (*)

تقديـــم:

ترجع بحوث التقويم البعدي للمشروعات الاجتماعية إلى جهود كبيرة بدأت منذ العشرينات من القرن الماضي؛ ثم أخذت تتوالى خلال الستينات والعقود اللاحقة من القرن الماضي من خلال السعي الحثيث إلى تطوير هذه البحوث وتجويد طرقها وإحكام تصميمها.

وإذا ما أردنا أن نستعرض هذه الجهود نجدها تنصب على تقويم برامج العمل الاجتماعي في مجالات منها الانحراف ورعاية الشباب وتعليم الكبار والتدريب في مجالات الصحة ووسائل الاتصال الجماهيري. كل هذه الجهود وغيرها قد أسهمت في تطور بحوث التقويم وأوصلتها إلى وضع متميز بين غيرها من أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى. ويرجع اهتمام العلماء بهذا النوع من البحوث إلى أهميتها العملية للمجتمعات المعاصرة سواء كانت متقدمة أو نامية في حل المشاكل الاجتماعية وإحداث تغير اجتماعي وتحقيق تنمية شاملة من خلال وضع برامج وإقامة المشروعات المختلفة على المستويات المحلية والوطنية. هذه البرامج والمشروعات التي تتطلب إنفاق الأموال وبذل الجهد والوقت حتى تحقق أهدافها.

(*) من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها في هذا الموضوع:
Willigen, V. J.: Applied Anthropology: An Introduction (Bergin & Garvey Publishers, Mass). 1986.

إن الوقوف على مدى نجاح هذه البرامج والمشروعات لا يمكن أن يعتمد فقط على الأحكام الشخصية والتقديرات الذاتية بل لابد من الاعتماد على وسيلة أكثر دقة وموضوعية؛ ومن هنا جاءت بحوث التقويم لتقدم هذه الوسيلة؛ مما جعلها تكتسب وبسرعة أهمية قصوى وتشمل ميادين جديدة بحيث يمكن القول أن بحوث التقويم تطبق وتجري في جميع نواحي الحياة وتشمل جميع المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة.

تعريف التقويم البعدي:

إن التقويم البعدي للمشروعات هو التقويم الذي يعني برصد وتحديد الآثار التي ترتبت على قيام المشروع بعد تنفيذه وتجريبه سواء كانت آثار إيجابية أو سلبية؛ وسواء كانت تأثيرات مقصودة متضمنة في منظومة أهداف المشروع، أو تأثيرات غير مقصودة رئيسة أو ثانوية.

ويجب الإشارة هنا إلى أن هنالك العديد من أوجه الشبه بين التقويم القبلي (Assessment) والتقويم البعدي (Evaluation) للمشروعات. ومن هذه الأوجه المشتركة:

١- أن كلا نوعي التقويم يعد في الواقع نموذجاً من البحوث الاجتماعية يمكن الإشارة إليه بالبحوث التقويمية.

٢- أن كليهما يعتمد على ذات المناهج والأساليب والأدوات البحثية.

٣- أن كليهما يعنى بتقويم الانعكاسات والآثار المترتبة على قيام المشروع.

إن الفرق الأساسي هو فرق توقيتي؛ هو فيما إذا كان التقويم قبل أو بعد قيام المشروع.

أنواع التقويم البعدي للمشروعات الاجتماعية:

للتقويم البعدي للمشروعات أنواع عديدة يمكن الإشارة إلى أهمها في ما يلي:

١- تقويم المخرجات (Outcome) أو التأثيرات (Effect studios) وهو النمط الكلاسيكي لتقويم المشروعات. ويعني بشكل خاص بمدى تحقق الأهداف التي خططت للمشروع، إضافة إلى مجمل ما ترتب على إنجاز المشروع من انعكاسات إيجابية كانت أو سلبية. ويعرف أحياناً بالتقويم الإجمالي (Summative) وهو التقويم الذي يعنى بحصر كامل المحصلة النهائية للمشروع بعد تنفيذه وتجريبه.

٢- تقويم العمليات (Processes or Operations)، وهو التقويم الذي يعنى بصفة خاصة بكيفية عمل المشروع أو البرنامج الاجتماعي. أي هو تقويم لأداء المشروع من حيث ماخطط له من أنشطة وعمليات وفعاليات. وعما إذا كان المشروع يقوم فعلاً بالأنشطة والعمليات التي خططت له وبنفس المستوى المطلوب أم لا.

وقد يتضمن تقييم العمليات برنامج رصد طويل الأجل (Long -term program monitoring).

وبالطبع فإن تقويم "كيفية" عمل المشروع، أي أدائه يختلف عن تقيم"محصلة" المشروع أي آثاره.

٣- التقويم المرحلي أو التنفيذي للمشروع (Formative) ويعني بتقويم المشروع أثناء فترة إنجازه وقبل أن يكتمل بهدف الاطمئنان والتأكد عن مدى سلامة مسيرة تنفيذ المشروع بما يسمح بتصحيح الأخطاء أو الانحرافات التي يمكن أن تكون قد طرأت على تنفيذ المشروع؛ كما يسمح بإجراء التعديلات اللازمة في ضوء أية مستجدات طرأت فيما يتصل بالمشروع؛ سواء كانت مستجدات داخلية أو مستجدات خارجية متصلة ببيئة المشروع أو الظروف والعوامل المحيطة به.

٤- تقويم الحاجات (needs): ويعني إعادة تقويم حاجات الناس الذين قدمت لهم برامج أو مشروعات محددة بهدف معرفة مدى أثر هذه المشروعات في قائمة حاجاتهم وإذا كانت المشروعات قد حققت أهدافها في تلبية هذه الحاجات.

الإطار النظري للتقويم البعدي للمشروعات الاجتماعية:

أ- التقويم وقياس الفعل الاجتماعي:

ترتبط بحوث التقويم بمشكلة قياس الفعل الاجتماعي ونتائج هذا الفعل على درجة عالية من الصدق والثبات. بالإضافة إلى ذلك إمكانية نسبة نتائج الفعل الاجتماعي أو إرجاعها إلى هذا الفعل أو السلوك أو النشاط موضوع التقويم.

ومن ثم نجد أنه يتوفر لبحوث التقويم العناصر الأساسية التي يتكون منها أي بحث علمي، وهي:

١- فرض يربط بين متغير مستقل (فعل أو نشاط احتماعي) ومتغير تابع (النتائج المستهدفة).

٢- قياس إجرائي للمتغيرين المستقل والتابع.

٣- تحديد التغيرات في المتغير التابع وإرجاعها للمتغير المستقل وليست إلى أية متغيرات أخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من أن بحوث التقويم تعد عموماً بحوثاً تطبيقية، إلا أنها قد لا تختلف عن أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى غير التطبيقية، وذلك مثل البحوث الاستطلاعية والوصفية، والبحوث التي تهدف إلى اختبار فروض ذات دلالة نظرية. فبحوث التقويم بالإمكان استخدامها في اختبار صدق القضايا النظرية المتعلقة بالتغير الاجتماعي المقصود. إذ يهدف بحث التقويم إلى اختبار فروض، ويترتب على ذلك إمكانية تعميم هذا الاختبار، ومن ثم الإسهام في إثراء الناحية النظرية في علم الاجتماع. وهذا يتطلب صياغة المتغيرات من الناحية التصورية على مستوى من التجريد يسمح لها كمفاهيم أن تتخطى الإطار الذي تحدده وترسمه طبيعة البرامج موضوع التقويم. غير أنه هناك ظروفاً تمنع الباحث من ذلك وتحد من حريته، تتمثل في اهتمام القائمين على البرنامج أو المشروع منذ بداية صياغة مشكلة البحث حتى التفسير النهائي لنتائجه بمهمة تقويم البرنامج دون سواها، وبالتالي قد لايسمح

ذلك للباحث بتوسيع نطاق بحثه، مما قد يتطلب اختيار أو رفض متغيرات معينة دون غيرها أو معالجة البرنامج ومكوناته كمتغيرات مستقلة.

ب- أهداف بحوث التقويم ومنظورها التصوري:

تهدف بحوث التقويم البعدي إلى بيان الأدلة الموضوعية التي تبرهن على المدى الذي حقق به البرنامج أو المشروع أهدافه المقصودة وأية نتائج أخرى غير متوقعة. ومن خلال هذه العملية يمكن لبحوث التقويم أن توفر فرصة لاختبار فروض معينة تتعلق بالتغير الاجتماعي المقصود، مما يمكن العلماء من تطوير المفاهيم والنظريات في هذا المجال من ناحية، ورفع كفاءة المجتمع في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوجيه التنمية الاجتماعية من ناحية أخرى.

ويمكن القول أن بحوث التقويم تهدف إلى ما يلي:

١- القياس الموضوعي والمنظم للنتائج المقصودة وغير المقصودة لتنفيذ برنامج أو مشروع اجتماعي معين.

٢- اختبار صحة بعض الفروض المتعلقة بالتغير الاجتماعي المقصود أو المشكلات الاجتماعية المستجدة.

وتستند بحوث التقويم لتحقيق هذه الأهداف إلى الأسس التصورية للمنهج العلمي عامة ومسلماته، إذ تفترض أنه هناك سلسلة من الأحداث المتداخلة والتي تفترض لغرض البحث أن لها بداية ونهاية. كما تفترض أن لكل حدث اجتماعي عدد من الأسباب والنتائج، وأنه ليس هناك عامل وحيد يعتبر سبباً كافياً وضرورياً لأي نتيجة. وبالتالي فإن العلاقة بين المتغيرين الأساسيين في بحوث التقويم يعبر عنها في ضوء فكرة الاحتمالات، بمعنى أنه يحتمل أن يكون البرنامج (س) قد أدى إلى النتيجة المتوقعة (ص).

ويعبر عن الفرض الذي يجمع بين المتغيرين المستقل والتابع في قضية مؤداها أنه كلما تغير المتغير المستقل (س) فإن المتغير التابع (ص) سوف يتغير. ولهذا فإن المتغير

المستقل وهو البرنامج أو المشروع الاجتماعي موضوع التقويم يكون خاضعاً للمعالجة والتحكم. فأما المتغير التابع والذي يتمثل في النتيجة المرغوبة من البرنامج فيخضع إلى قياس دقيق للوقوف على التغيرات التي يمكن إرجاعها إلى المتغير المستقل. إن المهمة الأولى في كل بحوث التقويم هي التحقق من وجود علاقة ذات دلالة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، والتأكد من أن هذه العلاقة مستمرة وثابتة، وأن هذه العلاقة سببية بمعنى أن البرنامج أو المشروع هو وليس غيره الذي أدى إلى التغيرات في المتغير التابع.

متغير مستقل	**(independent Variable)**		**متغير تابع**	**(dependent Variable)**
برنامج أو مشروع	←———		**نتيجة**	**(تغير في المتغير التابع)**

هنا ويمكن تحديد خطوات بحث التقويم في خمس خطوات رئيسة هي:

- تحديد أهداف البرنامج ونتائجه غير المتوقعة.
- وضع تصميم البحث وإجراءاته المنهجية.
- تحديد مؤشرات لقياس نتائج البرنامج.
- تنفيذ البحث.
- تفسير نتائج البرنامج، والبحث عن أسباب نجاحه أو فشله في تحقيق أهدافه.

إن التقسيم لخطوات بحث التقويم يعد تقسيماً مصطنعاً لأن خطوات البحث قد تتداخل مع بعضها عند التنفيذ، إلا أن التقسيم يقدم لنا وسيلة لفهم هذه الخطوات كل على حدة. فبحوث التقويم تبدأ بتحديد الهدف الذي تسعى لتحقيقه والذي يتمثل فيما يريد الباحث تقويمه والذي بدونه يصبح من غير الممكن إجراء البحث، إذ أن السمة المميزة لبحوث التقويم هي وجود هدف، ذلك لأن لكل فعل أو عمل أو برنامج أهدافه ونتائجه. ومن المنطقي أن تتم عملية التقويم لأي برنامج في ضوء أهدافه. ولذلك يجب أن يبدأ البحث بالتعرف على هذه الأهداف حتى يتمكن بعد

ذلك من صياغة المفاهيم التي تعكس هذه الأهداف، والتي بدورها تترجم إلى مؤشرات يمكن قياسها. هذه العملية ليست بالمهمة السهلة نظراً لتعدد أهداف البرامج وتباين أبعادها وتنوع أطر تصنيفها. فقد تتعدد الأهداف وتصنف وفق ما يلي:

١- **المضمون (Content)**: هل البرنامج يحاول تغيير المعتقدات أو الاتجاهات أو المعارف أو السلوك؟

٢- **النطاق (Extent)**: من الذين يحاول البرنامج تغييرهم ؟ هل هم أفراد أم جماعات، أم مجتمعات محلية؟

٣- **المدى الزمني (Time dimension)**: متى يرغب البرنامج في إحداث التغيير المطلوب؟ وهل التغير المطلوب قصير المدى، أم هو بعيد المدى؟

٤- **الحجم (Scope)**: هل للبرنامج هدف واحد أم أهداف متعددة؟ وهل يمكن تقسيم الأهداف إلى أهداف أساسية وأخرى ثانوية؟ وما هي النتائج غير المتوقعة أو غير المقصودة؟

هذا وقد تبدو عملية تحديد الأهداف كما لو كانت عملاً بسيطاً مقارنةً بالموقف عند صياغة مشكلات البحث في البحوث الأساسية.ولكن هذه البساطة الظاهرية تخفي وراءها صعوبة كبيرة ومشكلات جمة وذلك لأنه غالباً ما تكون أهداف البرامج غامضة أو شديدة العمومية أو أحياناً ما يصعب ترجمتها إلى مفاهيم إجرائية يمكن قياسها أو ملاحظتها. إن عملية تحديد أهداف البرنامج وتحويلها إلى مفاهيم إجرائية وترجمتها إلى مؤشرات تتطلب قدرة على التخيل وخلفية علمية وخبرة عملية.

ج- أنماط تصميم بحوث التقويم البعدي:

يمكن تقسيم البحوث الاجتماعية بعامة، وبحوث التقويم بخاصة إلى قسمين رئيسين هما: البحوث المرنة (Soft) والبحوث المحكمة (Hard). ويمكن تعريف هذين النوعين من البحوث على النحو التالي: البحوث المرنة هي البحوث القائمة

على المناهج الكيفية أو النوعية (Qualititative methods).كما تقوم على استخدام الملاحظة الطبيعية أو التلقائية والرؤية الكلية أو الشمولية (Holism).

أما البحوث المحكمة (Hard) فهي التي تقوم على المناهج الكمية Qualititative methods، كما تقوم على الملاحظة والرصد المتقن والمنضبط وعلى الرؤية الجزئية (Particularizm).

ففي البحوث المرنة يكون التركيز على الصورة العامة أو الكلية لمجال البحث دون الاهتمام بالتفصيلات الجزئية. أما في البحوث المحكمة يكون التركيز على الدراسة المكثفة الدقيقة للمجالات البحثية الجزئية.

والنمطان من البحوث يستخدمان في مجال تقييم المشروعات الاجتماعية.

أما تصميم بحوث التقويم فله عدة نماذج منها:

١- نموذج دراسة الحالة الواحدة (One-shot case study):

وهنا يكون التقويم قائماً على دراسة المجموعة التي عنيت بمشروع معين لمعرفة مدى تأثرها سلباً أو إيجاباً بالمشروع. وتقتصر الدراسة على حقبة ما بعد تنفيذ المشروع ولا تشمل ما قبل تنفيذه، كما تقتصر على دراسة المجموعة المتأثرة فقط؛ ولا تشمل أي مجموعة أخرى.

فالدراسة تهدف إلى قياس النتائج المترتبة على المشروع أو البرنامج في أعقاب المشاركة الفعلية للمبحوثين في البرنامج المعنى. ويكون القياس أحادياً وهو "دراسة المجموعة المتأثرة في فترة ما بعد تنفيذ المشروع". أي بمعنى آخر لاتتضمن الدراسة ما يعرف برصد نقطة الانطلاق أو قياس خط البداية (Base line measurement) أو ما يشار إليه بقياس نقطة الصفر"Zero point" أي حالة ما قبل البدء في تنفيذ المشروع. فهي دراسة بعدية فقط لا تتضمن البعد القبلي.

ويمكن القول أن معظم دراسات التقويم ذات الطابع الاثنوجرافي (Ethnography Studies) هي من هذا النمط من الدراسات.

٢- نموذج دراسة المجموعة الواحدة القبلية والبعدية:

(One group, Pre -Test , Post - Test design) :

وفي هذا النوع من الدراسة يتم دراسة المجموعة التي عنيت بمشروع أو برنامج معين قبل وبعد تنفيذ المشروع، أو بمعنى آخر إضافة اختبار أو قياس قبلي لنموذج دراسة الحالة الواحدة. ويهدف إضافة القياس القبلي إلى التأكد من مدى ارتباط التأثيرات الموجودة بالمشروع بالنسبة للمجموعة المعنية بحيث تظهر هذه التأثيرات في مرحلة ما بعد التنفيذ بينما تكون غائبة في مرحلة ما قبل التنفيذ.

ولكن تبقى هنالك ثغرة أيضاً في أمر حسم هذا الارتباط بالمشروع؛ إذ أن هذه التأثيرات قد تكون جاءت بعد تنفيذ المشروع فعلاً ولكن لعوامل أخرى وليست نتيجة لتنفيذ المشروع. ولهذا طرحت أنواع أخرى من بحوث التقييم سميت بالبحوث التجريبية (Experimental) وهي البحوث التي تتضمن دراسة مجموعة ضابطة (Control group) وإن كانت بمواصفات مختلفة كما يتضح في النقاش التالي.

٣- نماذج البحوث التجريبية:

والبحوث التجريبية هي البحوث التي تتضمن مجموعتين من المبحوثين: مجموعة تجريبية (Experimental group) وهي المجموعة المعنية أساساً بالبحث. وفي مجال تقويم المشروعات الاجتماعية تكون هذه المجموعة هي المجموعة التي عنيت بالمشروع وتأثرت به. ومجموعة ضابطة (Control group) وهي مجموعة لم تعنى بالمشروع ولم يقدم لها وتستخدم للتأكد من مدى صدق قياس التأثيرات على المجموعة التجريبية وارتباطها بالمشروع وليس بأي شيء آخر. ومن نماذج البحوث التجريبية:

أ- النموذج التجريبي الثابت أو نموذج المقارنة الاستاتيكية (**Static group comparison**)

بحيث تكون هنالك مجموعتان: مجموعة تجريبية ومجموعة ضابطة على أن تدرس المجموعتان في فترة زمنية واحدة هي فترة ما بعد تنفيذ المشروع، ولاتشمل الدراسة القياس القبلي؛ أي حالة ما قبل تنفيذ المشروع.

ويمكن القول أن هذا النموذج من الدراسات التجريبية يمثل النموذج الكلاسيكي في بحوث تقويم المشروعات. وهو نموذج يتضمن خمس خطوات رئيسة على النحو التالي:

١- تحديد أهداف المشروع (goals).

٢- ترجمة الأهداف إلى مؤشرات كمية لقياس مدى تحقق الأهداف (goal achievement).

٣- جمع المادة أو المعلومات المتصلة بهذه المؤشرات من مجموعة الناس الذين تأثروا بالمشروع.

٤- جمع مادة أو معلومات مماثلة من مجموعة أخرى غير معنية بالمشروع أو لم تخضع لتأثيراته. وهي المجموعة الضابطة.

٥- مقارنة نتائج دراسة المجموعتين بالإشارة إلى معيار مدى تحقق أهداف المشروع.

ب- النموذج التجريبي التتابعي (Pre-test , post-test design group):

وهو النموذج الذي يتضمن مجموعتين؛ مجموعة تجريبية ومجموعة ضابطة، كل منها يدرس قبل وبعد تنفيذ المشروع، وتعود إضافة دراسة الحالة القبلية للتأكد من طبيعة الفوارق بين المجموعتين قبل المشروع وليس فقط بعده. إذ أن النموذج التجريبي الاستاتيكي لايجزم بوجود أو عدم وجود فروق مسبقة بين المجموعتين قبل تنفيذ المشروع.

ج - نموذج سولومون (Solomon's design)

وهو النموذج الذي يضيف إلى النموذج التجريبي التتابعي مجموعة تجريبية بعدية فقط ومجموعة ضابطة بعدية فقط.

ويجدر الإشارة هنا إلى أنه وبالرغم من وجود هذه الأنماط من التصميمات المعقدة لبحوث التقويم، فأن معظم بحوث تقويم المشروعات حتى الآن هي البحوث البسيطة: القائمة على نموذج دراسة الحالة الواحدة أو النموذج التجريبي الاستاتيكي

كما يتضح من الأمثلة التالية لبحوث التقويم البعدي لبعض المشروعات.

إن تصميم بحوث التقويم يلتزم بقواعد المنهج العلمي، والأساليب والقواعد المتبعة في تصميم البحث التجريبي بعامة، كما يعتمد على المسح الاجتماعي وأسلوب دراسة الحالة بخاصة، كما ستوضح بالتفصيل لاحقاً. هذا وتستلزم عملية تصميم بحث التقويم عادة النظر إلى التصميم التجريبي على أنه يمثل النموذج الذي يجب أن يحتذى. حيث إن إجراءاته تعطينا الثقة في نتائج عملية التقويم أكثر من أي نوع آخر من الأساليب. وفي هذا النوع من التصميم على الباحث إن يخطط للقيام بالخطوات التالية:

١- اختيار جماعتين بالطريقة العشوائية أو عن طريق المضاهاة لتمثل إحداها الجماعة التجريبية والثانية الجماعة الضابطة.

٢- يتعرض أفراد الجماعة التجريبية للبرنامج الذي نرغب في تقويمه.

٣- لا يتعرض أفراد الجماعة الضابطة للبرنامج.

٤- يتم قياس الجماعتين فيما يخص النتائج المرغوبة من البرنامج قبل أن تتعرض الجماعة التجريبية للبرنامج.

٥- يتم قياس الجماعتين بعد أن تتعرض الجماعة التجريبية للبرنامج.

٦- يقارن الباحث بين نتائج القياس في الجماعتين بعد أن تتعرض الجماعة التجريبية للبرنامج.

٧- يتخذ من القياس الثاني للجماعة الضابطة معياراً يمكن على أساسه أن نرجع التغيرات في الجماعة التجريبية والتي تختلف عن قياس الجماعة الضابطة على أنها ترجع لتعرضها للبرنامج. ويمكن شرحها كالتالي: التغيرات التي تلاحظ في الجماعة التجريبية - التغيرات التي تلاحظ في الجماعة الضابطة = التغيرات التي تسبب فيها التعرض للبرنامج.

إن استخدام التصميم التجريبي في العلوم الاجتماعية عامة تصادفه مشكلات وتعترضه عقبات، حيث يندر توفير الجماعات الضابطة وخاصة فيما يتعلق ببرامج

العمل الاجتماعي التي تهدف إلى إحداث تغير اجتماعي شامل. وهناك اعتبارات أخلاقية تحول دون توزيع المشتركين عشوائياً على الجماعة التجريبية والجماعة الضابطة. ولمواجهة مثل هذه الصعوبات تبنى عدد من العلماء بعض الحلول. فمنهم من ذهب إلى إمكانية الاعتماد على ما يشار إليه بالجماعة شبه الضابطة حيث تتم المقارنة بين الذين تعرضوا للبرنامج والذين لم يتعرضوا له بدون تطبيق التوزيع العشوائي للأفراد على الجماعة التجريبية والجماعة الضابطة.

غير أن استخدام التصميم التجريبي يظل التصميم الأمثل كلما كان ذلك ممكناً، وفي حالة عدم إمكانية تطبيقه يستطيع الباحث أن يختار أسلوب المسح الاجتماعي أو أسلوب دراسة الحالة.

نماذج بحوث التقويم البعدي للمشروعات الاجتماعية: (Case Studies)

أولاً: تقويم برنامج التوظيف (فيلادلفيا):

تعد مشكلة البطالة من أهم المشكلات التي تواجه العديد من المدن الأمريكية. ولهذا نجد أن البرامج الخاصة التي صممت أو أعدت لمواجه هذه المشكلة برامج واسعة الانتشار. ومن هذه البرامج - على سبيل المثال - برنامج التوظيف في فيلادلفيا والذي مولته دائرة شؤون المجتمع في بنسلفانيا، من خلال عقد مع مركز التعليم المجتمعي في فيلادلفيا، بحيث يقوم المركز بتقديم خدمات للناس العاطلين في أحياء ثلاثة متجاورة في فيلادلفيا. والخدمات المطلوبة هي: خدمات المساعدة في الحصول على وظيفة، التدريب أو التأهيل للعمل، وخدمات تنمية العاملين. وهي خدمات تقدم في شكل حزمة متكاملة للعملاء المستهدفين.

وللبرنامج أربعة أهداف رئيسة هي:

١- تأهيل ما بين ١٠٠- ١٢٠ عاملاً في مجال الاستعداد أو الجاهزية للعمل بما في ذلك البحث عن العمل والاحتفاظ بالوظيفة ومهاراتها.

٢- توظيف أو تسكين حوالي ٦٠% من المؤهلين في وظائف أو برامج تدريبية.

٣- تقويم أو تقدير حاجات أرباب العمل المحليين من العمالة والبحث عن مصادر ممكنة للعمالة.

٤- مساعدة المشاركين في البرنامج في كيفية الاحتفاظ بوظائفهم وتقديم المساندة والمساعدة الممكنة والإرشاد المطلوب.

ولقد اعتمد البرنامج في استقطاب المشاركين على ما يلي:

١- وسائل الإعلام المحلية.

٢- الجماعات المحلية.

٣- منظمات الخدمة الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية.

٤- دور العبادة المحلية.

٥- الإعلانات.

ولقد شملت أنشطة وفعاليات البرنامج ما يلي:

١- حصص في مجال الحصول على وظيفة وكيفية الاحتفاظ بالوظيفة، مهارات كتابة السيرة الذاتية و كتابة الملخصات والتقارير؛ فرز الطلبات، قراءة الإعلانات الخاصة بالوظائف المطلوبة، إجراء المقبلات والإعداد والاستعداد لها، والعادات المرغوبة في العمل.

٢- تدريب عملي في مجال البحث عن وظيفة بمساعدة وإشراف الهيئة التدريسية.

تقويم البرنامج:

لقد كان تقويم البرنامج شرطاً من شروط العقد المبرم مع المركز الذي قام بتنظيم البرنامج من قبل ممولي البرنامج.

ولقد قام بمهمة التقييم متخصصان في مجال التقويم هما إلين سايمون Elaine Simon وكرين كيرتس Karin Curtis، اعتمدا على مصادر مادة أو معلومات متنوعة منها:

١- الاطلاع على أنشطة البرنامج كما حددها المشروع المقترح.

٢- ملاحظة الأنشطة عند تنفيذها فعلياً ومقارنتها بما هو مخطط له أصلاً في المشروع المقترح.

٣- الوقوف على المعلومات الشخصية الخاصة بالمشاركين، منها: أسماء الموصين أو الذين يمكن الرجوع إليهم، التعليم والعمر، والمجموعة الاثنية، والخبرة العملية السابقة إن وجدت. بالإضافة إلى استكمال البرنامج وفرص العمل المكتسبة.

٤- كل هذه المعلومات أمكن الحصول عليها من السجلات الرسمية للمشاركين في البرنامج.

٥- وصف تفصيلي شامل لمحتوى التدريب الذي تلقاه المشاركون.

٦- إعداد ملفات بسير عدد من المشاركين الناجحين تم توثيق خبراتهم في البرنامج توثيقاً تفصيلياً يوضح العلاقة بين أوجه التدريب والتجهيز والإعداد من ناحية ونجاح البرنامج من ناحية أخرى.

ولم يشمل تصميم التقويم دراسة جماعة ضابطة Control group، ولم يشمل قياساً محدداً وواضحاً لتأثيرات التدريب على المشاركين، وكان المقياس الوحيد في هذا الصدد عما كان خريجوا البرنامج قد وظفوا فعلاً أم لا. فلم تكن هنالك قياسات بمستويات المعرفة الجديدة المكتسبة أو التغيرات التي طالت تجاهات المشاركين.

وقد ركز التقويم على ما يلي:

١- عما إذا كان البرنامج قد نجح في تحقيق الإعداد المخطط لها من المشاركين.

٢- عما إذا كان البرنامج قد نجح في تحقيق النسبة المقدرة لمعدلات التوظيف (٦٠%) بين المشاركين.

٣- عما إذا كانت هذه النسب مناسبة مقارنة بالبرامج الأخرى التي شهدتها المدن الأمريكية الأخرى.

٤- تقويم نوعية الوظائف التي حصل عليها المشاركون في ضوء التوصيف أو التصنيف المتبع للوظائف.

تؤكد تجربة البرنامج من خلال الدراسة التقويمية نجاح البرنامج بقدر كبير في تحقيق الأهداف التي خططت له. كما تؤكد النتائج المتصلة بمصادر استقطاب المشاركين في البرنامج أن المرشحين من قبل مؤسسات الرعاية الاجتماعية هم الأقل احتمالاً في إكمال البرنامج والأقل حظاً في التوظيف إن هم أكملوا البرنامج.

ثانياً: تقويم مشروع ميناء جبل علي بالإمارات(*):

تقديم:

بدأ تشييد ميناء جبل علي عام ١٩٧٦، وتم افتتاحه رسمياً في يونيو ١٩٧٩، والميناء يقع حوالي ٣٥ كيلومتراً جنوب مدينة دبي. ويشغل مساحة ٧٥٠٠ كيلومتر مربع ومن ثم أصبح أكبر مرفأ صناعي في العالم (أي مرفأ تم تشييده بجهد بشري Man-made).

لقد كان تشييد المشروع في إطار السعي لتأسيس قاعدة صناعية تسهم في تنويع مصادر الدخل لاقتصاد يعتمد أساساً على النفط. ولهذا كان الإقدام على هذا المشروع التنموي الطموح والذي يحقق عدة أمور منها:

أ- توفير نظام فاعل ومتكامل للخدمات البحرية.

ب- تشييد منطقة حرة للاستثمار الصناعي العالمي والأنشطة التجارية.

ج- بناء مرفأ (في إطار المنطقة الحرة والتي كلفت حوالي ٢,٢٥ بليون دولار). ويتكون من ٦٧ مرساً للسفن على امتداد رصيف لحوالي ١٥ كيلومتراً. بالإضافة إلى محطة للحاويات.

د- تكون المنطقة الحرة مركزاً للشركات العالمية في سعيها للحصول على قاعدة شرق أوسطية للتصنيع والتجميع والتخزين والتوزيع وإعادة التصدير (في عام ١٩٩٠ كان هناك حوالي ٣٠٠ شركة عالمية معروفة ممثلة في المنطقة الحرة).

(*) See: Fahim, H and Shihab, G: Jabel Ali Port: (Unpublished Report).1993

طبيعة وأغراض التقرير عن المشروع:

يهدف التقرير إلى إعطاء فكرة عن الانعكاسات البيئية والإنسانية لهذا المشروع الكبير، وما يتصل بذلك من قضايا السياسات البيئية.

ويركز التقرير على أهمية الربط بين الجوانب أو المكونات الهندسية والاقتصادية والبيئية للمشروع. ولاتقتصر الجوانب البيئية فقط على قضية التلوث عن طريق السفن والمخلفات الصناعية، وإنما تشتمل أيضاً على الإيكولوجيا البشرية والسلامة والصحة المهنية. بمعنى أن يعد المشروع عملاً اقتصادياً وتشكيلاً لمجتمع في بيئة متغيرة.

ويعكس المشروع اهتمام القائمين به بالأمور البيئية والذي يتمثل في إنشاء دائرة خاصة بالبيئة، وفرت لها الخبرات المطلوبة لكي تقوم بدراسة المشروعات الصناعية المقترحة وبرصد مختلف أمور البيئة الصناعية، ولقد قامت دائرة البيئة في المشروع بتحديد الإجراءات المطلوبة لمراقبة وحماية البيئة من الآثار السلبية المحتملة، وعهدت بتنفيذ هذه الإجراءات إلى الوحدات الأربعة التي تشكلها الدائرة وهي: وحدة مراقبة القمامة والنفايات، وحدة مكافحة الآفات، وحدة التخطيط والتفتيش، ووحدة السلامة والصحة.

كما عملت الدائرة البيئية على سن شروط مراقبة وحماية للبيئة استمدتها من خبرات الدول المتقدمة ومن الخبرة المحلية لبلدية دبي في هذا المجال.

إن المنطقة الحرة لاتشمل صناعات ثقيلة بعد، بحيث تكون مصدراً خطراً للتلوث، وإنما تشمل صناعات مثل صناعة الملابس والنسيج، وصناعة الأغذية، والصناعات الكيماوية، وصناعة الرخام، وصناعة الزيوت، وصناعة الصلب. ولكن هنالك احتمال بدخول صناعات ثقيلة مثل صناعة تكرير البترول (مصافي بترول) ومصانع إنتاج الفوسفور.

أما بالنسبة للجوانب المتصلة بالمجتمع المحلي الذي نما على أرض المشروع، فيمكن بيان ما يلي:

- يضم الميناء حالياً معسكرين للعمال: المعسكر الشرقي القديم والمعسكر الغربي الجديد، ويعيش في المعسكر القديم حوالي ٤٢٨٠ شخصاً، أما المعسكر الجديد فيتسع لحوالي ٣٤٣٢ شخصاً عند اكتماله.

وبالمعسكر القديم أربع أنواع من الغرف حسب الحجم وعدد الساكنين، تتراوح سعتها بين ٣ - ٨ أشخاص أيضاً، ويتوافر بالمعسكر حمامات عامة تنظف يومياً، ويتم جمع النفايات يومياً أيضاً، كما هنالك شبكة مجاري صحية ووحدة لمعالجة مياه المجاري.

أما الطعام فيقدم بواسطة مطعمين خاصين (ويمنع القيام بالطبخ في المعسكر). وهنالك أيضاً سوبر ماركت ومسجد وصالون حلاقة وتلفونات عمومية ووحدة ترفيهية.

أما العناية الطبية فتقدم خارج المعسكر بواسطة العيادة الحكومية في شعبية جبل علي (على مسافة ٢ كيلومتر من المعسكر) أو في عيادات مدينة دبي. كما تقدم الخدمات المصرفية خارج المنطقة الحرة. هذا ويتعين الإشارة إلى أن المعسكر الغربي ينقسم إلى معسكرين منفصلين: معسكر للرجال وآخر للنساء.

أما الموظفون (من غير العمال) فلهم معسكر خاص يسع لحوالي ٦٥٠ شخصاً. وبناءً على إحصائيات عام ١٩٩٠، هنالك حوالي ٣٨٢٩ من الذكور، وحوالي ٢٥٣٧ من الإناث، يشكلون القوى العاملة في المنطقة الحرة، وهم من جنسيات مختلفة: من باكستان، الهند، سريلانكا، بنجلاديش، الفلبين، إيران، مصر ... إلخ.. وقد شكل هؤلاء جميعاً مجتمعاً محلياً يتسم بالتنوع في الجنسية والعمل والثقافة واللغة وأنماط المعيشة. وهو مجتمع ضيق ولكنه قابل للتوسع السريع والكبير مستقبلاً.

ومن ثم، ومن منظور سوسيولوجي، يمكن القول أن مشروع جبل علي شكل من خلال الجهود الاقتصادية والصناعية الحثيثة لتحقيق أهدافه، شكل "مكوناً اجتماعياً" مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالأنشطة والمسؤوليات اليومية لإدارة المشروع. هذا

المكون الاجتماعي – المتمثل في المجتمع المحلي الذي يشكل على أرض المشروع – يتطلب مواجهة تحديات اقتصادية وقدرة على التعامل الإنساني المطلوب.

وتحرص سلطات الميناء على ضمان حقوق العاملين وتوفير البيئة الملائمة للعمل بتسهيلات مناسبة من خلال العقود التي تبرمها مع الشركات المستثمرة في المشروع، وتقوم دائرة شئون الأفراد بالميناء بكفالة العاملين في الميناء واستخراج أذونات الدخول والإقامة وحماية حقوقهم والالتزام بالعقود التي تبرمها الشركات مع مستخدميها، وتقوم سلطات الميناء بحل النزاعات العمالية مع الشركات، وتشترط سلطات الميناء على الشركات توفير التأمين والتعويض والخدمات الصحية لمنتسبيها.

تقويم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع:

١- الآثار الاقتصادية:

١- تدعيم مكانة دبي الإقليمية والدولية كقاعدة شرق أوسطية للشركات والمؤسسات التجارية والصناعية العالمية.

٢- الإسهام في تنويع مصادر الدخل عن طريق زيادة إسهام القطاع الصناعي والتجاري في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات.

٣- تدعيم الاقتصاد المحلي بما تنفقه الشركات على الإقامة والإعاشة والتأمين بما يصل إلى حوالي ٤٠٠ مليون درهم سنوياً.

٤- توفير فرص عمل للمواطنين.. فبالرغم من قلة عدد المواطنين حالياً إلاأنه من المتوقع أن يلتحق مزيد من المواطنين وخاصة الجامعيين وخريجي كليات التقنية بفرص العمل المتاحة بالمنطقة الحرة.

٥- تدعيم مشاركة القطاع الخاص المحلي في الاستثمار الصناعي: فيوجد حالياً حوالي ٦٠ مشروعاً مشتركاً بين المستثمر المحلي والأجنبي بما يوفر فرص تسويق أفضل، وتكنولوجيا متقدمة، وخبرة وتأهيل للموطنين على المستوى المحلي.

٦- تدعيم الطموحات الاقتصادية والحضارية اللاحقة لدبي بأن تكون مركزاً للتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصال بما توفره المنطقة الحرة لجبل علي من قاعدة انطلاق صناعية وتجارية ومن خبرات وطنية وأجنبية.

٢- الآثار البيئية والاجتماعية:

١- الإجراءات المتبعة استهدفت حماية البيئة وتشير إلى اهتمام المشروع بالتلوث البيئي، وهي ذات فعالية حتى الآن ولكن لابد من التخطيط الدقيق لمواجهة ظروف المستقبل عندما يكبر نصيب الصناعات الثقيلة والمعقدة.

٢- أن تشكيل مجتمع محلي متنوع على أرض المشروع يشكل عبئاً مضاعفاً حالياً على إدارة المشروع، ولكن التوسع المتوقع في حجم هذا المجتمع مستقبلاً يستدعي توفير متخصصين ومؤهلين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية للقيام بالتعامل المهني المطلوب مع إدارة شئون المجتمع المحلي. ولايمكن ترك الأمر على ما هو عليه لاجتهادات إدارة شئون الأفراد فقط، وإن كانت احتهادات مقدرة بلا شك.

٣- لابد من دراسة ورصد التأثيرات المتبادلة بين مجتمع مدينة دبي والمجتمع المحلي الصغير الذي نما على أرض المشروع. فالتأثيرات ليست فقط اقتصادية، فهي ولاشك تأثيرات ثقافية واجتماعية ولو على المدى الطويل.

٤- لم يتطرق التقرير إلى المشكلات الصحية (كالأمراض المعدية مثلاً) والسلوكية (كالجريمة والانحراف مثلاً) والاجتماعية (مثل المشكلات الفردية، ووجود مجتمع شبيه بالجيتو لذكور بدون أسر وإناث بلا أسر) التي قد تترتب على المشروع سواء بالنسبة للمجتمع المحلي الصغير على أرض المشروع أو على مجتمع مدينة دبي. وربما كانت هذه المشكلات غير موجودة أو في وضعها الطبيعي بعد. ولكن السؤال الهام هو: ماذا عن المستقبل ؟

ثالثاً: تقييم مشروع السد العالي بمصر(*):

تعد تنمية وتطوير الأراضي ضرورة قصوى لمصر لمواجهة الفجوة بين معدل النمو السكاني ومعدل الإنتاج الزراعي. فالزراعة أمر أساسي للاقتصاد المصري، ولهذا جاءت الحاجة إلى زيادة مصادر المياه لمقابلة التوسع الأفقي والرأسي في الأراضي. وكان بناء سد وإنشاء خزان مائي على أرض مصر أحد أهم الحلول لمواجهة المخاطر المحدقة بعملية التحكم في المياه والمرتبطة بسياسات أقطار ودول حوض النيل. ولهذا رأت مصر أن بناء السد العالي يعد أمراً أساسياً لخطط التنمية في مصر. وأن السد مشروع متعدد الأغراض والأهداف ذات الأهمية القصوى.

إن تقويم مشروع السد العالي تم من خلال نموذج الشكل البياني في أدناه، والذي يتضمن قيام السد على بعدين رئيسين: السد كمفهوم (Concept)، والسد كعمل هندسي تترتب عليه سائر الأهداف والنتائج المقصودة وغير المقصودة التي تمخضت فعلاً عن بناء السد.

وإذا أردنا تبسيط هذا النموذج البياني لتقييم السد يمكن القول أن للسد جانبين رئيسين هما: مدخلات السد ومخرجات السد. وتمثل المدخلات في ما يلي: الموارد البشرية المحلية والأجنبية، والتمويل الداخلي والخارجي، ودراسات الجدوى اللازمة بالإضافة إلى تأمين الموافقة الإقليمية (دول حوض النيل) والسند العالمي (التمويل والخبرة والتعاون الدولي)، وهذا ما يشار إليه في النموذج البياني للتقييم بالاعتبارات السياسية . وأخيراً تأتي ضمن المدخلات كل مستلزمات السد كعمل هندسي بالطبع.

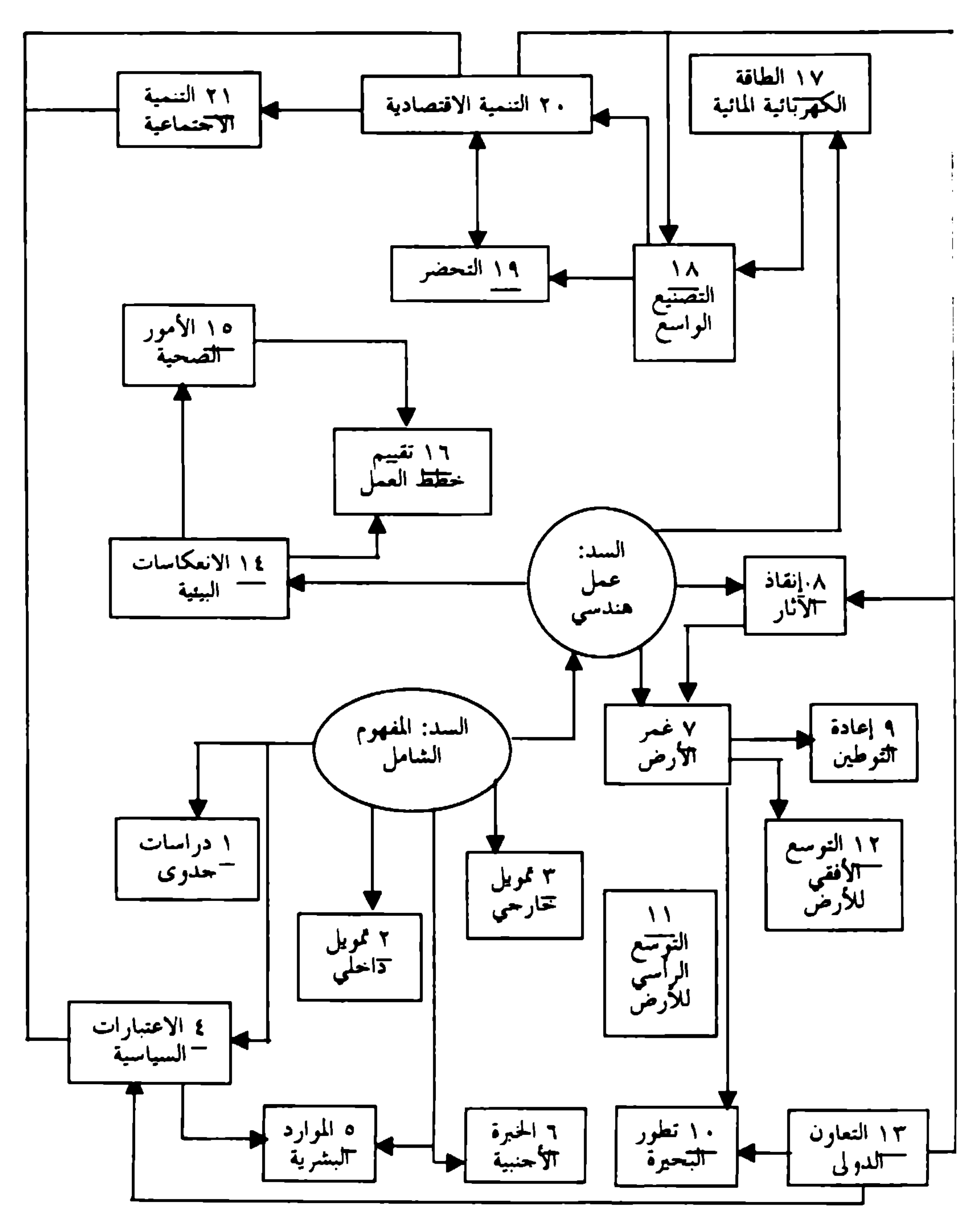
أما المخرجات فتتمثل في محصلة النتائج المترتبة على بناء السد وهي:

١- غمر المياه وما ترتب عليه في توسع رأسي وأفقي للزراعة وتطور البحيرة .

(*) المصدر : حسين فهيم: السدود، الناس والتنمية: حالة السد العالي بأسوان (باللغة الإنجليزية) - انظر الدراسة كاملة في نهاية هذا الكتاب.

مشروع السد العالي

رسم بياني بالنتائج والدلالات الضمنية لمشروع السد



بالإضافة إلى ما استدعته هذه التأثيرات من تهجير وإعادة توطين من ناحية وجهود لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الآثار التاريخية الهامة بالمنطقة.

٢- الطاقة الكهربائية الناتجة من السد وما يترتب عليها من تصنيع وتحضر وتنمية اقتصادية واجتماعية.

٣- الانعكاسات البيئية والصحية للسد.

تقويم مشروع السد:

إذا كان تقويم السد يتم بناءً على تحديد الفوائد والإيجابيات من ناحية؛ والسلبيات وأوجه القصور من ناحية أخرى، فيمكن القول أن أهم فوائد وإيجابيات السد مايلي:

١- ساعد الخزان في التحكم في الفيضانات وفي تعويض النقص المائي في حالة هبوط منسوب النيل. ومن ثم ساعد في تحاشي التكلفة المالية لمواجهة حالتي الفيضان وهبوط منسوب النيل.

٢- أدى إلى زيادة الأراضي الزراعية بواسطة استصلاح الأراضي، كما أدى إلى زيادة إنتاج المحاصيل في الأراضي الموجودة أصلاً من خلال التحول من ري موسمي إلى ري دائم.

٣- أدى إلى تحسين النقل النهري وتحويله من نشاط موسمي إلى نشاط دائم.

٤- أن الطاقة الكهربائية المولدة بواسطة الخزان وفرت ٥٠% من الطاقة التي تحتاجها مصر. بالرغم من أن السد بني أساساً لصيانة وحفظ الماء لا لتوليد الطاقة.

٥ - الموارد المتصلة بالبحيرة موارد اقتصادية واعدة سواء بالنسبة للزراعة أو التوطين، أو صيد السمك أو صناعة السياحة.

أما بالنسبة لأوجه القصور فمنها ما يلي:

١- الفاقد المائي عن طريق التبخر أو التسرب الأرضي قد يؤثر على معدل التموين المائي اللازم لخطط التنمية. بالرغم من أن الدراسات قد أوضحت أن الفاقد

المائي مازال في حدود الحجم المتوقع.

٢- اضمحلال الطمي النيلي أخذ يتطلب الاستخدام المكلف للأسمدة، كما أنه أدى أيضاً إلى تعرية شواطئ الدلتا وإلى اضمحلال حوض النيل.

٣- زيادة ملوحة المياه وكثرة غمر الأراضي بالمياه للتأخر في تنفيذ مشروعات المجاري وسحب المياه.

٤- زيادة التماس المائي من خلال التوسع في مشروعات الري قد يؤدي إلى زيادة معدل الأمراض ومعدل الوفيات. وإن كانت المعدلات مازالت في أوضاع طبيعية.

٥ - تدني نسبي في مستوى نوعية المياه.

هذا، ويمكن التنويه أيضاً إلى الملاحظات التالية:

١- يعد السد عملاً هندسياً رصيناً، وهو يسد حاجة أساسية لحوالي ٥٠ مليون من السكان.

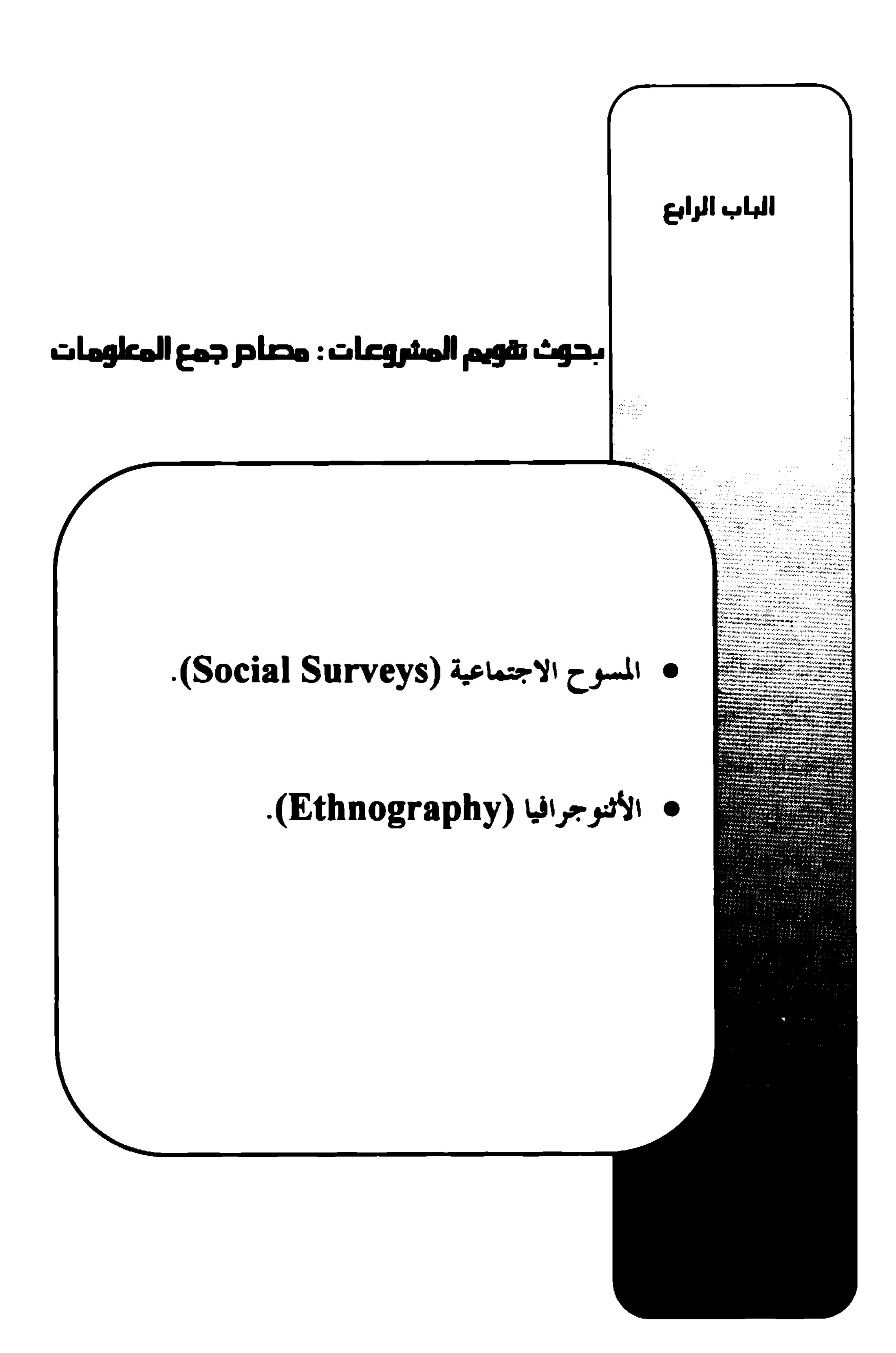
٢- لكل السدود مشكلات: بعضها يكون معروفاً سلفاً، وبعضها قد لايكون متوقعاً في مرحلة التخطيط. ومشروع السد العالي ليس استثناءً.

٣- الدرس المستفاد من تجربة السد العالي هو أن السدود تبحث بحماس كبير، ولكن بتخطيط قليل ورصد أقل للآثار الجانبية.

٤- من المتوقع ومن خلال المساعدات التي تتلقاها مصر من الخارج والسياسات شبه الرأسمالية المتبعة أن تتمكن مصر من مواجهة المشكلات المتعلقة بالسد.

٥- إن الدراسات المتصلة بالسد نوهت إلى المشكلات الحالية كما قدمت بعض الحلول الممكنة. ويمكن للسد أن يلبي الطموحات التي بني من أجلها إذا تمت الاستفادة من نتائج البحوث المتصلة به.

٦- إن العوائد الاقتصادية وفرص التنمية الممكنة تؤكد أن مشروع السد مشروع مجزي على المدى البعيد شريطة متابعة رصد ودراسة التطورات المتصلة بالمشروع.



الباب الرابع

بحوث تقويم المشروعات: مصادر جمع المعلومات

- المسوح الاجتماعية (Social Surveys).
- الأثنوجرافيا (Ethnography).

الباب الرابع

بحوث تقويم المشروعات: مصادر جمع المعلومات

أ- المسوح ودراسة تقويم المشروعات الاجتماعية: (*)

مقدمة:

يستخدم علماء الاجتماع المسوح (Surveys) لأنها ليست أداة لجمع بيانات حول خصائص المبحوثين فقط، ولكن لأنها تسجل المشاعر والاتجاهات والآراء التي لا يمكن الحصول عليها بطريقة أخرى. وعند وضع وتقويم السياسات، لا يمكن الاعتماد فقط على الإحصائيات الرسمية أو البيانات المعتمدة على الملاحظة، ذلك لأنها وفي كثير من الأحيان لا تتفق مع ما يريده الناس. ولكن صانع القرار يحتاج إلى معرفة ما يريده الناس وما لا يريدونه وكيف سيكون رد فعلهم على قرارات الدولة. والقيام بالمسوح يكون في العادة أفضل طريقة للحصول على هذه المعلومات، ويعتبر وسيلة لمعرفة خصائص واتجاهات الجمهور، ومصدر غني للمعلومات في دراسة تقويم المشروعات. بالرغم من إن استخدامه تعترضه عدة عقبات منهجيه.

(*) من أهم المراجع في هذا الموضوع:

1- Finterbusch K., Liewellyn, G. & Wolf, P.C.: Social Impact Assessment Methods (Sage Publications) 1983.

(٢) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، (مكتبة وهبة، القاهرة) ١٩٩٠.

(٣) علي عبد الرازق حلبي ومحمد أحمد بيومي وسامية جابر: تصميم البحث الاجتماعي بين الاستراتيجية والتنفيذ (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية) ١٩٨٣.

استخدام المسوح في التقويم القبلي للمشروعات:

يفترض أن ما تقوم به الحكومات، يسعى إلى محاولة إشباع حاجات المواطنين، والمسوح الاجتماعية قد تكون مطلوبا منها تحديد درجة الحاجة وتوزيع هذه الحاجات. بناء على ذلك فإن توفير الخدمات في مجتمع من المجتمعات المحلية أو منطقة من المناطق يعتمد على مسوح التقويم القبلي للمشروعات وتحديدها لهذه الحاجات. وبوجه عام فإن مسوح التقويم القبلي تؤكد أو تحدد الحاجة والاتجاه نحو مختلف أنواع البرامج الحكومية والمصروفات اللازمة لهذه البرامج. ولذلك يمكن استخدام هذه المسوح في تقدير الآثار الاجتماعية للمشروعات الكبيرة.

الاستخدام الأكثر شيوعا للمسوح في دراسات التقويم القبلي هي تحديد اتجاهات ساكني منطقة أو المستفيدين من المشروع والممثلين للمشاريع البديلة، وتحديد بعض الآثار للسياسة المراد وضعها، ورد فعل الناس المعنيين بها نحو هذه الآثار.

وأخيراً فإن نتائج المسوح الاجتماعية تلعب دوراً أساسيا في تقديم البدائل للمشروع فالآثار المختلفة الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن اختصارها لقياس واحد. بل يجب المفاضلة بينها ذاتيا وذلك عندما نرتب البدائل. ويمكن أن تحدد لنا المسوح الاجتماعية أوليات الحاجات للجماعات المختلفة والجمهور عامة، كما نصف لنا اتجاههم نحو البدائل.

استخدام المسوح في التقويم البعدي للمشروعات:

يستطيع الباحث أن يستخدم في بحوث التقويم البعدي أسلوب المسح. إذ يمكنه دراسة العلاقة بين التعرض لبرنامج أو إنشاء مشروع اجتماعي وحدوث آثار مرغوبة ومستهدفة، بالاعتماد علي المسح، الذي تتم المقارنة بين الأشخاص الذين شاركوا بالبرنامج أواننا نعتقد انهم تأثروا بالمشروع الاجتماعي والذين لم يشاركوا في البرنامج أو نعتقد انهم لم يتأثروا بالمشروع. فإذا وجدنا أن الذين شاركوا في البرنامج أو تأثروا بالمشروع تظهر بينهم نسبة عالية وذات دلالة من الآثار المقصودة

للبرنامج أو المشروع مقارنة بالذين لم يشاركوا بالبرنامج أو لم يتعرضوا لأثار المشروع نستخلص من هذا أن البرنامج أو المشروع قد حقق هذا الفرق بين المجموعتين أما إذا لم نجد أية فروق أو أن هذه الفروق ليست ذات دلالة، فإننا نخلص إلي أن البرنامج أو المشروع لم يحقق النتائج المرغوبة والمستهدفة.

ولمواجهة المشكلات المنهجية التي تعترض هذا الأسلوب فإنه يمكن اختيار نوع المسح الذي يتناسب مع الدراسة من أنواع المسوح المختلفة مثل مسوح الاتجاه العام أو التتبعية أو التتبعية علي أساس الجماعة العمرية والتي سوف نتناولها لاحقا.

القيام بالمسوح في دراسات التقويم:

سوف لن نتناول خطوات المسوح الاجتماعية بصفة عامة ولكننا سنحاول في هذا الجزء أن نشرح خطوات المسح الاجتماعي التي لها علاقة بإجراء التقويم القبلي والبعدي. المسوح الاجتماعية تحتوي على الخطوات التالية:

١- تحديد الهدف أو الغرض من المسح.

٢- تحديد جمهور المسح.

٣- اختيار العينة. (Sample selection)

٤- تخطيط المسح. (Survey planning)

٥- اختيار طريقة التنفيذ. (model of implementation)

٦- تصميم الاستبيان. (Questionnaire design)

٧- اختبار الاستبيان. (Questionnaire testing)

٨- تطبيق الاستبيان. (Questionnaire application)

٩- تفريغ وترميز الاستبيان.

١٠- تحليل وعرض النتائج.

أهداف المسح:

تستخدم المسوح لاختبار فروض ولتحديد خصائص جمهور البحث وتفسير سلوك الناس، ولفهم العلاقات السببية والتعرف على تفضيل الناخبين لمرشح معين أو المستهلكين لنوع من أنواع المواد الاستهلاكية. إن الهدف الأساسي للمسح في دراسة التقويم القبلي هو وصف جمهور البحث ورصد آرائهم وتوقعات ردود أفعالهم هذه الأهداف لا تتطلب تصميما معقداً، بل عملية سهلة وواضحة. عادةً ما يحتوي وصف جمهور البحث على الصفات أو الخصائص الخاصة بالفرد أو العائلات مثل العمر والنوع والتعليم والمهنة والدخل والحالة الزواجية ومدة الإقامة، والحاجة إلى الخدمات، كما يحتوي وصف الجمهور على معلومات حول اتجاهاتهم نحو الموضوعات ذات العلاقة، وما تنوي الحكومة عمله والبدائل المختلفة له.

وأخيرا يستخدم المسح للتنبؤ برد فعل الجمهور للتغيرات المقترحة. وهناك طرق أخرى يمكن إضافتها مثل مراجعة كيف تصرف المواطنون في حالات متشابهة، وما هو رد فعلهم في هذه الحالات المشابهة، ولكن معرفة ما يفكر به الجمهور حيال هذه المشاريع يعتبر عاملاً أساسياً في التنبؤ بما سيحدث.

أما في دراسة التقويم البعدي فإن الهدف الرئيسي هو جمع معلومات حول الآثار المقصودة من البرنامج أو المشروع الذي نرغب تقويمه من عينة تشمل الذين تعرضوا للبرنامج أو تأثروا بالمشروع والذين لم يتعرضوا للبرنامج أو تأثروا بالمشروع. بالإضافة إلي المعلومات الأساسية التي تخص خلفية أفراد العينة من تعليم ودخل ومهنة وغيرها.

جمهور البحث:

تحديد جمهور البحث في المسوح الاجتماعية ليست عملية سهلة. فمن الناحية المثالية جمهور المسح يجب أن يتضمن كل الناس الذين يمكن أن يتأثروا بالمشروع المقترح. ومعظم المشاريع التي تقوم بها الدولة تقع في منطقة جغرافية محدده. وجمهور البحث يشمل المجتمعات المحلية التي يمكن أن تتأثر ببناء هذا المشروع وتحديد هذه المجتمعات المحلية لا يخضع لقواعد بل يعتمد على تقدير الباحث مستعينا بقيادات

المنطقة والمتحدثين باسم الأطراف المختلفة في المنطقة كما أن بعض المشاريع أو السياسات قد لا تكون مطبقة في منطقة جغرافية معينة ولا تشمل المجتمع كله فجمهور البحث في مثل هذه الحالات يتحدد بالجماعات التي قد تتأثر بالمشروع أو السياسة المستهدفة من إجراء المشروع، لذلك فإن القاعدة العامة في مثل هذه الحالات كأداة لتحديد جمهور البحث يعتمد على تأثره بالمشروع أو السياسة المزمع تنفيذها. أما في حالة دراسة التقويم البعدي فان جمهور البحث يتحدد بالأفراد الذين يستهدفهم البرنامج أو المشروع فإذا كان برنامج مثلا يستهدف رفع كفاءة فئة معينة من الموظفين فجمهور البحث هنا يشمل كل الموظفين في هذه الفئة الذين شاركوا والذين لم يشاركوا في البرنامج وإذا شركوا جميعا في البرنامج فإنه بالإمكان نعتبرهم جميعا جمهور البحث ونجمع المعلومات منهم قبل التعرض للبرنامج وبعده.

العينة: (Sample)

المسح لا يمكن أن يشمل كل جمهور البحث ففي الحالات الاعتيادية يشمل المسح عينة احتمالية تختار لتمثل جمهور البحث. وهنا سوف نشرح أو نهتم بما يسمى "العينة المساحية" المناسبة لدراسة التقويم القبلي عندما يمكن تحديد مكان المشروع. فالخرائط والصور تعتبر مصادر هامة للمعلومات. حيث يمكن استعمال هذه الخرائط والصور كإطار والذي من خلاله تحدد المنطقة التي سنختار منها العينة بعد أن ترقم البيوت، حتى يمكن أن نختار منها عينة احتمالية.

وفي جميع الحالات سواء كان التقويم قبليا أو قبليا يفضل ان تختار العينة بالطريقة الاحتمالية. وفي حالة عدم تمكن الباحث من تطبيق الطريقة الاحتمالية عليه ان يعمل على اختيار عينة ممثلة لجمهور البحث.

خطة المسح: (Survey plan)

يجب أن يتحدد نوع المسح والجدول الزمني لتطبيقه. هناك أربعة أنواع من المسوح وهي المسح الذي يجري في وقت واحد ولمرة واحدة، أما الأنواع الثلاثة الأخرى فهي مسوح يعاد إجراؤها لأكثر من مرة في محاولة للكشف عن التغيرات

التي قد تحدث في اتجاهات جمهور البحث مثل مسح الاتجاه العام (Trend) والمسح التتبعي (Panel) والمسح التتبعي المعتمد علي جماعة عمرية معينة (Cohort). فمثلا مسح الاتجاه يدرس نفس جمهور البحث على الأقل ثلاث مرات قبل وأثناء وبعد الانتهاء من المشروع. أما ما يسمى بالمسح التتبعي المعتمد علي الجماعة العمرية (Cohort) فإنه يدرس نفس جمهور البحث ولكنه يستخدم عينه مختلفة كل مرة. وهذه التسمية مأخوذة من دراسة مجموعات من نفس العمر في عدة مراحل من عمرهم. أما ما يسمى بالدراسة التتبعية (panel) فإنها تدرس نفس الأشخاص أكثر من مرة وهي الطريقة المثالية لدراسة التغيرات، ولكنها تعتبر مكلفة وتواجه صعوبات عدة في الحصول على نفس الأشخاص.

المسوح المستخدمة في دراسة التقويم القبلي للمشروعات والبرامج معظمها يعتمد على دراسة جمهور البحث في فترة زمنية محددة. ويفضل استخدام مسح الاتجاه أو التتبعي في حالة كان ذلك ممكنا، لأن جمهور البحث قد يتغير من وقت لأخر. وإذا كان لابد من استخدام المسح عند نقطة زمنية محدده، فإن توقيت جمع البيانات يجب أن يحدد بدقة حتى لا تكون مبكرة جداً بالنسبة للزمن المحدد لإقامة المشروع. ولا متأخرة كثيراً حتى تصبح الدراسة عديمة التأثير في اتخاذ القرار.

ويمكن اقتراح عند القيام بمسح في نقطة زمنية محددة، أن نقسم العينة إلى نصفين. تجمع المعلومات من النصف الأول في بداية المشروع والنصف الآخر في فترة متأخرة، والتحليل المبدئي للعينة الأولى الخاصة بدراسة الاتجاه يمكن أن يساعد في تحديد خطة المشروع قبل أن تصبح نهائية.

أما المقارنة بين العينتين في المسح التتبعي يمكن أن يشير إلى الاتجاه الذي يتجه إليه الرأي العام حول المشروع. ومن جهة أخرى فإن تحليل العينتين معا يمكن الاستفادة من هذا التحليل في المشروع ككل. وإذا كان ممكنا فإن ينصح القيام بمقابلات لمجموعة إضافية مستخدمين عينات صغيره خلال وبعد بناء المشروع. فمقارنة الرأي العام في مراحل مختلفة للمشروع يساعدنا على فهم تأثيراته الاجتماعية.

إذا قام الباحث بدراسة واحدة عند مرحلة زمنية معينة فإنه يمكن الحصول على معلومات توضح اتجاه المبحوثين والتغيرات التي يمكن أن تحدث فيه، وذلك بسؤال المبحوثين عن موقفهم واتجاههم السابق، الأسئلة المتعلقة بالماضي، الإجابة عنها قد لا تكون صحيحة ودقيقة مثل الأسئلة عن الحاضر. ولكن معرفة اتجاه التغير في مثل هذه الحالات يمكن الحصول عليه بمقارنة الإجابات حول الحاضر مع الإجابات حول الماضي. فقد يسأل المبحوثين فيما إذا كان بإمكانهم تذكر رد فعلهم الأصلي عندما سمعوا بالمشروع ورد فعلهم الحالي بعد إقامة المشروع أو الانتهاء منه. ولكن يجب أن نتذكر أن العينة التي تدرس هي عينة من السكان الحاليين للمنطقة ولكن لا يمثلون السكان في مراحل مختلفة لأن بعض السكان قد ينتقلون.

لذلك فعند إنجاز المشروع وقيام الباحث بسؤال المبحوثين عن رأيهم فيه في الماضي والحاضر؛ عليه أن يكون حذراً في تحليلاته وتفسيراته على أنها تمثل اتجاه التغير حول إقامة أو تنفيذ ذلك المشروع، فذلك لا يتم إلا إذا قابل السكان الذين انتقلوا من المنطقة.

أما في بحث التقويم البعدي فيستخدم المسح مرة واحدة تشمل الذين تعرضوا للبرنامج أو تأثروا بالمشروع والذين لم يتعرضوا للبرنامج أو لم يتأثروا بالمشروع.

طريقة المسح:

هناك طرق للمسح هي:

١- إجراء مقابلة وجها لوجه.

٢- مقابله عن طريق الهاتف.

٣- استمارة استبيان تملأ من قبل المبحوثين جماعة.

٤- استبيان يوزع لجماعة معينة فيما بعد.

٥- استبيان عن طريق البريد.

الاستبيان عن طريق البريد هو أقلها تكلفة إلا أن معدل الاستجابة في هذا النوع منخفضة. أما المقابلة وجها لوجه فهي أكثرها تكلفة ولكنها عامة تعد أعلاها من ناحية المعلومات. وقد تكون ضرورية في حالة الاستبيان المعقد والطويل والشخصي، حيث يرى الذي يجري المقابلة فيما إذا كانت الأسئلة قد فهمت فهما جيداً، وأن الإجابات قد تم التعبير عنها بطريقة واضحة ومناسبة. ويمكن للباحث الذي يجري المقابلة، أن يستفسر عن سبب الإجابة. ويسأل أسئلة لتوضيح الإجابات والتأكد منها ويمكن أن نلاحظ أن في المقابلة قد يكون وجود الباحث يجعل المبحوث يميل إلى إجابة ما تتأثرا بوجوده، وما يعتقد أنها إجابات تلاقي قبولاً من الباحث.

المقابلة عن طريق الهاتف أقل تكلفة من المقابلة وجها لوجه وسهل اختبارها ولا يعيبها إلا عدم وجود هواتف في بعض المجتمعات لدى بعض الناس. فإذا تأكد الباحث من وجود هواتف لكل جمهور البحث، فالمقابلة تكون أقل وقتا وليست طويلة. لذلك فهي أفضل طريقة.

وفي دراسة تقويم الآثار الاجتماعية لمشروع مقترح أو برنامجا ما – يتطلب جمع معلومات في منطقة معينة حول اتجاه المجتمع حول هذا المشروع- فإن المقابلة وجها لوجه تلعب دوراً هاما في الحصول على هذه المعلومات، وفي حالة أن ميزانية البحث لا تسمح باستعمالها كأداة البحث، فإنه يمكن إجراء مقابلات لاختبار أسئلة الاستبيان على حالات معدودة لا تزيد عن أربعين أو خمسين حالة ثم بعد ذلك يمكن استعمال الطريقة المناسبة والغير مكلفة من الطرق الأخرى لإجراء المسح.

تصميم الاستبيان:

من السهل أن نضع أسئلة لكنها قد لا تكون دائما أسئلة مفيدة ومثمرة. إذ أن وضع الأسئلة بالرغم أنها تبدو عملية سهلة إلا أنها في الواقع عملية فنية معقدة. سوف نتناول بعض الأوجه المتعلقة بوضع أسئلة الاستبيان في الجزء اللاحق من هذه المذكرات. ويجب الإشارة إلى أن مراجعة بعض الكتب حول المسح ضرورية. فهناك بعض المراجع التي تعطي أسئلة للاستبيان تساعد الباحث المبتدئ. وبالرغم من كل

هذا فإن الباحث عليه أن يطلب مراجعة استبيانه من قبل باحثين لهم خبره في هذا الميدان. وبصورة عامة فإن الباحثين وإن كانوا أصحاب خبرة واسعة، فعادة ما يطلبون مراجعة الاستبيان من زملاء لهم لأن بعض الأسئلة قد تبدو واضحة وجلية لشخص ما ولكن شخصا آخر قد يفهمها بطريقة مختلفة.

اختبار الاستبيان:

عندما يصمم الباحث الاستبيان عادة ما يقوم باختباره في جمهور مماثل لجمهور البحث حتى نتحقق من أن الأسئلة مفهومه وأن المعلومات التي نجمعها من خلالها هي المعلومات المطلوبة. كذلك يساعدنا الاختبار في إيجاد فئات للأسئلة المفتوحة التي يمكن أن نستخدمها في الاستبيان.

وينصح عند تصميم الاستبيان واختباره، أن تجمع المعلومات من عينة صغيرة من الجمهور وتحليل النتائج مباشرة. وتستعمل النتائج في إعادة صياغة الاستبيان قبل استخدامه في العينة الكاملة. حيث أن الباحث قد يفهم القضايا الهامة التي يفحصها الاستبيان بعد تحليله للمعلومات. ولذلك إذا لم يقم بتحليل المعلومات الأولية عند استخدامه لعينة صغيرة قد يصل إلى فهم هذه القضايا عند نهاية بحثه ولا يجد فرصة لجمع المعلومات حولها.

هناك عدة إجراءات للقيام بالمسح إضافة إلى أن الكتب المرجعية في هذا الإطار تكون مفيدة. إلا أننا نؤكد على ثلاث نقاط عامة:

- أولاً: يجب أن يضع الباحث طريقة لحماية سرية المعلومات.
- ثانياً: تدريب الأفراد الذين يقومون بالمقابلات.
- ثالثاً: وضع نظام للتأكد من مراجعة المعلومات.

بعد جمع المعلومات يجب أن يوضع نظاما لترميزها حتى يمكن أن يستخدم الحاسب الآلي في تفريغها وتحليلها.

تحليل معلومات المسح:

يعتبر الوصف هو الغرض الأساسي في دراسة التقويم القبلي ولذلك فإن التحليل لا يتعدى الجداول التكرارية البسيطة التي توضح النسب المئوية للمبحوثين الذين يشتركون في بعض الصفات والاتجاهات. كذلك المقارنة بين المجموعات المختلفة من المبحوثين على أساس صفاقم واتجاهاقم. فمثلا كيف يمكن أن يكون التوزيع التكراري للفلاحين يختلف عن التوزيع التكراري للتجار - أو سكان المدينة عن أولئك عن سكان الريف.

نادراً ما يحاول الباحث في دراسة التقويم القبلي أن يستخدم تحليل عدة متغيرات معقدة بالرغم من أن هذا التحليل يثري معرفتنا لرد فعل الجمهور نحو المشاريع العامة ويشجع على استخدامه. فمثلا تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) يفسر رد الفعل المؤيد للمشروع ويرجعها إلى متغيرات معينة ويعطينا درجة أهمية تأثير كل متغير.

استعمال ما يسمي بتحليل الانحدار المتعدد يحتاج إلى مهارة خاصة ويمكن الاستعانة بالخبراء في هذا المجال إذا كان الباحث ليس على دراية كاملة بهذا التحليل.

نظرية الاحتمالية واستخدام العينة:

يعتبر مفهوم الاحتمالية واستخدام العينات الاحتمالية الطريقة المناسبة لتخفيض تكلفة المسوح. الاحتمالية هي النسبة الممثلة لنتيجة معينة من عدد متكرر لوقوع حادثة. فمثلا احتمال ظهور الدالة إذا ما ألقينا درهما على الأرض يساوي ٥٠% ولكن إذا ما ألقينا الدرهم ألف مرة فلا نتوقع أن تظهر لنا في هذه المرات ٥٠٠% مرة الدالة ولكنه سيكون قريبا من ٥٠٠ مرة. وكلما زدنا عدد مرات الرمي سيقرب ظهور الدالة في عدد مساوي للوجه الآخر. هذا يعني أن كل العينات تتضمن خطأً في تمثيل جمهور البحث وأن هذا الخطأ ينقص كلما زدنا حجم العينة.

ولا يشجع على القيام بالمسح الكامل إلا إذا كان عدد جمهور البحث يقل عن

٢٠٠٠ شخص. وينصح حتى في هذه الحالة أخذ عينة لدراستها بدلا من المسح الكامل. وفي كثير من حالات دراسة الآثار الاجتماعية للمشروعات، بالرغم من أن جمهور البحث يقل عن ٢٠٠٠، فقد استخدمت عينة لدراسته.

العينة التي تتكون من مائه مفرده تقدم معلومات دقيقة حيث نجد أن ٩٥% مرحلة الثقة تقع في ١% فوق أو تحت ما يتوقع أن يكون عليه جمهور البحث. وإذا ما أردنا أن نقلل من هذه المرحلة إلى النصف فعلينا أن نزيد العينة بمقدار ٣٠٠ شخص. وإذا أردنا أن نقلل بعد ذلك المرحلة إلى النصف مرة أخرى فعلينا أن نزيد العينة إلى ١٢٠٠ شخص. بما أن دراسات ما يسمى بالتقويم تعتمد على الإحصاء الوصفي ولا تحتاج إلى تحليلات معقدة من المتغيرات فإنه يكتفي بعينة لا تزيد عن ٥٠٠ وحتى عينة ١٠٠ قد تكون كافية إذا لا يلعب هذا المسح دوراً أساسياً في اتخاذ القرار.

المفهوم الثاني في هذا المجال هو الاحتمالية، ففي العينات الاحتمالية، كل جمهور البحث لهم احتمال متساو لأن يكونوا من ضمن العينة وهذه الخاصية مهمة لأنه عند تحليل المعلومات، فإن استخدام الإحصاء يمكن تطبيقه في الحالات التي استخدمنا فيها العينات الاحتمالية. أما العينات الغير احتمالية يمكن استخدامها في بعض الحالات ولكن هذه العينات تحمل قدرا من التحيز غير المعروف مما تجعل نتائج المسح غير موثوق بها.

للحصول على عينة احتمالية لابد من وجود قائمة بعناصر ومفردات هذا الجمهور. هذا ما يسمى بإطار العينة في المسوح، ومفردات العينة عادة ما يكون إما أشخاص أو بيوت لها أرقام خاصة بها وبذلك نحصل على عينة احتمالية عند حصولنا على أرقام احتمالية.

ويمكن تعديل الإجراءات السابقة بعدد من التعديلات بالرغم من أن ذلك لا يفقد العينة صفة احتماليتها، و هذه التعديلات يمكن أن نطلق عليها العينة الاحتمالية المنتظمة. والعينة الاحتمالية متعددة المراحل والعينة الطبقية.

العينة الاحتمالية المنظمة التي يمكن تحديد حجمها بقسمه جمهور البحث علي حجم العينة للحصول على عدد ومدي الفئات التي سوف تؤخذ منها العينة. وبذلك تحصل على مدى الفئة التي يجب أن نستخدمها للحصول على عينة احتمالية. ويتم ذلك عن طريق الاختيار العشوائي لرقم من خلال الفئة الأولى، ثم نأخذ بعد ذلك كل رقم يلي ذلك بعد إضافة العدد المحدد لمدى الفئة التي حددناها سابقا.

وباستخدام هذا النوع من العينة فإن نتائج البحث لا تختلف عن نتائج العينة الاحتمالية البسيطة والشرط الأساسي في مثل هذه العينة هو اختيار أول رقم احتماليا.

هناك نوع أخر من العينات يسمى العينة متعددة المراحل. فقد يكون وجود قائمة بعناصر جمهور البحث غير متوفر، فيقوم الباحث بالاختيار احتماليا من عدة مجموعات ثم يختار احتماليا أو بطريقة احتمالية من كل مجموعة عدداً مناسبا. فمثلا إذا أردنا اختيار عينة ممثلة لمدينة علينا أن نقسم المدينة إلى أحياء، ونأخذ عينة عشوائية تحدد هذه الأحياء ثم نقسم الأحياء المختارة إلى عدد من الوحدات، نختار منها عددا من البيوت لجمع المعلومات منهم. هذه الطريقة شائعة لأنه تقلل من مصاريف البحث بالرغم من عدم دقتها كالعينة العشوائية البسيطة.

هناك طريقة أخرى لتعديل العينة الاحتمالية البسيطة وهي ما تسمى بالعينة الاحتمالية الطبقية. يستعمل هذا النوع من العينات عندما ندرس جمهور بحث يتكون من جماعات غير متساوية في العدد أو الحجم ونرغب في مقارنة هذه الجماعات أو المجموعات. لذلك نأخذ عينات متساوية من هذه الجماعات ثم نقوم بتعديل النتائج حسب حجم الجماعة فمثلا إذا أردنا أن ندرس رأي من ينتسب للجامعة حول موضوع من الموضوعات، فإذا أخذنا عينة احتمالية بسيطة سيكون عدد الطلاب أكثر بكثير من المدرسين أو الإداريين. ولذلك نأخذ عينة احتمالية طبقية فنقسم جمهور البحث إلى ثلاث جماعات أو مجموعات هما:

(١) الطلاب (٢) المدرسون (٣) الإداريون

ويمكن في بعض الحالات استعمال العينة الطبقية والمتعددة المراحل في نفس الوقت.

كل أنواع العينات السابقة تعتبر عينات احتمالية ولكنه هناك في بعض الحالات تستعمل عينات غير احتمالية. هذه العينات الغير احتماليه يمكن أن نلخصها في ثلاثة أنواع:

- الأول: هي عينة تخضع للصدفة.
- الثاني: هي عينة تخضع لحكم الباحث وهي مقصودة.
- الثالث: هي عينة تعتمد على الحصة.

قواعد عامة لإعداد الاستبيان:

وضع مقدمة تعليمات واضحة:

يضع الباحث مقدمه للاستبيان توضع الهدف من الدراسة وتحدد الممول للمشروع، وتوصيف لسرية المعلومات، وخلال إعداد أسئلة الاستبيان لابد أن يخصص قسما يعطي فيه الباحث مقدمه موجزه وفي عبارات محدده توضيحية حتى يفهم المجيب الأسئلة العامة وأسئلة القسم. كما يعطي تعليمات واضحة لكيفية الاستجابة للأسئلة من قبل المجيب.

٢- استخدام أسئلة عامة وأسئلة محددة:

لقياس أي مفهوم عن طريق المسح يجب أن يحلل إلى عناصره، لكثير من المفاهيم سؤال عام يشير إلى المفهوم عامة، وأسئلة أخرى محددة لقياس أبعاد المفهوم. فمثلا إذا ما أردنا أن نقيس الرضا عنا لمجتمع المحلي فإننا قد نستعمل سؤالا عاما وهو كيف توصف سعادتك بالمعيشة في هذه المنطقة ؟

- هل أنت سعيد جداً - سعيد - غير سعيد - غير سعيد جداً

وقد تسأل عن الرضا عن المنطقة عن طريق مؤشر مركب index يجمع عدة

أسئلة حول الخدمات، الصيانة، الفرص، في هذه المنطقة. في معظم الأحوال قد نستخدم الطريقتين.

الابتعاد عن التحيز في صياغة الأسئلة أو الإجابات عن الأسئلة. والابتعاد عن الأسئلة الحساسة ووضعها في نهاية الاستبيان. ويجب أن يراعي في إعداد أسئلة الاستبيان استعمال أسئلة محدده بدلا من الأسئلة المجردة، فمثلاً بدل من أن تسأل الشخص هل هو متدين أو ما مدى تدينه، بأن نسأل عن عدد المرات التي يصلي في اليوم أو هل يؤدي صلاة الجمعة باستمرار.

أما فيما يتعلق بالاتجاهات فإنه من الأنسب، أن نضع في الاستبيان أكثر من سؤال لقياس اتجاه المستجيب نحو مشروع معين وآثاره على حياته. وتعتمد على نوعية الأسئلة للحصول على درجة على القياس للشخص حيث يمكن أن تجمع الدرجات عن كل سؤال لتحدد وضعه بالنسبة للمقياس.

ب- الأثنوجرافيا أو دراسة الحالة: (*)

تقديم:

لقد سبق وأن تناولنا تصميم بحوث التقويم التي تعتمد علي التجربة أو المسح الاجتماعي. والآن ننتقل إلي نوع آخر من التصميم وهو ما نسميه بدراسة الحالة الذي يتميز بالمرونة ويؤكد علي استخدام المعلومات الكيفية والملاحظات غير المقننة. وهو ما يطلق عليه الأثنوجرافيا (Ethnography). ونؤكد هنا أن لكل نوع من أنواع التصميم مشاكل ومزايا.

(*) من المصادر الأساسية لهذا الموضوع:

1- Willingen, V. J.: Applied Anthropology: An Introduction (Bergin & Garvey Publishers, Mass). 1986.

2- Finsterbusch, Liewellyn & WolF 83: Social Impact Assessment Method) (Sage Publications, Bev.) 1983.

لقد استخدمت الأثنوجرافيا في دراسات مختلفة للأفراد والأحياء والمجتمعات المحلية والمجتمعات والثقافات منذ منتصف القرن التاسع عشر. الأثنوجرافيا مهتمة أساسا بالتحليل الثقافي مما يجعلها مختلفة عن بقية الدراسات الحقلية والطرق الأخرى التي تعتمد عليها الملاحظة بالمشاركة. ولقد قام الأثنوجرافيون تقليديا بدراسة مجتمعات صغيرة الحجم حتى يتمكنوا من الانغماس في الحياة اليومية لهذه المجتمعات. ومن مزايا هذه الملاحظات في الانثروبولوجيا هي تطوير وتنمية فهم للسياق الثقافي الذي يحدث فيه سلوك الناس الذين يقوم بدراستهم وذلك عن طريق أن يكون فردا منهم.

الأثنوجرافيا لا تقوم بدراسة سلوك واتجاهات عينة من جمهور البحث بالطريقة المقننة الإحصائية الكمية، حيث أنها تقوم بالتعرف علي جميع أفراد جمهور البحث وتعتمد علي معلومات مباشرة وحميمة. فالأثنوجرافيا تهتم بالأنماط الثقافية والقضايا التي تهم جماعة معينة وتوجه اهتماما اقل لمسألة التعميم علي مجموعة أكبر من جمهور البحث. في هذا الأسلوب من البحث يعمل الباحث في بيئة غير منظمة وغير مقننة ويغلب عليه روح الاستكشاف اكثر من الاختبار. هذا الأسلوب من البحث يختلف عن الأبحاث المحكمة التي تعتمد علي التجربة أو الملاحظات أو المقابلات المقننة و التحليلات الإحصائية.

في كثير من الأحيان مشكلة البحث تتطلب هذا الأسلوب فنجد الأثنوجرافيا لها مزايا وفوائد وتمثل أداة يستخدمها الأنثروبولوجيين نظريا وعمليا عندما يقومون بدراسة تقويم الآثار الاجتماعية للمشروعات علي جماعة صغيرة خاصة ذات الطابع الريفي أو البدوي. معرفة سياق الحياة الاجتماعية عن طريق الأثنوجرافيا تمثل نقطة القوة في هذا الأسلوب الأنثروبولوجي حيث يمكنها من تنوير عملية التقويم منذ بدايتها حتى نهايتها.

بالإضافة إلي استخدام وجهة النظر التحليلية الواسعة مثل الإيكولوجيا الثقافية التي تركز اهتمامها علي التوافق بين الثقافة والنسق الايكولوجى. كما أنها يمكن أن

تساعد في تكامل الدراسة الحقلية الاثنوجرافية مع المعلومات التي تجمع عن طريق المسوح والتحليلات التاريخية والديموغرافية.

وفي استخدام منظور الإيكولوجيا الثقافية سلك الاثنوجرافين مسلكين أساسين:

أولا: مقارنة توافق ثقافات متشابهة أو نظاما تكنولوجيا مع بيئات مختلفة.

ثانيا: مقارنة توافق ثقافات مختلفة مع أنسقة إيكولوجية متشابهة.

استخدم الباحثون في الأثنوجرافيا الإيكولوجيا الثقافية كإطار لتقويم ثقافات معينة وانساق إيكولوجية خاصة فيما يتعلق بآثار تطوير مصادر المياه ومشاريع مشابهة في ثقافات زراعية في جميع أنحاء العالم. هذه المشاريع تتطلب الحصول علي الأرض مما يتطلب إعادة توطين بعض الناس. والأرض في المجتمعات الزراعية تعتبر أهم مصدر اقتصادي واجتماعي، حيث تعتبر الأساس في تحديد نوع العمل ومقدار السلطان والمركز الاجتماعي.

في هذا السياق تستطيع الأثنوجرافيا أن تصف لنا المعني الحقيقي والشامل للأرض حيث توضح لنا أن أحداث الحياة اليومية مثل الولادة والزواج والوفاة والتقاعد والهجرة لها علاقة وطيدة بانتقال الأرض من مالك إلي آخر واستعمال الأرض وتوارث الأرض وتعاقب المالكين.

هذه المعرفة بالسياق الثقافي قد لا تكون معروفة لدي الحكومة أو الشركة التي تنوي التدخل في المجتمعات المحلية بمشاريعها التنموية لذلك فإن الأثنوجرافيا يمكن استخدامها في دراسة موضوع التقويم.

الأثنوجرافيا يمكن أن تساعد في كشف الآثار الاجتماعية للبرامج التي تسعي للتغيير والتنمية بالإضافة إلي التكامل مع الأساليب الأخرى.

استخدام الأثنوجرافيا في دراسة التقويم:

التصور الديناميكي:

إن الهدف من تقديم صورة موجزة وديناميكية لحياة الناس هو الحصول علي معلومات تعتبر أساسية قبل أن يبدأ المشروع. معظم المعلومات الأساسية قبل المشروع تبدو وكأنها تصف الظروف بشكل إستاتيكي تفترض انه هناك توافق ثابت وان المشروع يحدث انقطاعا في هذا التوافق الذي سيعود بعد فترة للظهور.هذه النماذج من الثبات قد توصل إليها العلماء وأصبحت من تقاليد البحث علي مدي طويل من الزمن. ويرجع هذا إلي قصر عمر البحث في الأنثروبولوجيا ودراسة المجتمعات المحلية لمرة واحدة وبالتالي استنتج منه العلماء خطأ بعض الأفكار مثل المجتمع البدائي الساكن أي غير المتغير والتوازن البنائي. إذا ما درست هذه المجتمعات مع مرور الوقت تبدو وكأنها مراحل مؤقتة لمجتمعات ديناميكية متغيرة ولقد أكد الأثنوجرافيون الذين درسوا تاريخ بعض جوانب حياة هذه الجماعات مثل العائلة علي الطبيعة المؤقتة للتنظيم العائلي.

الآن نحاول تطبيق هذه الفكرة علي دراسة التقويم.

تحديد الجماعات المتأثرة بالمشروع بشكل مختلف:

يمكن أن تساهم الأثنوجرافيا في دراسة العملية المعقدة وهي التقويم القبلي للآثار الاجتماعية للمشروعات وذلك بتحديد منطقة تأثير المشروع والمجتمعات المحلية والأشخاص الذين سوف يتأثرون بالمشروع. كذلك يمكنها أن تكشف لنا عن مخاوفهم واهتماماتهم. هذه الطريقة تجنبنا الوقوع فيما يسمي بمغالطة التحليل الكلي حيث التأثر الذي يلحق ببعض الجماعات الفرعية الصغيرة قد يخفي في ثنايا التحليل الكلي. فعندما روجعت تقارير الأثار البيئية (EIS) اكتشف في التقرير الخاص بمشروع استبدال الفحم بالغاز في منطقة الإقليم الشمالي الغربي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة نيومكسكو أن الاهتمام لم يوجه إلى الآثار المحددة علي مصادر الفحم والأرض والماء لأقلية ثقافية واجتماعية وهي قبيلة من قبائل الهنود الحمر تسمي النافهو.

دراسة تاريخ التوطن والزراعة ودخول السكك الحديدية واستخدام مناجم الفحم يقودنا إلى الاعتراف بأن الجماعات الصغيرة قد يكون تأثير المشروعات عليها مختلف عن الجماعات الأخرى. ولقد لاحظ كثير من الباحثين أن التأثير الكبير والسلبي عادة عندما يتم إعادة توطين بعض الجماعات تقع علي الفقراء وكبار السن ومن قضي مدة طويلة في سكنى المنطقة.

مغالطة التحليل الكلي تقودنا عادة إلى الاهتمام بالجماعات التي يعلو صوتها وترفع شكواها بقوة سواء كانت أقلية أو أغلبية غنية ويعكس هذا أنها تملك سلطانا ونفوذا.

نجاح المشروع يجب أن يؤسس علي توازن حذر لاحتياجات مجموع عناصر السكان وهي أساسا عملية سياسية. والتحكم في السياسة المحلية والصفوة ليس أمرا سهلا. بينما مقابلة المخبرين التقليدية والمسوح وتحليل المعلومات الثانوية قد تكشف لنا عن اهتمامات المجتمع المحلي ومشاغله وموقف الجماعات المختلفة من القضايا المطروحة، إلا أن هذه الطرق لا توفر لنا تقديرا للكيفية التي تنظم بها هذه الجماعات وترتب بها علاقاتها مع بعضها البعض وكيف تستخدم كل منها نفوذها من خلال التحالفات الاقتصادية والاجتماعية.

وثائق التخطيط وما يصرح به المسؤولون وما تكتبه الصحف نادرا ما يكشف عن الطريقة التي في الواقع اتخذت بها القرارات. ولكن التفاصيل الاثنوجرافية لواقع اتخاذ القرارات يكشف التنظيم الذي يجمع هذه الجماعات مع جماعات المصالح التي تتنافس علي توزيع تكاليف ومنافع المشروع. إن وصف وتحليل عملية اتخاذ الفرارات تساعد في تحديد الجماعات المختلفة والمجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروع. وبذلك يمكننا استخدام هذا في العمل علي إيجاد تكامل فعال لهذه الجماعات في عملية اتخاذ القرارات فيما يخص التخفيف من الآثار السلبية للمشروع. وفيما يلي سوف نقدم مثالين لاستخدام الأثنوجرافيا في عملية التقويم.

نماذج دراسات تقويم أثنوجرافي: (Case studies)

يمكن – على سبيل المثال – إعطاء النموذجين التاليين من نماذج دراسات التقويم الاثنوجرافي القائمة على أسلوب دراسة الحالة:

النموذج الأول: تقويم سياسة سكانية جديدة

قام قسم الإسكان والتطوير الحضري في الحكومة الأمريكية في بداية السبعينات بتجربة لاختبار استعمال مكافآت مالية نقدية خاصة بالإسكان لمساعدة الأسر ذوي الدخل المنخفض ليحسنوا من نوعية سكنهم. واعتبر هذا المشروع بديلا لتمويل مساكن شعبية من قبل الحكومة والذي اتبع كسياسة إسكانية لمدة طويلة. هذا البرنامج الجديد يحاول أن يختبر مدي فعالية وعملية هذه الطريقة وفي نفس الوقت تطوير طرق وإجراءات لتنفيذه.

معظم البرامج السابقة تقدم للمستفيد فرصة محدودة للاختيار أما البرنامج المقترح فإنه يعطي للمستفيد مباشرة مبالغ مالية ليصرفها علي تحسين سكنه وليس هناك إلا شرط واحد وهو صرف هذا المبلغ علي الإسكان فقط.

التجارب الثلاثة صممت لاختبار قضايا مختلفة بالإضافة إلي أن التجربة قد صممت لاختبار اثر الدفع النقدي المباشر للأسر لتحسين سكنهم علي العرض والطلب في الإسكان.

تجربة الوكالة الإدارية اختبرت طرق متعددة لإدارة هذا البرنامج ولذلك نفدت من قبل ثمان وكالات عامة في مواقع مختلفة من البلاد. ولقد أعطيت هذه الوكالات قدرا كبيرا من التحكم في الإجراءات الإدارية والتنفيذية. كل موقع أعطي الحرية في اختيار ٩٠٠ عائلة لمدة سنتين وهي مدة التجربة. أما التقويم فقد قامت به مؤسسة استشارية للبحوث مستخدمة عددا كبيرا من الانتروبواوجين خاصة في المواقع وفي المراحل التالية من التحليل.

التجربة تهدف إلي إيجاد معلومات عن مختلف الإجراءات الإدارية لصرف

المساعدة الخاصة بالإسكان. المهمة كانت صعبة ومعقدة إذ تحتاج توثيق كل من الآثار والإجراءات. ونفدت التجربة من قبل أربعة تنظيمات وهي:

- السلطة المحلية للإسكان.
- سلطة المدينة.
- وكالة التنمية للولاية.
- وكالة الضمان الاجتماعي.

قسم الإسكان والتنمية الحضرية وضع عددا قليلا من الشروط الخاصة بالتنفيذ ومن هذه الشروط شروط القبول في البرنامج و التقيد بالمقاييس المحلية للإسكان والتقيد فيما يخص المساكن المؤجرة وعقد الإيجار وبعض الإجراءات الخاصة بالتقارير الدورية. أما عدا ذلك فقد تركت الحرية الكاملة للاختلاف والتباين حيث كان عملية التقويم منصبة على أثر هذه الاختلافات في التنفيذ على النتائج.

التجربة لم تكن لتختبر فروضا بل كانت تجربة طبيعية والتقويم هنا يعتبر تقويما بعدياً ليحدد مدى نجاح مختلف أساليب التنفيذ. ولهذا نجد أن سؤال التقويم قد حدد عن طريق التصميم حيث أن البرنامج قد نفذ في ثمان مواقع مختلفة.

المعلومات جمعت حول المشروع من مصادر متعددة وأهمها ما جمع من المواقع عن طريق ملاحظين والذين قضوا أكثر من سنة لتوثيق الإجراءات الإدارية حول أربعة عشرة مهمة مثل الوصول إلي المستفيد وإعطاء شهادة بعد التفتيش وغيرها من الأمور مما مكن من القيام بمقارنة تنفيذ المشروع ومدى فاعليتها وأثرها علي النتيجة المرغوبة. التقويم قام علي أساس التقارير حول المهام سابقة الذكر مما جعل استخدام المعلومات في مشاريع مشابهة ممكنا.

تصميم بحث التقويم استهدف الحصول علي معلومات تتكون من معلومات كمية مثل عدد المشتركين والمبالغ التي دفعت وغيرها من المتغيرات، ومعلومات كيفية والتي يصعب قياسها كميا.

بعض مقاييس للمهام حددت في بداية التجربة وجمعت من خلال استخدام وثائق البرنامج. ومعلومات حول خلفية المشاركين والمجتمع المحلي جمعت خلال تنفيذ البرنامج بالإضافة إلي معلومات حول الاختلاف والتشابه بين الوكالات التي نفذت البرنامج. وفي هذا الإطار قورنت المعلومات حول نتائج التجربة. بالإضافة إلي المقارنة بين النتائج تقدم لنا عملية التقويم مجموعة دراسات حالة كل منها يمكن النظر إليها كدراسة حالة مستقلة فيما يخص مهام معينة وبرنامج الوكالة موضوع الدراسة. كثيرا من دراسات الحالة هذه تعتمد علي معلومات جمعت عن طريق الملاحظة.

عملية التقويم في هذه الدراسة عامة استخدمت ستة أنواع من المعلومات وجمعت بطرق متعددة. ملاحظات مباشرة عن نشاطات الوكالة ومسوح اجتماعية للمشاركين ومعلومات من الوثائق الإدارية التي تخص المشاركين والتقارير التي ترسل للوكالة ومعلومات حول البيئة من المواقع. وعينة من وثائق وسجلات الوكالة. إجمالا يمكن القول أن المعلومات التي جمعت كانت ضخمة حيث وصلت تقارير الخاصة بالمواقع فقط إلى اكثر من ٣٥ ألف صفحة.

تحليل هذه المعلومات يهدف أساسا إلي عملية تقويم للبرنامج ككل وهو الدفع النقدي المباشر لأرباب الأسر لمواجهة متطلبات السكن المناسب وتقديم مقترحات بالأساليب التي يجب إتباعها حتى تكون ناجحة. التركيز علي الاختلافات في تطبيق البرنامج بين الوكالات ساعد علي تحديد الأساليب الإدارية الأكثر فاعلية لتنفيذ البرنامج. فمثلا الوكالة بسمارك وجدت انه للتأكد من نتائج البرنامج باستعمال إجراءات تحديد الدخل هو اكثر بساطة من الوكالات الأخرى. أما وكالة جاكفل قد اتجهت نحو دراسة البرنامج في سوق للإسكان غير مفتوح. ومن أهم نتائج التجربة انه وضحت أن الفقير يستطيع أن يتعامل بفاعلية في سوق السكن المفتوح فيما يخص اختياراتهم . المشروع كذلك أوضح أن المساعدة التي دفعت للمشاركين لم ترفع أسعار السكن في السوق. بالنسبة للآثار السلبية فإن البرنامج لم يؤثر علي التفرقة العنصرية في السكن. عامة المقيمون خلصوا إلي أن البرنامج يمثل وسيلة جيدة

للتعامل مع مشكلة الإسكان للفقراء. وفي النهاية كثيرا من الأساليب التي اتبعت في هذه التجربة دخلت مجال التطبيق عن طريق قوانين الإسكان الاتحادي.

النموذج الثاني: تقويم مشروع صحي

خطة التبني العالمية هي مؤسسة خاصة تشرف على مشاريع للتنمية المجتمعات المحلية في ٢١ دولة نامية وهي كمؤسسة خاصة تطوعية لا تمول من قبل الحكومة الأمريكية ولا تهدف إلي تحقيق ربح. تأتي معظم الأموال التي تخصص للبرنامج من أفراد يرغبون في تبني أطفال من استراليا وكندا وبريطانيا وأمريكا والدول الاسكندنافية حيث يضاهون بأطفال في حاجة للتبني. هذه الترتيبات هي افضل عنصر من عناصر البرنامج حيث يقدم للأطفال الذين يحتاجون للتبني عدة خدمات تعتمد علي الموارد المحلية للوكالة.

تذهب مساهمة الأباء الذين يرغبون في التبني إلى عائلة الطفل مباشرة لدفع مصاريف تعليم الطفل. بالإضافة إلي أن هده الأموال يمكن أن تجمع لتصرف علي مشاريع التنمية المحلية. تبدأ مشاريع المجتمع المحلي بطلب من المجتمع المحلي وبالتالي فروع المؤسسة المحلية تزود بالأموال اللازمة لتنفيذ هده المشاريع. بعض المشاريع تمول من قبل مركز إدارة المؤسسة العالمية الواقعة في رود أيلاند بأمريكا. و تحاول المؤسسة الحصول علي أموال من الوكالات الحكومية. والمشروع الذي نحاول عرض عملية تقويمه مول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وهو مشروع تدريب العاملين في مجال الصحة في أربعة مواقع وهي موقعين في كلومبيا وموقع في كل من الاكوادور وأندونيسيا.

المشروع الذي سوف نناقشه هنا هو المشروع الذي أقيم في تاموكوا وهي ميناء مزدحم بالسكان في شمال كلومبيا. لقد واجهت تاماكو وضعا صحيا خطيرا حيث يوجد بها كمية محدودة من المياه الصالحة للشرب وليس هناك مجاري عامة للصرف الصحي ولا طريقة مناسبة للتخلص من القمامة. والبيوت بنيت علي أكوام من التربة

التي جلبت لضفاف النهر. والمجاري تصرف في النهر والقمامة تتجمع بالقرب من البيوت والناس يقضون حاجتهم علي الشواطئ أو في المزارع المجاورة. بالرغم من انه هناك نظاما لتوزيع المياه إلا انه قديم ولا تخضع المياه للمعالجة المطلوبة. هذا الحال أدي إلي انتشار مراض معدية في الأمعاء مصحوبة بإسهال شديد. غسل اليدين ليس أمراً اعتياديا وليس فعالاً نتيجة تلوث المياه نفسها والقيام بغليها قبل شربها أمر نادر وليس ليس باليسير. ومما زاد الطين بلة سوء التغذية والظروف الاقتصادية السيئة.

يعتمد أهل المنطقة في غذائهم على الموز والأرز وبعض النباتات الاستوائية بالرغم من أن اقتصاد المنطقة يعتمد على صيد السمك والحيوانات البحرية الغنية بمادة البروتين إلا أن كثيرا من العائلات لا تتمكن من شرائها. وكنتيجة لهذا فإن نقصا في البروتين يمكن التعرف عليه بسهولة عند الأطفال. فسوء التغذية عامة يزيد من الإصابة بأمراض الأمعاء التي تؤدي إلى الإسهال الذي يودى إلي موت الأطفال. بالإضافة إلى غيره من الأمراض والمشاكل الصحية التي تهدد حديثي الولادة تحت ظروف العناية الطبية المحدودة لمعظم السكان وغير المتوفرة إطلاقا لبعض الأسر.

في هذه الظروف بدأت المؤسسة مشروعها الصحي في تاماكو. ومول المشروع من خلال اتفاقية مع المؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية. والهدف الرئيسي للمشروع هو تحسين التغذية والظروف الصحية عامة للعائلات مع الاهتمام الخاص باحتياجات الأمهات والأطفال الذين تقل أعمارهم عن السادسة. ويمكن تفصيل أهداف المشروع في المواقع الخمسة في ما يلي:

١- خفض معل الوفيات والإصابة بالمرض الذي يتوفر له تطعيماً.

٢- تحسين مستوي النظافة في العائلة إلي مستوي مناسب.

٣- الوصول إلي مستوي مناسب من التغذية وخاصة للأطفال دون السادسة.

٤- تحسين التغذية والأوضاع الصحية للأمهات في فترة الحمل والولادة.

٥- تقديم تعليم صحي لكيفية منع ومعالجة المرض للعائلات.

٦- زيادة المعرفة للوصول إلى وسائل فعالة لتنظيم النسل.

لقد حاول المشروع الوصول إلى هذه الأهداف بعدة طرق ووسائل والنشاط الرئيسي في هذا المجال هو تدريب وتوظيف أربعة عشرة مرشدا صحيا من المنطقة نفسها. وهذا يتطلب إقامة وحدة إدارية وبرنامج تدريب. رصد عمل المرشدين والنشاطات المصاحبة من خلال الوثائق والسجلات الرسمية ونظاما للتقويم الذي يستهدف تطوير نوعية الإدارة. ولقد وجه المشروع اهتماما خاصا بتكامل المشروع مع نشاطات النظام الصحي في الإقليم من خلال التحويل إلي المصحات الموجودة والتعاون مع وزارة الصحة. البرنامج كذلك يهدف لبناء أربعة مراكز صحية ومدها بالعاملين المتخصصين وتركيب نظام صحي للمياه وبناء مراحيض عامة.

هذه النشاطات سيقوم المشروع بها بمشاركة كبيرة من المجتمع المحلي.

المؤسسة أرادت أن يقوم المشروع في منتصف مدة تنفيذه وذلك بعد تدريب المرشدين الصحيين وتعينهم وإنشاء المراكز الصحية. والمؤسسة تملك خطة لعملية التقويم التي تستخدمها المؤسسات التي تمنح أموالا من وكالات المساعدات الأمريكية.

التقويم كان له هدفان وهما مراقبة المشروع من قبل المركز الرئيسي للمؤسسة وتوثيق عمل المشروع.وبذلك اعتبر التقويم دراسة حالة حيث لم يركز على تأثير البرنامج بل لتحديد ما حققه البرنامج.

المعلومات التي اعتمد عليها التقويم جمعت بطرق متعددة وهي: أولا الملاحظة بالمشاركة وذلك بمصاحبة المرشد الصحي وتسجيل ما يقوم به من نشاطات.

وثانياً مقابلات تمت مع من شارك في البرنامج سواء في تخطيطه أو تنفيذه وهذا يشمل موظفين من وزارة الصحة ومن يقدمون الخدمات الصحية. وثالثا دراسة المراسلات في داخل المؤسسة التي تخص المشروع. ورابعا المعلومات المعتمدة علي سجلات المستشفيات والمراكز الصحية. وخامسا المعلومات التي جمعت من المسح الاجتماعي الذي قام به المرشدين الصحيين.

التقويم كان مركزا علي تنفيذ البرنامج اكثر من تحديد أثار البرنامج كما يحدث في التصميم التجريبي في عملية التقويم وهذا التركيز يتناسب مع دراسة الحالة. وفي نفس الوقت يوضح أهمية القدرة علي استعمال طريقة البحث غير المحكمة نسبيا واستخدام وثائق البرنامج في عملية التقويم والذي يشار إليه عامة بأسلوب الأثنوجرافيا.

الباب الخامس

بحوث تقويم المشروعات : قياسات التقويم

- المؤشرات الاجتماعية (Social Indicators).
  - التعريف.
  - أنواع المؤشرات الاجتماعية.
  - استخدامات المؤشرات الاجتماعية وبخاصة في مجال تقويم المشروعات.
- مؤشرات نوعية الحياة.

الباب الخامس

بحوث تقويم المشروعات قياسات التقويم

أ- المؤشرات الاجتماعية: تعريفها وأنماطها واستخداماتها(*)

أولاً: التعريف بالمؤشرات الاجتماعية:

يمكن تعريف المؤشرات الاجتماعية Social Indicators بأنها مقاييس الأوضاع الحياتية للناس في مختلف المجتمعات الإنسانية. وهي من ثم مقاييس لمدى التقدم والتنمية التي تحرزها هذه المجتمعات على مر الزمن، وعلى هذا النحو فإن المؤشرات الاجتماعية ليست قياسات آنية ثابتة بل هي قياسات تتابعية لأحوال المجتمعات تستمد قيمتها من أنها تمكننا من الحكم على مسيرة المجتمعات من خلال تتبع أحوالها في فترات زمنية متباعدة. وللمؤشرات الاجتماعية أهمية مباشرة في تتبع نتائج جهود التنمية ومشروعاتها ومدى انعكاس ذلك على مسيرة المجتمع بصفة عامة. وهي بذلك ذات علاقة مباشرة بمجال تقييم المشروعات الاجتماعية والتنموية ومدى إسهامها سلباً أو إيجاباً في أوضاعها الاجتماعية بعامة وسلامة مسيرة التنمية الاجتماعية بخاصة.

(*) من أهم المصادر التي اعتمد عليها في هذا الموضوع:

Rossi, R. & Gilmartin, K.: The Handbook of Social Indicators: Sources, Characteristics and Analysis (Garian STPM Press, London)1987.

ولقد اتخذ استخدام المؤشرات الاجتماعية أحياناً شكل ما يسمى بالمؤشر المتعدد أو المركب Index وهو المؤشر الذي يجمع في الواقع عدة مؤشرات ذات صلة ببعضها بحيث تكونْ قادرة على قياس الوضع الاجتماعي في مجال معين من مجالات الحياة كالتعليم مثلاً، أو قياس الوضع الاجتماعي بشكل عام، مثل المؤشر الموحد الذي تستخدمه الأمم المتحدة سنوياً لقياس مدى التقدم الاجتماعي التي تحرزه مختلف الدول وهو المؤشر المعروف بمؤشر التنمية البشرية (Human Development Index HDI) وهو المؤشر الذي يجمع بين ثلاثة مؤشرات رئيسة هي:- التعليم، الدخل، والعمر المتوقع للحياة (life expectancy).

إن المؤشرات الاجتماعية هي أساساً إحصائيات ولكن هناك من يفرق بين الإحصائيات والمؤشرات. فالإحصائية هي قياس في حالته الخام و لم تجر عليه أية عمليات إحصائية؛ مثلاً عدد حالات الوفاة من مرض معين في مجتمع ما يعتبر إحصائية، كذلك عدد المشتريات من سلعة معينة في مجتمع معين وفي فترة تاريخية معينة يعتبر إحصائية. ولكن عندما تجمع أكثر من إحصائية أو معدل، وتجرى عليها عمليات إحصائية فإنها تتحول إلى مؤشرات اجتماعية. فالمؤشرات الاجتماعية يعبر عنها في معظم الأحوال بنسب تكون أكثر فائدة من مجرد تعداد الحالات فقط.

أما المؤشر المركب أو المتعدد فهو مجموع أكثر من مؤشر اجتماعي معدل يقصد منه تلخيص الوضع في مجال من المجالات الاجتماعية، وذلك مثلما يسمى بالمؤشر المركب لأسعار المستهلك حي تجمع مؤشرات الأسعار للمواد الاستهلاكية وتعطي أوزاناً حسب قيمتها ويستخرج منها مؤشراً مركباً يسمى "مؤشر أسعار المستهلك".

تجدر الإشارة هنا إلى أن الجهود المتصلة بتأصيل المؤشرات الاجتماعية وتطوير استخداماتها تعود أساساً إلى الرغبة في إيجاد أدوات قياسية في المجال الاجتماعي مشابهة لما هو موجود في المجال الاقتصادي، بحيث يمكن استخدامها لتقويم مستوى الرفاهية الاجتماعية والآثار الاجتماعية للأوضاع والأحوال الاقتصادية ومدى نجاح البرامج الحكومية. ولكن هل مثل هذا الأمر ممكن أم لا ؟ وماذا تعني المؤشرات

الاجتماعية وما مكوناتها الرئيسة ؟ هذه أسئلة أثارت جدلاً واختلافاً واسعاً حولها، فمن أهم الأمور التي اختلف حولها المنظرون في مجال التعريف بالمؤشرات الاجتماعية تحديد المكونات الأساسية لهذه المؤشرات. وبوجه عام يمكن القول بأن المؤشرات الاجتماعية عبارة عن مقاييس تشير إلى بعد الزمن، حيث تمكن الباحث من المقارنة عبر الزمن. كذلك فإن هذه المؤشرات يمكن أن تجزأ أو تفكك حسب الخصائص - ذات العلاقة - والتي كونت تلك المؤشرات. وبما أن المؤشرات الاجتماعية ذات بعد زمني فمعنى هذا أنها مقاييس تسمح بتحديد الاتجاهات طويلة المدى والتغيرات المرحلية والتذبذب في معدلات التغير.

وبما أن هذه المؤشرات يمكن تفكيكها وتجزئتها إلى مكوناتها الأصلية، فإنها يمكن أن تخبرنا عن حالة بعض الأفراد حسب المتغيرات التي نختارها. فمثلاً مؤشرات الفرص التعليمية. يمكن أن تعطي تقريراً حول مختلف فئات أو مكونات المؤشر من ذكور وإناث ومجموعات عرقية وفئات محددة وفق أماكن السكن ومستويات الدخل وغيرها.

هذا التعريف لايجعل من عرض الإحصائيات الموجودة في شكل مجزأ، حتى وإن وجدت على فترات زمنية مختلفة، مؤشرات احتماعية. فكثير من هذه الإحصائيات جمعت لأغراض إدارية ولاتفيدنا كثيراً في دراسة الرفاهية الاجتماعية. ولهذا لانريد أن نسمي هذه الإحصائيات مؤشرات احتماعية.

يقدم لنا (ريموند بوير) تعريفاً هاماً نجده في كتابه حول المؤشرات الاجتماعية يقرر فيه بأن المؤشرات الاجتماعية هي إحصائيات وغيرها من الأدلة تساعدنا في التقويم القبلي لموقفنا، وإلى أين نحن ذاهبون فيما يخص تحقيق قيمنا وأهدافنا وتقويم برامجنا وتحديد آثارها. هنا نجد (بوير) يربط بين المؤشرات الاجتماعية والقيم والأهداف الاجتماعية ويقترح أن المؤشرات الاجتماعية يجب أن تستخدم لتقويم البرامج لعدة سنوات.

بعد ذلك صدر له كتاب بعنوان "المؤشرات الاجتماعية" سنة ١٩٧٣ م، حيث أكد أن أهم المعايير التي تحدد معنى المؤشرات الاجتماعية هي المعايير التي تتيح استعمال المؤشرات الاجتماعية لقياس الرفاهية وقياس مخرجات النظام الاجتماعي وبالرغم من موافقة العديد من الباحثين على هذين التعريفين إلا أن هناك الكثير من الباحثين الذين لايوافقون على ذلك.

لقد قدمت وزارت التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية في تقريرها "نحو تقرير اجتماعي" تعريفاً أثار كثيراً من الجدل والاختلاف. في هذا التقرير قدم التعريف التالي للمؤشر الاجتماعي:

"إحصائية لها أهمية معنوية مباشرة وتلخص الفهم والحكم المتوازن على أوضاع الرفاهية الاجتماعية، فهو مقياس مباشر للرفاهية الاجتماعية خاضع للتفسيرات في ما إذا كانت التغيرات في الاتجاه الصحيح أو أنها قد أدت إلى تحسين الأوضاع أم أن الناس قد أصبحوا أسوأ حالاً من قبل. وهكذا فإن إحصائية حول عدد السكان المتواجدين الآن ، أو عدد الأطباء أو عدد الجرائم لا يعبر عن "مؤشر اجتماعي" ولكن إحصائيات عن الحالة الصحية أو معدل الجريمة لعدة سنوات يمكن اعتبارها مؤشراً اجتماعياً.

هذا التعريف واجه نقداً شديداً خاصة من (الينور سيكون) و (هوارد فريمان) اللذين رأيا أن المؤشرات الاجتماعية وسيلة لوصف الظروف الاجتماعية أكثر من كونه وسيلة تساعد في وضع السياسة. ويرى كل منهما بأن اقتصار المؤشرات الاجتماعية على أشياء ذات أهمية معنوية هو تعريف ضيق جداً ، حيث أن أهمية المؤشر الاجتماعي للسياسة قد يتغير مع الوقت.

كذلك يرى كل منهما بأن شرط المؤشر الاجتماعي بأن يكون مقياساً مباشراً هو شرط يتطلب الكثير لتنفيذه، ولا ضرورة له. حيث أنه قد يصعب إيجاد قياسات مباشرة لكثير من المتغيرات. فهناك متغيرات لقياس الرفاهية مثل معدل الجريمة - مثلاً

- يحتاج إلى معلومات إضافية لتحليلها ، مثل عدد رجال الأمن وغير ذلك من العوامل التي تدخل ضمن إطار المدخلات والعمليات والتي تساعدنا على فهم المعلومات المقدمة عن معدل الجريمة. وقد وجه كل من الباحثين النقد أيضاً إلى مسألة تعريف المؤشرات بأنها تشير إلى التغيرات في الاتجاه الصحيح ، إذ يشيران إلى أن الحكم بأن الظروف جيدة أو أن الناس في وضع أحسن حالاً ، مسألة ليست ممكنة لأنها تجعل المؤشرات الاجتماعية تحدد ما هو أحسن للمجتمع ، وفي أفضل الأحوال إن هذا الافتراض مبني على مجموعة أهداف مجتمعية غير موجودة.

كما أن اقتراح وزارة التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، بأنه يمكن استعمال المؤشرات الاجتماعية لوضع أهداف واختيار أولويات وتقويم البرامج الحكومية قد رفض أيضاً من قبل (سيكون وفريمان)، إذ يريان أن استعمال المؤشرات لهذا الغرض يتطلب وجود نظام للتقرير الاجتماعي قائم على نظرية اجتماعية، تحدد عناصر النظام الاجتماعي ، وعلاقة هذه العناصر ببعضها، ولكن هذه النظرية غير موجودة حالياً ، ولا يتوقع تطويرها في المستقبل القريب.

وهكذا ما يزال الباحثون في مجال المؤشرات الاجتماعية غير متفقين حول الخصائص اللازمة للمؤشرات الاجتماعية ، وإن كانت التعريفات التي قدمت سابقاً تغطي أهم القضايا في هذا الموضوع. ويلخص الجدول التالي مكونات التعريفات المختلفة للمؤشرات الاجتماعية، ومدى اتفاق العلماء والباحثين حول هذه المكونات:

موقف الباحثين: متفقون (✓) غير متفقين (X)	خصائص أو مكونات المؤشرات
(✓)	يجب أن تكون قياساً للظروف الاجتماعية.
(✓)	يجب أن تقاس على فترات زمنية متتالية.
(✓)	يجب أن يكون بالإمكان تفكيكها أو تجزئتها إلى
(✓)	العناصر المكونة لها.
	يجب أن تكشف عن نمط تاريخي وارتباط مع
	التغيرات الاجتماعية.
(X)	يجب أن تكون ذات اهتمام قيمي مرتبط بالرفاهية
(X)	الاجتماعية.
	يجب أن تقيس الرفاهية الاجتماعية أو مخرجات
(X)	النسق الاجتماعي فقط.
(X)	يجب أن تكون قياساً مباشراً للمتغيرات ذات الصلة.
	يجب أن تمكن من الحكم أن التغير في اتجاه معين يعد
	تغيراً جيداً ومطلوباً.

ثانياً: أنماط المؤشرات الاجتماعية:

من أهم أنواع المؤشرات الاجتماعية التي سادت في مجالات وأدبيات تقويم الأحوال والأوضاع الاجتماعية للمجتمعات بعامة، وفي مجال تقويم مسيرة التنمية الاجتماعية ومشروعاتها وبرامجها بخاصة ما يلي:

١- المؤشرات الموضوعية والمؤشرات الذاتية:

(Objective Subjective Indicators)

والمؤشرات الموضوعية هي المؤشرات التي تقيس الوقائع الاجتماعية الفعلية الحادثة فعلاً، أي تقيس وقائع السلوك الاجتماعي الفعلي للأفراد والجماعات في مجتمع معين. على سبيل المثال المؤشرات التي تبين أعداد الجرائم التي ارتكبت فعلاً خلال العام، أو حوادث الطرق أو معدلات الطلاق مثلاً خلال العام.

أما المؤشرات الذاتية فهي المؤشرات القائمة على استكشاف آراء الناس واتجاهاتهم وميولهم وحكمهم على الأشياء والوقائع. فعلى سبيل المثال استكشاف رأي الناس عما إذا كانت العمالة الوافدة أو الجريمة في زيادة أم لا ؟ وإذا كان الطلاق يمثل مشكلة أم لا ؟.

وبصفة عامة تكتسب المؤشرات الموضوعية أهمية أكبر من المؤشرات الذاتية، إذ هي ذات مصداقية واعتمادية أكبر من المؤشرات الذاتية. ولكن المؤشرات الموضوعية القائمة على الإحصاءات الفعلية الدقيقة لوقائع الحياة الاجتماعية قد لا تكون متوافرة دائماً. ومن ثم يلجأ الباحثون إلى المؤشرات الذاتية والتي تشكل العمود الفقري لمعظم الاستبيانات التي تطبق عادة في مجال البحوث الاجتماعية.

وليس معنى ذلك أن المؤشرات الذاتية ليست ذات قيمة كبيرة. فهي أحياناً وبالأخص في مجال قياس "نوعية الحياة" quality of life تكون ذات أهمية قصوى لأنها تبين لنا ما يعطيه الناس أنفسهم قيمة أو معنى أكبر في حياتهم الخاصة.

٢- المؤشرات المباشرة والمؤشرات غير المباشرة:
(Direct \ Indirect Indicators)

والمؤشرات المباشرة هي المؤشرات التي تقيس المتغير المراد قياسه، فمثلاً إذا كان المتغير المراد قياسه هو صحة الأطفال في مجتمع الإمارات، فإن المؤشر المباشر هو ما يكشف عنه الفحص الطبي الفعلي لأطفال الإمارات من نتائج.

أما المؤشر غير المباشر فهو الذي لايقيس المتغير المراد ذاته، وإنما متغير آخر مرتبط به بنحوٍ ما. فمثلاً إذا كان المتغير المراد قياسه هو صحة أطفال الإمارات فإن المؤشر غير المباشر قد يستمد من الإحصاءات المتصلة بمعدلات الحضور والغياب في مدارس الدولة.

وبالطبع فإن المؤشر المباشر أكثر صدقاً في كشف الوقائع والحقائق، بينما المؤشر غير المباشر أقل صدقاً، لأن هنالك عوامل أخرى قد تدخل في الحسبان تقلل من أهمية نتائج المؤشر غير المباشر، ففي حالة معدلات الحضور والغياب لأطفال المدارس فهي

وإن أعطتنا فكرة أولوية ومبدئية عن الحالة الصحية للأطفال، إلا أن هنالك عوامل عديدة يمكن أن تكون وراء هذه المعدلات بجانب الحالة الصحية للأطفال. فارتفاع معدلات الغياب قد يكون وراءها عوامل أسرية أو اقتصادية أو عوامل متصلة بحركة النقل والمرور أو مدى القوة الجاذبة أو الطاردة للبيئة المدرسية. كما أن ارتفاع معدلات الحضور قد لاتعني بالضرورة ارتفاع مستوى الحالة الصحية للتلاميذ، إذ أن غياب الوعي الصحي أحياناً قد يجعل الناس يهملون صحتهم بالرغم من أنهم يعانون من أمراض قد يعرفونها أو يجهلونها.

٣- المؤشرات النظرية والمؤشرات الوصفية:

(Analytical & Descriptive Indicators)

ويمكن تعريف المؤشرات النظرية بأنها تلك التي تمثل جزءاً من نظرية Theory. أما المؤشرات الوصفية فهي المؤشرات المستقلة التي لا تمثل جزءاً من نظرية.

ويمكن القول أن علم الاقتصاد هو العلم الوحيد في مجال العلوم الاجتماعية الذي يكتسب عدداً من المؤشرات النظرية وذلك لتطور هذا العلم نسبياً من خلال مناهجه الكمية المتطورة والتي جعلته يحقق اعتماد عدد من النظريات أو القوانين العامة مثل نظرية السوق ونظرية آلية السعر Price Mechanism Theory والتي قد تصل لمصاف القانون الذي يحدد العلاقة بين السعر والعرض والطلب.

ومن الصعب أن نقول أننا نملك مؤشرات نظرية في علم الاجتماع. بل أن مؤشرات علم الاجتماع بصفة عامة هي ما زالت مؤشرات وصفية.

٤- مؤشرات المدخلات ومؤشرات المخرجات:

(Input / Output Indicators)

إن مؤشرات المدخلات هي تلك التي تعني برصد مدخلات العمليات والمؤسسات الاجتماعية؛ كمدخلات التعليم مثلاً من مرافق ومنشآت ومدرسين وطلاب وكتب مدرسية ومختبرات وغير ذلك.

أما مؤشرات المخرجات فهي تلك التي تعنى برصد مخرجات العمليات والمؤسسات الاجتماعية، كمخرجات التعليم مثلاً من خريجين من حيث الكم والكيف وفق ما تكتشفه نتائج الامتحانات، والقدرات التي يبديها الخريجون عندما يلتحقون فعلياً بمجال العمل بعد التخرج.

وفي الواقع يمكن النظر إلى ما كل ما في الحياة من ظواهر أو مظاهر أو عمليات أو نظم بحسبانها عمليات إنتاجية Productive processes ومن ثم لها مدخلات ومخرجات يمكن قياسها عن طريق مؤشرات المدخلات والمخرجات.

وهكذا فإن المشروعات والبرامج والسياسات الاجتماعية يمكن اعتبارها عمليات إنتاجية ويجرى رصد مؤشرات مدخلاتها ومخرجاتها كجزء من بحوث تقييمها سواء كانت بحوث تقييم قبلي أو بعدي.

٥- مؤشرات الأوضاع الثابتة والأوضاع المتغيرة:

(State Occupancy /State Transition Indicators)

مؤشرات الأوضاع الثابتة هي التي تقيس الأوضاع الاجتماعية الآنية الثابتة في وقت محدد. مثلاً أعداد أو نسب المتزوجين في مجتمع الإمارات في وقت محدد. أو أعداد المدارس والمدرسين ونسب الطلاب للمدرسين في مدارس الإمارات اليوم.

أما مؤشرات الأوضاع المتغيرة فهي التي ترصد أعداد ونسب الذين غيروا أوضاعهم الاجتماعية خلال فترة معينة، عادة ما تكون فترة عام. ومن ثم فإن المعدلات السنوية للمواليد والزواج والطلاق والوفيات وغيرها، هي مؤشرات أوضاع متغيرة.

وتستخدم مؤشرات الأوضاع الثابتة والمتغيرة في البحوث الاجتماعية بعامة وبحوث تقويم المشروعات بخاصة.

٦- مؤشرات نوعية الحياة: (Quality of life Indicators)

يطمح الكثير من علماء الاجتماع إلى تطوير مؤشرات تقيس مجمل الأوضاع

الاجتماعية في مجتمع معين. ولهذا اتجه البعض إلى بلورة ما يعرف بمؤشرات نوعية الحياة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يعرف بالمؤشر المتعدد أو المركب لنوعية الحياة الطبيعية (Physical Quality of Life Index PQLI) والذي يتضمن عدة مؤشرات رئيسة هي: تعليم الكبار، ووفيات الرضع، والعمر المتوقع للحياة.

ثالثاً: استخدامات المؤشرات الاجتماعية:

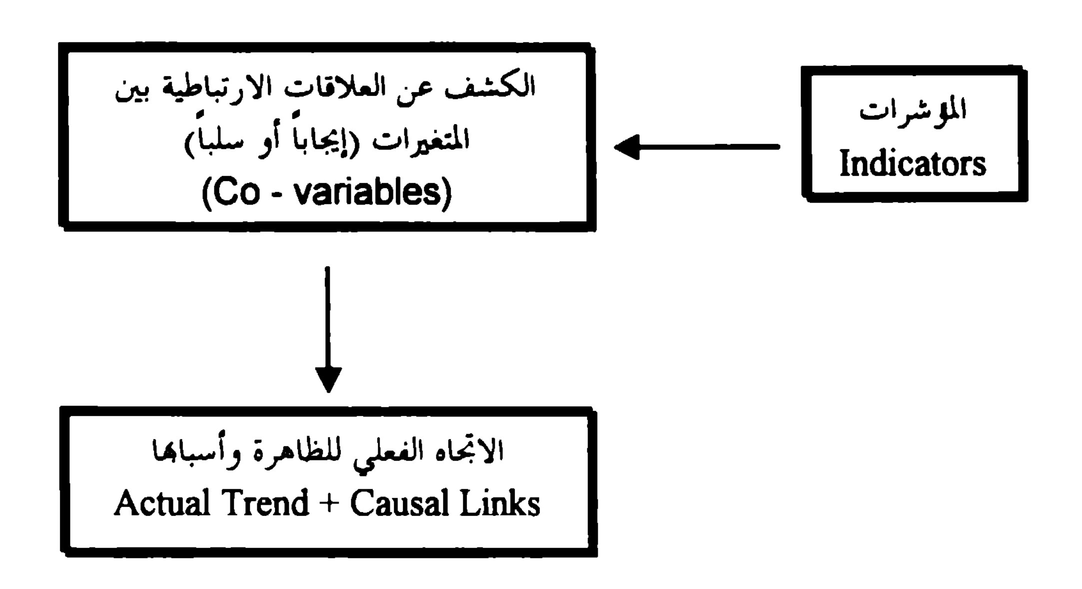
١- الحصول على تقارير عن الأحوال والأوضاع الاجتماعية:

إن من أهم أهداف المؤشرات الاجتماعية هو تقديم تقارير ومعلومات وصفية عن الأحوال الاجتماعية للمجتمع بعامة، أو عن مستويات الحياة في مختلف المجالات الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وتغذية وتوظيف بخاصة. وتساعد المؤشرات الاجتماعية على الكشف عن الأوضاع الاجتماعية في هذه المجالات الحياتية من ناحية وعن العلاقات المترابطة بين هذه الشئون والمجالات الاجتماعية من ناحية أخرى. كما تساعد على الكشف عن اتجاهات التحول والتطور في هذه المجالات.

٢- إجراء الدراسات التحليلية للتغير الاجتماعي:

الاتجاه العام في علم الاجتماع هو الحرص على استخدام المؤشرات الاجتماعية في إجراء الدراسات التحليلية في مجال التغير الاجتماعي.

إن الدراسات التحليلية للتغير تقوم على محاولة الكشف عن العلاقات بين المتغيرات بحيث يساعد ذلك على تحديد مصادر التأثير في إحداث التغير. ويستخدم المؤشرات الاجتماعية هنا لتحديد العلاقات السببية والتأثيرية بين المتغيرات.



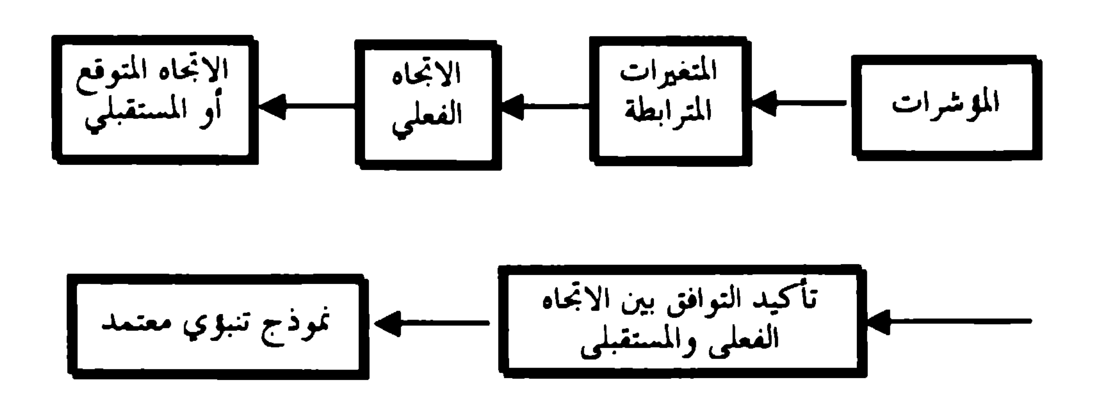
على سبيل المثال يمكننا استخدام المؤشرات الاجتماعية للكشف عن الاتجاه الفعلي لمعدلات التسرب الدراسي من ناحية وربط معدل التسرب كمتغير بمتغيرات أخرى تساعدنا في الكشف عن تفسير هذه الظاهرة، كمعدلات العمالة والبطالة أو سياسات التجنيد الإجباري أوسن الزواج ومعدلاته أو مستويات المعيشة بصفة عامة. كذلك استخدام المؤشرات الاجتماعية لمعرفة العلاقة الارتباطية بين ظواهر ووقائع اجتماعية مختلفة؛ مثل العلاقة بين معدلات المهور، ومعدلات الزواج، ومعدلات الطلاق. أو العلاقة بين العنوسة والزواج بأجنبيات أو العنوسة والمعايير الاجتماعية في الزواج أو العلاقة بين متغيرات أخرى كالتعليم والعمل وما إلى ذلك.

٣- التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية:

هنالك علاقة وثيقة بين استخدام المؤشرات الاجتماعية في مجال الدراسات التحليلية للتغير الاجتماعي وفي مجال التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للظواهر والوقائع الاجتماعية. فإذا أمكن تحديد الاتجاه الفعلي (actual trend) للتغيرات الاجتماعية بواسطة استخدام المؤشرات الاجتماعية، فإنه يمكننا أن ننطلق من هذه القاعدة لتقدير

الاتجاه المستقبلي المتوقع (projected trend)، وفي حالة التأكد من صدق العلاقة أو المعادلة بين المتغيرات، كما تكشف عن ذلك المقارنة بين الاتجاه الفعلي والاتجاه المستقبلي لاحقاً، يصبح بين أيدينا "نموذج" تم تجريبه وتأكيد صدقه ومن ثم تصميم استخدامه بثقة في مجال الدراسات المستقبلية.

ويمكن تلخيص ذلك بما يلي:



على سبيل المثال إذا استخدما المؤشرات لمعرفة الارتباطات بين متغيرات ذات صلة بالزواج والأسرة، كمعدلات المهور ومعدلات الزواج والطلاق، أو درجة القرابة للزوجين ومعدلات الطلاق؛ وتمكنا من بناء نموذج " الاتجاه الفعلي " لهذه المتغيرات، يمكننا الانطلاق من ذلك للتنبؤ بالاتجاه المستقبلي بعد خمس سنوات مثلاً؛ ثم نجري لاحقاً مقارنة بين حيثيات الاتجاه الفعلي والاتجاه المستقبلي (والذي سيصبح اتجاهاً ضابطاً)، وإذا كشفت المقارنة عن نتائج متقاربة أو منسجمة فإنه سيصبح بين أيدينا "نموذج" تنبؤي معتمد لهذا الجانب من شئون الحياة الاجتماعية.

٤- تقييم المشروعات والبرامج الاجتماعية:

ويمكن استخدام المؤشرات الاجتماعية في كل من مجال التقويم القبلي والتقويم البعدي للمشروعات والبرامج الاجتماعية.

فالمؤشرات الاجتماعية تساعد في الكشف عن التغيرات في الأحوال الاجتماعية

وفي مستويات الحياة الاجتماعية ورفاهية المجتمع سواء في الحاضر أو المستقبل المنظور، ومن ثم تساعد متخذي القرارات والقائمين على السياسات الاجتماعية على تحديد الأولويات في المشروعات الاجتماعية من ناحية وأولويات الأهداف المرجوة من هذه المشروعات من ناحية أخرى.

كما أن المؤشرات الاجتماعية يمكن استخدامها في مجال التقويم البعدي للمشروعات Evaluation من عدة أوجه منها:

١- التحقق من مدى تحقيق المشروعات لأهدافها عن طريق استخدام المؤشرات التي تعبر كمياً عن هذه الأهداف.

٢- التحقق من الآثار والنتائج المترتبة على هذه المشروعات عن طريق استخدام المؤشرات التي تكشف عن التغيرات في القيم الكمية لهذه الآثار والنتائج.

فمثلاً: إذا أسسنا برنامجاً لتوظيف الشباب أو خدمة الشباب في مجتمع معين. فمن المتوقع أن تكشف لنا المؤشرات الاجتماعية عن تغيرات ناتجة منها: انخفاض معدل البطالة بين الشباب، انخفاض معدل الجريمة بين الشباب، تغير إيجابي في نظرة الكبار للصغار، تقييم أفضل من قبل المواطنين لمجتمعهم المحلي... وهكذا دواليك.

٥- تطوير نظام للحسابات الاجتماعية: (System of Social Accounts)

إذا كان الاقتصاديون قد استطاعوا تطوير نظم للمحاسبة الاقتصادية أو قياسات لمستويات الأداء الاقتصادي للاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، فإن علماء الاجتماع يعتقدون أنه بإمكانهم تطوير نظم للحسابات الاجتماعية أو القياسية لمستويات الأداء في المجالات الرئيسة للرفاه الاجتماعي. كما يمكن دمج هذه القياسات للمجالات المختلفة للرفاه الاجتماعي في مؤشر متعدد أو مركب Index هو مؤشر الرفاه الوطني GNW على قرار المؤشر الاقتصادي العام المعروف بالناتج المحلي الاجتماعي GNP. ومن المؤشرات الاجتماعية الهامة التي طورت في هذا الشأن أيضاً مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومؤشر نوعية الحياة الطبيعية (PQLI) كما أشرنا إلى ذلك فيما تقدم من نقاش.

إن تطوير نظام محاسبي احتماعي يعد من المسائل المثيرة للجدل، ويأمل المنادون ببلورة هذه النظم المحاسبية أن تمكننا قياسات المحالات الأساسية للرفاهية الاجتماعية في المحالات المختلفة من المقارنة نظرياً بين عدة أمور، منها مثلاً المقارنة بين الآثار السلبية للتضخم والآثار الإيجابية لانخفاض البطالة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نحدد عما إذا كان المجتمع عامة سيكون في حالة أحسن أو أسوأ مما مضى.

هذا، وبالرغم من الجهود التي تبذل لبلورة هذا النظام المحاسبي الاجتماعي، إلا أن بعض الباحثين في هذا المجال يشككون في إمكانية الوصول إلى هذه الغاية ويرجعون هذا الرأي إلى عدة أسباب منها:

أ - لاتوجد نظرية للنظام الاجتماعي تحدد المتغيرات وعلاقتها ببعضها البعض على النحو الذي نجده في النظرية الاقتصادية مثلاً، حيث تحدد النظرية الاقتصادية النظام الاقتصادي ومتغيراته وعلاقة هذه المتغيرات ببعضها البعض.

ب- في بعض مجالات الحياة يكون من الصعب تطوير مقاييس للمتغيرات الأساسية.

ج- ليس هناك مقياس عام في النظام الاجتماعي كالنقود في النظام الاقتصادي، والتي تسمح للاقتصاديين بأن يقوموا بقياس الأجزاء المختلفة للنظام الاقتصادي والوصول إلى مقياس موحد يدمج أكثر من جانب. فبدون وجود مقياس دقيق لنسبة الجريمة ونوعية الإسكان وتصور الناس لنوعية الحياة، فإن مقارنة وضع هذه الجوانب والتوصل لقياس هذه الجوانب بمقياس موحد يعتبر عملية مستحيلة.

ب- مؤشرات نوعية الحياة وتقويم المشروعات(*)

تقديـــم:

تجري معظم دراسات التقويم بدون استخدام إطار نظري ومنهج علمي مقنن وبالتالي لا يمكن إعادة الدراسة والحصول علي نفس النتائج مما يؤدي إلي نتيجتين هامتين:

أولاً: عدم وجود دراسات تقويم يمكن مقارنة نتائجها وبالتالي لا تودي هذه الدراسات إلى تراكم معرفي يسهم في التطور النظري والمنهجي.

ثانياً: عدم وجود محاولات للقيام ببحوث التقويم القبلي والبعدي لمشاريع جارية أو منتهية للتأكد من نتائجها الاجتماعية. ونتيجة لهذا الوضع فأن دراسات التقويم تفتقر إلي الأساس الأمبيريقي الذي نصل منه إلى تقويم الآثار الاجتماعية.

إن معظم دراسات التقويم تعتمد علي استخدام تحليل التكلفة والمنفعة كما هو مطبق في الاقتصاد. وبالرغم من أن هذا النوع من التحليل قد يعد مناسبا لدراسة النتائج الاقتصادية للمشاريع أو السياسات إلا أنه غير مناسب لتقويم الآثار الاجتماعية وذلك لأن الظواهر الاجتماعية لا يمكن تقويمها بطريقة مادية أو مالية. وثانيا ما يمكن أن يكون مفضلا أو مرغوب فيه لبعض الناس قد يكون غير مفضل أو غير مرغوب فيه من قبل آخرين. وثالثا أن الذين يحصلون علي الفوائد ليسوا هم الذين يدفعون الثمن. ورابعا هناك دائما هوة من الناحية الزمنية بين دفع الثمن وتحقيق الفوائد علي المدى البعيد.

(*) من المصادر الأساسية لهذا الموضوع:

Olsen, E. M. & Merwin, J.D.: Towards a Methodology for Conducting Social Impact Assessment Using Quality of Social Life Indicators (in: Finsterbusch & Wolf. (eds.) Methodology of Social Assessment (Dowden Hutchinson & Ross) 1977.

ويمكن القول عامة بأن الموازنة بين التكاليف والفوائد غير ممكنة، لأن تقويم أي أثر اجتماعي سيكون متأثرا بقيم الفرد. والآثار الاجتماعية قد تكون إيجابية، كما يمكن أن تكون سلبية، وعادة ما تكون كلاهما. ولكن من يقرر؟ وعلي أي أساس عقلي أو قانوني تتخذ القرارات ؟ وأي قيم أو مصالح تلك التي توجه عملية اتخاذ القرار ؟. هذه أسئلة أساسية جديرة بالمناقشة والدراسة.

في المحاولات التي جرت لاستخدام تحليل التكلفة والمنفعة في دراسة الآثار الاجتماعية للمشروعات هنالك تفصيل كامل للمتغيرات وخطة لتصنيفها؛ ولكن هذه المحاولات لم تصل إلى مستوى تحويل المؤشرات إلى مؤشرات كمية. وهناك عدة محاولات في السنوات الماضية لتكوين مؤشرات لنوعية الحياة (Quality of life indicators). إلا أن معظم هذه المحاولات ينقصها الإطار النظري وتعتمد علي قياس نوعية الحياة مرة واحدة. كما أنها لم تطبق في مجال بحوث التقويم. لذلك يرى كل من اوسلن ومروين أن مؤشرات نوعية الحياة يجب أن تكون أولا كمية، وثانيا أن تقوم بقياس الظاهرة المراد قياسها، وثالثاً أن تكون المعلومات المطلوبة لتكوينها متوفرة بقدر الإمكان عن طريق الوثائق والسجلات الحكومية أو المؤسسات.

الإطار النظري لمؤشرات نوعية الحياة:

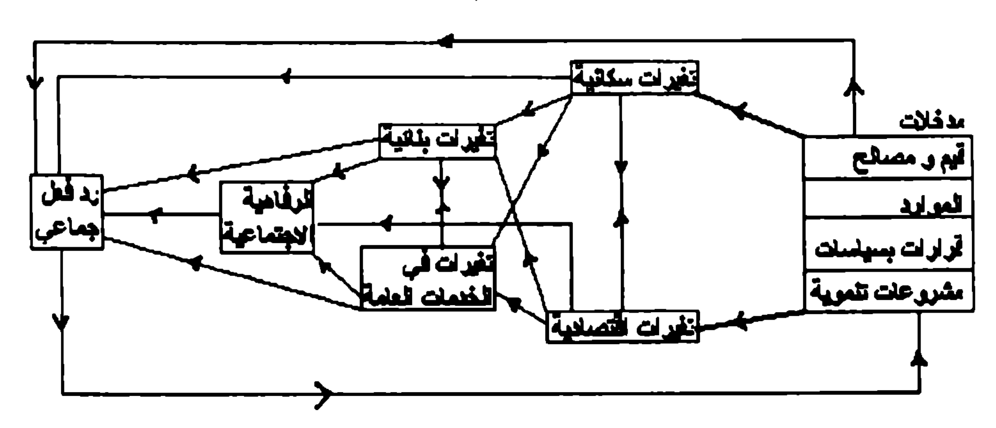
يقوم الإطار النظري الذي يقدمه اولسن ومروين لـــمؤشرات نوعية الحياة علي منظور الإيكولوجيا البشرية (human ecology) الذي يرى أن الإنسان يعتمد علي بيئته الطبيعية، وأن الحياة الاجتماعية تتحدد وتتشكل إلي درجة ما بعوامل إيكولوجية مثل الموارد الطبيعية وخصائص السكان والتكنولوجيا الاجتماعية والنظام الاقتصادي الذي يشبع الحاجات الأساسية للناس. بالإضافة إلي هذا أن النشاط الاجتماعي عادة ما يستهدف تحقيق أهداف تعكس قيم ومصالح الأفراد. ولهذا فإن دراسة التقويم أولا يجب أن تعكس كلا من الأوضاع الإيكولوجية السائدة في المجتمع والأهداف والمصالح الاجتماعية وثانياً يجب أن تنظر إلى المجتمع كنسق اجتماعي يحاول حل المشكلات التي تحدث نتيجة لتغير البيئة أو التكنولوجيا مما يؤدي إلي اضطراب في

العمليات الاجتماعية وفي الترتيبات الاجتماعية، وهذا بدوره يؤدي إلي رد فعل جماعي للتكيف مع هذه المشاكل والتي تنتهي عادة بفعل إيجابي أو سلبي ضد العوامل التي سببتها.

بالرغم من أن هذا الإطار النظري والنموذج الذي يقدمه الباحثان لدراسة التقويم القبلي كما تبدو في شكل رقم (١) إلا أنه بالإمكان استخدامه في دراسة التقويم البعدي كذلك. هذا النموذج يقدم إطارا نظريا لاستخدام مؤشرات نوعية الحياة في دراسة التقويم القبلي. فالمدخلات في هذا النموذج تشمل الاختراعات والتغيرات في البيئة مثل ظهور كميات كبيرة من النفط والقرارات الحكومية والمشاريع التنموية، وتشمل قيم ومصالح الناس الذين سيتأثرون بهذه المستجدات.

هذا وسيكون لهذه المدخلات تأثير مباشر على عاملين أساسيين، هما الاقتصاد والسكان، وتأثير غير مباشر على البناء الاجتماعي والخدمات العامة ومستوي الرفاهية الاجتماعية. هذه التأثيرات والتغيرات كذلك يمكن أن تكون سببا في ظهور مشكلات اجتماعية تؤثر على نوعية الحياة في المنطقة. كما يمكن أن تؤدي إلي ردود فعل جماعي للمواطنين الذين يعيشون في المنطقة. وهي ردود فعل تتأثر بقيم الجماعة ومصالحها. في النهاية نجد أن هذه المخرجات يمكن أن تعمل مرة أخري للتأثير علي العوامل التي كانت سببا لهذه التغيرات لإبقائها أو تغييرها أو تعديلها.

شكل رقم (١)



يقدم هذا النموذج العام للتقويم القبلي إطارا نظريا لتكامل منهجية البحث، ولكن لا يقدم لنا تفصيلا لعوامل نوعية الحياة وكيفية قياسها والترابط الموجود بينها. ولذلك تبقى الخطوة المطلوبة هي تقديم مجموعة من العوامل التي تصلح أن تكون مؤشرا ت لنوعية الحياة.

إن مفهوم نوعية الحياة ليس له معني متفق عليه من الجميع ولا يشير إلا إلي المعني الغامض الذي يشير إلي الرفاهية العامة. ومن مراجعة الأدبيات حول مؤشرات نوعية الحياة نجد عدة محاولات لتعريفها. ولكن علينا أولا أن نبدأ بأن نلاحظ بأن كل تصورات نوعية الحياة تشير بشكل ما إلي ما يعتبره الناس مهما في حياتهم. باختصار أن الناس وحدهم هم الذين يحددون العوامل التي تدخل في تكوين هذه المؤشرات ولا يجب أن يحددها الخبراء أو الصفوة في المجتمع وحدهم. ثانياً فكرة نوعية الحياة عند الناس مختلطة بقيمهم المعيارية حول ما هو جيد وما هو صواب في الحياة. لذلك ليست هناك حاجة لإيجاد تعريف واحد لنوعية الحياة ما دام معناها نسبياً.

إن الهدف من هذه المناقشة هو أن نقدم منهجية لاستخدام مؤشرات نوعية الحياة في دراسة التقويم، ولذلك سيقتصر اهتمامنا بنوعية الحياة الاجتماعية ومدى تأثرها بالمشروعات والبرامج. ومن مراجعة أدبيات الموضوع فقد حصر اوسلن وموروين ٥٠ عاملا أو خاصية اعتبراها مكونا أساسيا لنوعية الحياة. ومن ثم يجب أن تستخدم في عملية تقويم المشروعات أو البرامج. هذه العوامل مصنفة في خمس مجموعات تعتبر مؤشرات وهي: السكان والاقتصاد والبناء الاجتماعي والخدمات العامة والرفاهية الاجتماعية. كذلك حددا خمسة عوامل تمثل رد فعل المواطنين الجماعي على الآثار الاجتماعية التي تؤثر على مجتمعهم المحلي. ورد الفعل الجماعي هذا يقصد به الجهود التي تبذل لإبقاء نوعية الحياة على مستواها أو العمل على رفعها في المجتمع المحلي. بالإضافة إلي ذلك لابد من دراسة وجمع بيانات حول طبيعة المشروع أو البرنامج والقيم والمصالح العامة والعوامل الخارجية الأخرى والتي قد لا تدخل في تصورهما للمؤشرات الاجتماعية لنوعية الحياة.

يقاس كل عامل من عوامل نوعية الحياة ورد الفعل الجماعي عن طريق مؤشر قياسي مركب من علي الأقل من مؤشرين إمبريقيين. فالمؤشر القياسي المركب لاستقرار الجيرة مثلا مكون من مؤشرين إمبريقيين وهما متوسط شغل كل المساكن في المجتمع المحلي ونسبة المالكين لمسكنهم في المنطقة.

إن الدرجة التي علي مؤشر نوعية الحياة في أي وقت من الأوقات في مجتمع ما، يمكن الحصول عليها بتحويل القيمة الملاحظة لكل عامل من العوامل إلي قيمة قياسية تعبر عن الدرجة التي تقترب أو تبتعد فيها عن القيمة المفضلة، ثم نحسب المتوسط لهذه الدرجات القياسية للعوامل كلها. إن الدرجة المفضلة لكل عامل من العوامل يمكن أن تحدد إما عن طريق مجموعة من الخبراء (فمثلا معدل طبيب لكل ألف من السكان) أو عن طريق مجموع السكان.

القيمة المفضلة لمثل هذه المؤشرات تقع بين درجة عليا ودرجة سفلي والحصول علي درجة خارج ما بين هاتين الدرجتين يصبح لا معنى له، ونادرا إن لم يكن مستحيلا أن نواجه حالات تقترب من الدرجة السفلي أو العليا. دعنا الآن نري كيف نحسب الدرجة القياسية للمؤشر كالتالي:

الدرجة القياسية للمؤشر = ١ – القيمة الملاحظة للمؤشر – القيمة المفضلة مقسومة علي القيمة المفضلة.

دعنا الآن نحسب الدرجة القياسية لعامل من العوامل كمثال افتراضي مكون من مؤشرين امبريقيين، ونحسب الدرجة القياسية لكل منها: القيمة الملاحظة ١٥ والقيمة المفضلة ١٠ ولذلك الدرجة القياسية للمؤشر هي ٥٠٪ والقيمة الملاحظة للمؤشر الثاني ٥٠ والقيمة المفضلة٦٠ ولذلك الدرجة القياسية للمؤشر هي ٨٣٪. ونحسب المتوسط الحسابي لدرجتي المؤشرين القياسيين وبذلك نحصل علي الدرجة القياسية للعامل

المؤشر الامبريقي الأول ١– ١٥ –١٠ مقسومة علي ١٠ = ٥٠٪

المؤشر الامبريقي الثاني ١–٥٠–٦٠ مقسومة علي ٦٠ = ٨٣٪

كل هذه المؤشرات صيغت بطريقة إيجابية نحو نوعية الحياة، وذلك مثل مؤشر استقرار الجيرة الذي يعني أن استقرار الجيرة يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق نوعية حياة أفضل. وهنالك بعض العوامل التي من الواضح أنها تسهم في رفع مستوى نوعية الحياة مثل عدم وجود جريمة في المجتمع. وهذا يعني أن كلما زادت درجة المؤشر كلما كانت نوعية الحياة أفضل.

إن لكل عامل من عوامل المؤشر يوجد مؤشر إمبريقي أو أكثر وذلك لقياس العامل الذي في النهاية سيدخل في قياس المؤشر.

هذه المؤشرات الامبريقية صيغت بطريقة تتطلب إجابة كمية أو كيفية. ولكن يجب أن نشير إلى أن قائمة المؤشرات والعوامل يجب أن تؤخذ علي أنها غير نهائية بل يجب تعديلها حسب المجتمع المحلي. ونقدمها هنا كمثال لكيفية الحصول علي معلومات يمكن استخدامها لقياس نوعية الحياة.

كل المحاولات السابقة تعطي للعوامل التي تكون المؤشرات وزنا متساويا وبالتالي تجمع الدرجات للحصول علي درجة تمثل متوسط هذه العوامل. هذه الطريقة تفترض أن كل العوامل متساوية في درجة مساهمتها في إيجاد درجة نوعية الحياة ولكن هذا الافتراض من الصعب الاقتناع به. ولذلك فأن الحل هو أن نعطي وزنا مختلفا لهذه العوامل وذلك عن طريق معرفة وزن العامل من مجموعة من الأفراد الذين يمثلون مختلف القطاعات والفئات في العمر والتعليم والمهنة ومن بعض المتخصصين مثل المخططين والمتخصصين في العلوم الاجتماعية وقادة المجتمع المحلي من موظفين وأصحاب أعمال حرة وتنظيمات مختلفة.

إن الوزن الذي يعطي للعامل يتراوح بين -٥ وهي تمثل الدرجة العليا السلبية و+٥ وهي تمثل الدرجة العليا الإيجابية مرورا بنقطة الصفر التي تمثل النقطة المحايدة. وللحصول علي الدرجة النهائية لأي عامل من العوامل تضرب الدرجة التي حصل عليها في الدرجة التي تمثل وزنه وبجمع درجات العوامل كلها نحصل علي درجة تعتبر

مؤشرا قياسيا مركبا لنوعية الحياة. فمثلا إذا كان استقرار الجيرة قد أعطي وزنا يساوي ٣ درجات فأن نتيجة الدرجة بعد الوزن تكون ٠٦٦٥ مضروبة في ٣÷٢.

هذه الدرجة يمكن أن تجمع مع بقية الدرجات الموزونة للعوامل الأخرى لتعطينا مؤشرا قياسيا مركبا.

استخدام مؤشرات نوعية الحياة وبحوث التقويم القبلي:

الهدف من تكوين مؤشرات نوعية الحياة هي أن تقدم لنا مؤشرات قياسية للتأثيرات التي قد ترجع لمشروع أو برنامج أو سياسة معينة. فقبل أن نتنبأ بشيء من الدقة احتمال وقوع تأثيرات معينة لأي مشروع أو برنامج علينا أن ندرس الماضي والحاضر مستخدمين مؤشرات نوعية الحياة. وبالتالي سوف نقف علي التغيرات التي يمكن أن تحدث في كل مؤشر من هذه المؤشرات بين الزمن (١) قبل تنفيذ المشروع والزمن (٢) بعد تنفيذ المشروع وفي بعض الأحيان في أزمنة أخري لاحقة كما هو في شكل رقم (٢).

بالإضافة إلى ذلك نريد أن نحدد التغيرات المتوقعة التي ترجع للمشروع أو البرنامج والتغيرات التي يتوقع حدوثها نتيجة لظروف أو اتجاهات لتغيرات متوقعة ليس لها علاقة بالمشروع.

شكل رقم (٢)

مؤشر أ في زمن (١) ---- بدون وجود المشروع ----- مؤشر أ في زمن (٢)

مؤشر أ في زمن (١) ----- المشروع ------------- مؤشر أ في زمن (٢)

الصعوبة الأساسية في هذا النموذج هي تقدير القيم الافتراضية للمؤشر في الزمن (٢) وذلك بدون وجود المشروع أو البرنامج. هناك طرق لتقدير ذلك تقريبيا وهي:

أولاً: إذا كان هناك اتجاه للتغير متوفراً خلال السنوات الأخيرة التي تسبق

المشروع يمكن أن نتنبأ بالتغير الذي يحدث في زمن (٢) خاصة إذا كانت الفترة الزمنية المعنية ليست طويلة.

ثانياً: نحاول أن نجد مجتمعا محليا آخر مماثلا له في عدد كبير من المتغيرات و لم ينفذ به المشروع وبذلك قيمة المؤشر في الزمن (٢) في هذا المجتمع المحلي تؤخذ كتقدير للتغيرات التي لا علاقة لها بالمشروع في المجتمع المحلي الذي أقيم به المشروع.

ثالثاً: يمكن استخدام المتوسط القومي في الزمن (٢) ونقارن بينه وبين قيمة المؤشر في المجتمع المحلي الذي نفذ به المشروع.

هذه الإجراءات التي سبق وصفها مناسبة لدراسة الآثار المباشرة وهي التغيرات السكانية والاقتصادية والتي تعتبر متصلة بالمشروع. أما فيما يخص العوامل الثلاثة الأخرى وهي البناء الاجتماعي والخدمات العامة والرفاهية الاجتماعية ورد الفعل الجماعي فالباحث يملك مرونة منهجية تسمح له بدراسة العلاقة السببية بين التغيرات السكانية والاقتصادية وبقية العوامل بعيدا عن تأثيرات المشروع أو البرنامج في مجتمعات محلية أخري.

إن الهدف الرئيسي لدراسات وبحوث التقويم القبلي هو تحديد نمط واتجاه وقوة العلاقة السببية التي توجد بين المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع. فالبحث عليه أن يجيب علي مجموعة أسئلة وهي: **أولاً**: ما هي المتغيرات التي لها علاقة متبادلة ؟ **وثانياً**: ما هو اتجاه العلاقة السببية **وثالثاً**: ما هي قوة العلاقة معبراً عنها بمعامل انحدار ورابعا: ما هي التغيرات التي قد تحدث في زمن لاحق لهذه العملية.

بالرغم من أن البحوث في العلوم الاجتماعية تستطيع أن تجيب علي السؤال الأول وهناك بدايات لجهود هامة في اتجاه الإجابة على السؤالين الثاني والثالث، فإن الباحث يمكن أن يتغلب على هذه المحدودية للعلوم الاجتماعية. إذ يمكن للباحث أن يحدد نمطاً افتراضياً للعلاقة السببية مستنبطاً من النموذج النظري الذي يستخدمه ثم يسأل السؤال التالي:

إذا كانت العلاقة السببية الافتراضية صحيحة وحقيقية، فما هو نوع التأثيرات المتوقعة لمشروع معين على نوعية الحياة الاجتماعية في المجتمع المحلي.

التنبؤ بالآثار الاجتماعية:

الهدف النهائي لعملية التقويم هي تحسين قدرتنا علي التنبؤ بالتأثيرات المحتملة لأي مشروع أو برنامج أو سياسة مقترحة.والطريقة المعتادة للوصول لهذه التنبؤات معتمدة علي استشراف المستقبل ومعرفة اتجاه التغير ثم نضيف عليها ما نتوقعه من تأثيرات للمشروع أو البرنامج. ميزة استخدام مؤشرات نوعية الحياة هي أنها تمكن الباحث من استخدام نموذج ديناميكي يمكنه من التنبؤ بتأثيرات المشروع علي النموذج بكامله كما هو في شكل رقم (٣). فعندما نستطيع أن نحدد التأثير السببي لكل متغير علي كل متغير آخر في النموذج فإنه بالإمكان أن نتعرف علي التغيرات التي يمكن أن تنتج عن أي تغير محدد في النموذج. بالرغم من أن هذا النموذج يعتبر ديناميكيا إلا انه لا يمكن أن يتنبأ تنبؤاً تاماً بالمستقبل، حيث لا يمكن الأخذ في الاعتبار الأحداث المستقبلية غير المنظورة التي يمكن أن تغير من النموذج بطريقة غير متوقعة. ولكن في الحالات العادية نجد أن استخدام هذا النموذج يزيد من قدرتنا علي التنبؤ بالتأثيرات الاجتماعية المتوقعة للمشاريع والبرامج.

إن القيام بتحليل هذا النموذج الديناميكي كنسق يتطلب من الباحث تصميم النموذج بطريقة تتضمن كل المتغيرات التي يمكن للمشروع من خلالها أن يؤثر في نوعية الحياة للمجتمع المحلي. ويجب أن نأخذ هذا النموذج كمثال يمكن تعديله عند تطبيقه حسب المواقف الواقعية. وبصفة عامة يمكن القول أن استخدام مثل هذا النموذج يعتبر وسيلة أفضل للتنبؤ بتأثيرات المشاريع أو البرامج المقترحة.

النموذج في شكل (٣) يبدأ بنطاق ومدة المشروع يضاف إليها عددا من الظروف الموجودة في المنطقة، ومنها: حجم وتوزيع السكان وخصائصهم الأخرى وتوفر اليد العاملة المؤهلة والمساكن الشاغرة والخدمات العامة والقيم والمصالح

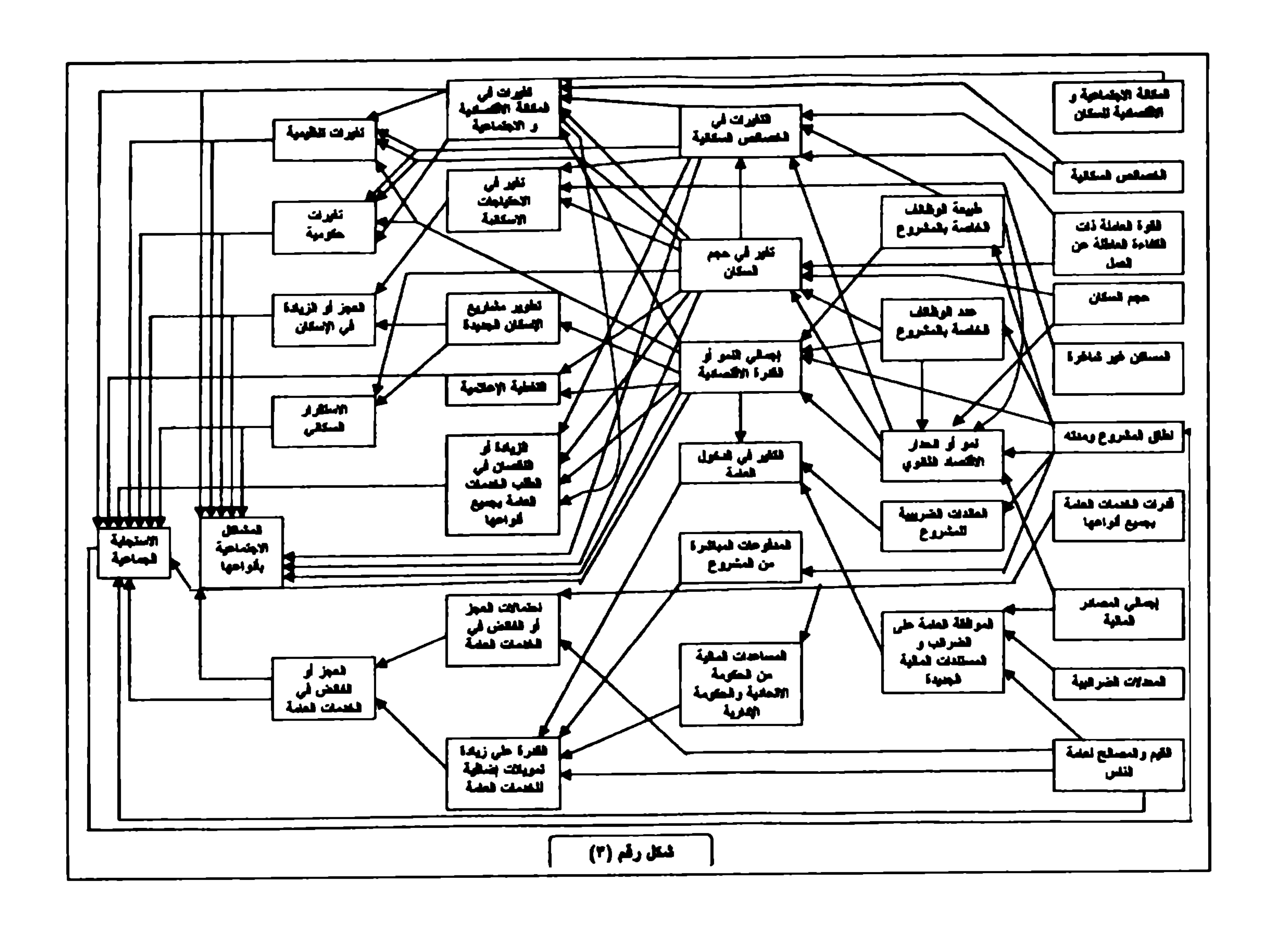
السائدة في المنطقة. أن التأثيرات المباشرة للمشروعات تضمن عدد وطبيعة الوظائف التي سيوفرها المشروع وكذلك الفوائد الاقتصادية غير المباشرة وزيادة السكان والتغير في خصائص السكان.

تحتوي قائمة التأثيرات غير المباشرة للمشروع علي البناء الاجتماعي والخدمات العامة والرفاهية الاجتماعية. فعوامل البناء الاجتماعي تتضمن تغيرات في توزيع المهن والتعليم والدخل للسكان في المنطقة، بالإضافة إلي توفر السكن والتغير في استقرار الجيرة وعدد الروابط والجمعيات الأهلية ووسائل الإعلام. أما عامل الخدمات العامة فيحتوي علي الخدمات العامة كالتعليم والصحة والصحة العامة والنقل العام وخدمات الشرطة وإطفاء الحريق والخدمات الاجتماعية والترفيهية وغيرها من الخدمات. كذلك تتضمن قائمة بالمشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تنتج عن المشروع مثل الجريمة وانحراف الأحداث والتفكك الأسري والبطالة والفقر والعنف.

أما رد الفعل الجماعي الذي قد يثار نتيجة لهذه الأوضاع الجديدة فإنه قد يأخذ شكل عمل تقوم به المنظمات المدنية والسياسية سواء علي مستوي الأفراد أو علي مستوي الجماعات مما يدفع لمزيد من البرامج والخطط.

عندما يصمم النموذج وتحلل المعلومات الكمية فستكون لدينا معلومات شاملة تمكننا من التنبؤ بالتأثيرات المستقبلية وتبين لنا العملية التي من خلالها تحدث التغيرات في النموذج بكامله.

إلا أن هذا لا يقدم لنا الإجابة علي السؤال النهائي لعملية التقويم والذي يواجهه صانعوا القرار. وهو: هل المشروع المقترح يسهم في رفع أو خفض نوعية الحياة الاجتماعية؟ فصانعوا القرار عندما يتخذون قرارهم فأنهم يأخذون في الاعتبار مقدار التغير نتيجة للمشروع وطبيعته ومجمل الظروف التي من المحتمل أن توجد بعد التغير. المعلومات التي يوفرها الباحث تمكن صانعي القرار من تقويم المشروع تقويما شاملاً يساعد في عملية اتخاذ القرار لتنفيذ المشروع أو تعديله أو عدم تنفيذه.



المكانة الاجتماعية و الاقتصادية للسكان
الخصائص السكانية
القوة العاملة ذات الكفاءة العاطلة عن العمل
حجم السكان
المساكن غير شاغرة
نطاق المشروع ومدته
قدرات الخدمات العامة بجميع أنواعها
إجمالي المصادر المالية
المعدلات الضرائبية
القيم والمصالح لعامة الناس
طبيعة الوظائف الخاصة بالمشروع
عدد الوظائف الخاصة بالمشروع
نمو أو انحدار الاقتصاد القاعدي
العائدات الضريبية للمشروع
الموافقة العامة على الضرائب و المستندات المالية الجديدة
التغيرات في الخصائص السكانية
تغير في حجم السكان
إجمالي النمو أو القدرة الاقتصادية
التغير في المداخيل العامة
المدفوعات المباشرة من المشروع
المساعدات المالية من الحكومة الاتحادية والحكومة الإقليمية
تغيرات في المكانة الاقتصادية و الاجتماعية
تغير في الاحتياجات الإسكانية
تطوير مشاريع الإسكان الجديدة
التغطية الإعلامية
الزيادة أو النقصان في الطلب الخدمات العامة بجميع أنواعها
احتمالات العجز أو النقص في الخدمات العامة
القدرة على زيادة تمويلات إضافية للخدمات العامة
تغيرات التقليدية
تغيرات حكومية
العجز أو الزيادة في الإسكان
الاستقرار السكاني
العجز أو النقص في الخدمات العامة
المشاكل الاجتماعية بأنواعها
الاستجابة الجماعية

شكل رقم (٣)

استخدام مؤشرات نوعية الحياة في التقويم البعدي:

يمكن استخدام مؤشرات نوعية الحياة في بحوث التقويم البعدي بتصميماته المختلفة. ففي التصميم التجريبي بأنواعه المختلفة تتم المقارنة بين مؤشرات نوعية الحياة للمجتمع المحلي الذي أقيم به المشروع أو البرنامج بعد تنفيذه بمجتمع محلي مماثل لم يتعرض لتأثير المشروع. الفرق بين المجتمعين فيما يخص قيمة مؤشرات نوعية الحياة يمكن إرجاعه لتأثير المشروع أو البرنامج.

وينطبق هذا علي كل التصميمات التي تستخدم جماعة تجريبية وجماعة ضابطة بمختلف أنواعها، ولكن في كثير من الأحيان لاتتوفر للباحث عمليا إمكانية اختيار جماعة ضابطة يمكن مقارنتها بالجماعة التجريبية، حيث يقوم التصميم علي دراسة الحالة الواحدة التي تهدف إلي قياس نتائج المشروع أو البرنامج في المجتمع المحلي. يواجه الباحث في هذه النوع من الدراسة مشكلات منهجية تتمثل في التالي:

أولاً: ليس لدى الباحث قيمة مؤشرات نوعية الحياة للمجتمع المحلي قبل تنفيذ المشروع وبالتالي لا يستطيع معرفة التغيرات التي طرأت علي المجتمع المحلي.

ثانياً: لايستطيع الباحث أن يحدد التغيرات التي ترجع للمشروع أو البرنامج والتغيرات التي يمكنأن تقع نتيجة لظروف أخري أو نتيجة لاتجاهات التغير التي ليس لها علاقة بالمشروع.

الصعوبة الأساسية في مثل هذا التصميم هي تقدير القيمة الافتراضية لمؤشر نوعية الحياة في الوقت السابق علي تنفيذ المشروع. إلا انه هناك عدة طرق يمكن أن يختار من بينها الباحث وذلك للوصول إلي تقدير لقيمة مؤشر نوعية الحياة في الوقت السابق علي تنفيذ المشروع منها:

أولاً: إذا كان اتجاه التغير متوفراً في خلال السنوات الأخيرة الماضية، يمكن للباحث أن يقدر قيمة مؤشر نوعية الحياة في الزمن السابق مباشرة لتنفيذ المشروع أو البرنامج، وبمقارنته بقيمة مؤشر نوعية الحياة لمجتمع الدراسة بعد تنفيذ المشروع

أو البرنامج، يتمكن الباحث من تحديد نتائج المشروع أو البرنامج.

ثانياً: يحاول الباحث أن يجد مجتمعا محليا آخر مماثلاً في عدد من المتغيرات للمجتمع المحلي الذي يقوم بدراسته ولم ينفذ به المشروع ويحصل علي قيمة مؤشرات نوعية الحياة فيه، وبذلك يعتبر قيمة مؤشرات نوعية الحياة في هذا المجتمع المحلي تشتمل علي التغيرات التي لا علاقة لها بالتغيرات التي ترجع للمشروع. وبالتالي بمقارنتها بقيمة مؤشرات نوعية الحياة في مجتمع الدراسة يستطيع أن يحدد أن الفرق بينهما يرجع لتأثير المشروع أو البرنامج فقط.

ثالثاً: يمكن استخدام المتوسط القومي لحساب قيمة مؤشر نوعية الحياة في مجتمع الدراسة في الزمن السابق علي تنفيذ المشروع وبمقارنته بقيمة مؤشر نوعية الحياة بعد تنفيذ المشروع أو البرنامج يمكن أن نحدد نتائج المشروع أو البرنامج علي مجتمع الدراسة.

إن محاولة تكوين مؤشرات نوعية الحياة كمؤشرات كمية وقياسية تعتبر خطوة هامة في تقدم بحوث التقويم من الناحية المنهجية والنظرية وفي تطور اسهام علم الاجتماع في عملية صياغة السياسات واتخاذ القرارات.

ملحق: مؤشرات وعوامل نوعية الحياة

السكان: (Population)

١- حجم السكان في المجتمع المحلي

أ- عدد السكان.

٢- النمو السكاني في المجتمع المحلي

أ- النمو الطبيعي للسكان في السنة.

ب- النمو نتيجة للهجرة للمنطقة.

٣- نسبة النمو السكاني في المنطقة

أ- النسبة السنوية للنمو السكاني للمنطقة خلال العشر سنوات الماضية.

٤- درجة التحضر في المجتمع المحلي

أ- نسبة الذين يعيشون في مدينة عدد سكانها أكثر من ٣٠ ألف نسمة إلى عدد السكان الكلي.

٥- كثافة السكان في المجتمع المحلي

أ- عدد الأفراد للكيلو متر المربع الواحد.

٦- تركز السكان في البلاد ككل

أ- نسبة الذين يسكنون في المدن في البلاد ككل.

٧- الإعالة القائمة على العمر في المجتمع المحلي

أ- نسبة السكان أقل من ١٨ سنةوأكبر من ٦٥ سنة.

٨- التوزيع النوعي للسكان في المجتمع المحلي

أ- نسبة الذكور للإناث في المنطقة.

٩- التوزيع الاثني والعرقي للسكان في المجتمع المحلي

أ- عدد أفراد الأقليات إذا وجد.

١٠- حجم الأسرة

أ- متوسط عدد أفراد الأسرة في المنطقة.

الاقتصاد: (Economy)

١- فرص العمل

أ- نسبة الوظائف غير الماهرة الخالية.

ب- نسبة الوظائف شبه الماهرة الخالية.

ج- نسبة الوظائف الماهرة الخالية.

د- نسبة الوظائف المكتبية الخالية.

ه - نسبة الوظائف الإدارية القيادية الخالية.

و- نسبة الوظائف المهنية الخالية.

٢- توزيع الوظائف

أ- نسبة الوظائف غير الماهرة المتوفرة.

ب- نسبة الوظائف شبه الماهرة المتوفرة.

ج- نسبة الوظائف الماهرة المتوفرة.

د- نسبة الوظائف المكتبية المتوفرة.

ه- نسبة الوظائف الإدارية القيادية المتوفرة.

و- نسبة الوظائف المهنية المتوفرة.

٣- نمو الناتج الإجمالي للمنطقة

أ- الدخل الإجمالي للمنطقة في السنة.

٤- نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة

أ- النسبة السنوية للنمو في الدخل للسنوات العشر الماضية للمنطقة.

٥- مستوى التشغيل في المنطقة

أ- نسبة العاملين من القوى العاملة.

٦- المشاركة في العمل

أ- نسبة النساء العاملات في القوى العاملة.

ب- نسبة العاملين والعاملات الذين فوق سن ٦٥ في القوي العاملة.

٧- قيمة الممتلكات

أ- تقدير القيمة الحقيقية للممتلكات.

ب- تقدير الممتلكات الخاصة.

٨- دخل المنطقة من الحكومة

أ- مقدار المساعدات الحكومية.

٩- مستوى الأسعار

أ- المؤشر المركب القياسي للأسعار للمنطقة.

١٠- واردات الحكومة المحلية

أ- واردات جميع الوحدات الإدارية والخدماتية للحكومة المحلية.

البناء الاجتماعي: (Social Structure)

١- المستوي التعليمي

أ- المتوسط التعليمي لسكان المنطقة فوق ٢٥ سنة.

٢- المركز الاجتماعي الاقتصادي

أ- متوسط المركز المهني للعمالة في لمنطقة.

ب- متوسط دخل الأسرة في المنطقة.

٣- توفر السكن

أ- عدد المساكن الشاغرة لكل ١٠٠٠ من السكان.

٤- مساحة السكن

أ- متوسط مساحة السكن للشخص الواحد.

ب- نسبة المساكن المستقلة للعائلة الواحدة.

٥- استقرار السكني

أ- متوسط مدة السكن.

ب- متوسط المساكن المملوكة لساكنيها.

٦- وسائل الإعلام

أ- توزيع الصحف الإجمالي للفرد الواحد.

ب- عدد القنوات التلفزيونية في المنطقة.

٧- عدد الروابط والمؤسسات

أ- عدد الروابط والمؤسسات لكل شخص.

٨- المشاركة في الروابط المهنية

أ- عدد المشتركين في الروابط المهنية.

٩- المشاركة السياسية

أ- أنواع المشاركة.

١٠- حجم الحكومة المحلية

أ- عدد الموظفين بالحكومة المحلية.

ب- إجمالي الميزانية للبرامج المختلفة في المنطقة.

الخدمات العامة: (Public Services)

١- التعليم العام

أ- متوسط حجم الفصل الدراسي.

ب- متوسط معدل عدد الطلاب لكل مدرس.

ج- متوسط المصروفات علي التعليم بالنسبة للطالب.

د- متوسط المستوى الدراسي للمدرس.

٢- الرعاية الصحية

أ- عدد الأسرة في المستشفيات لكل ١٠٠٠ نسمة.

ب- نفقات المستشفيات في السنة بالنسبة للفرد.

ج- عدد العيادات النفسية لكل ١٠٠٠ نسمة.

د- عدد أطباء الأسنان لكل ١٠٠٠ نسمة.

هـ- عدد الأطباء النفسيين لكل ١٠٠٠ نسمة.

٣- الصحة العامة

أ- مجموع ما يصرف علي الصحة العامة في السنة بالنسبة للفرد.

ب- عدد الذين يشتغلون في الصحة العامة لكل ١٠٠٠ نسمة.

ج- عدد الذين يشتغلون بالنظافة العامة لكل ١٠٠٠ نسمة.

٤- الحماية من الحرائق

أ- عدد العاملين في الإطفاء والحماية من الحرائق.

ب- مجموع ما ينفق علي الحماية من الحرائق.

٥- حماية الشرطة

أ- عدد أفراد الشرطة لكل ١٠٠٠ نسمة.

ب- مجموع ما ينفق علي الشرطة لكل ١٠٠٠ نسمة.

ج- عدد الحالات التي تم فيها القبض علي الجناة في الحالات الجنائية.

٦- المواصلات العامة

أ- مجموع ما ينفق علي المواصلات العامة في السنة لكل فرد.

ب- عدد الأميال التي تغطيها المواصلات العامة لكل شخص.

ج- عدد الحافلات لكل فرد.

٧- الخدمات القانونية

أ- عدد المحامين لكل ١٠٠٠ نسمة.

ب- إجمالي الميزانية الخاصة بالخدمات القانونية بالنسبة للفرد.

ج- متوسط القضايا الجنائية شهرياً.

د- متوسط القضايا المدنية شهرياً.

٨- الخدمات الاجتماعية

أ- عدد المهنيين في الموسسات الاجتماعية لكل ١٠٠٠ نسمة.

ب- إجمالي ميزانية الخدمات الاجتماعية في السنة لكل فرد.

٩- الخدمات الترفيهية

أ- عدد دور السينما والمسارح لكل ١٠٠٠ نسمة.

ب- مساحة الحدائق والمنتزهات لكل ١٠٠٠ نسمة.

ج- مجموع ما ينفق علي الحدائق والمنتزهات لكل فرد.

د- مجموع ما تنفقه الدولة على الحدائق والمنتزهات لكل فرد.

١٠- الخدمات الثقافية

أ- عدد الكتب في المكتبات العامة لكل فرد.

ب- مجموع ما تنفقه الدولة علي المتاحف لكل فرد.

ج- الرفاهية الاجتماعية.

١١- انخفاض الجريمة والانحراف

أ- عدد الجرائم العنيفة لكل ١٠٠٠ نسمة.

ب- عدد الجرائم ضد الممتلكات لكل ١٠٠٠ نسمة.

ج- عدد الانحرافات الخطيرة لكل ١٠٠٠ نسمة.

د- انخفاض استهلاك الكحول والمخدرات.

ه- عدد الذين يعالجون من الإدمان علي الكحول أو المخدرات لكل ١٠٠٠نسمة.

و- عدد المنخرطين في برامج التأهيل من الكحول أو المخدرات لكل ١٠٠٠نسمة.

١٢- انخفاض معدل المرض

أ- انخفاض معدل الأمراض الجسمية والعقلية.

ب- عدد الذين يدخلون المستشفيات لكل ١٠٠٠ نسمة للعلاج من أمراض جسمية أو عقلية.

ج- عدد الأيام التي لايتمكن أصحابها من العمل لكل ١٠٠٠٠ نسمة.

د- نسبة الانتحار لكل ١٠٠٠ نسمة.

١٣- تقلص معدل التفكك الأسري

أ- عدد حالات الطلاق لكل ١٠٠٠ نسمة.

ب- نسبة الأسر بعائل واحد لمجموع الأسر.

١٤- انحسار معدل التحيز العرقي أو النوعي

أ- معدل العاطلات للعاطلين.

ب- معدل دخل النساء العاملات للعاملين.

١٥- معدلات صعوبات التعليم

أ- نسبة الفاقد من التعليم لكل ١٠٠٠ نسمة.

ب- معدل الأمية لكل ١٠٠٠ نسمة.

١٦- انخفاض صعوبات الحصول على وظيفة

أ- نسبة دوران العمالة في السنة.

١٧- انخفاض معدل الفقر

أ- نسبة العائلات التي تحت خط الفقر.

ب- نسبة العائلات التي تستلم مساعدات اجتماعية.

ج- نسبة المساكن غير الصحية.

د- نسبة المساكن التي لاتتمتع بمجاري ومياه.

١٨- انحسار الشغب العام

أ- عدد حالات الشغب الجماعي في السنة.

ب- عدد حالات الوفاة نتيجة للشغب العام في السنة.

ج- قيمة الممتلكات التي تتلف نتيجة للشغب العام في السنة.

الباب السادس

دراسات في تقويم المشروعات الاجتماعية

- إعادة التوطين الإجبارية والتنمية.
- توطين البدو في دولة الإمارات.
- السدود والناس والتنمية

الباب السادس

إعادة التوطين الإجبارية والتنمية

لبعض المشاريع آثار اجتماعية سلبية فهل يمكن تفاديها؟

ميكايل . م سيرنيا M. Cernea.Michael

كثيراً ما تجبر مشاريع التنمية الناس على ترك دورهم وجماعاتهم المحلية، وتعرضهم لمشاق اقتصادية واجتماعية. ويحدث هذا مثلاً حين تحول السدود الكهرومائية مناطق مأهولة إلى خزانات مياه، أو تشق الطرق الرئيسية عبر المزارع، أو تحل الهياكل الحضرية الجديدة محل المساكن المزدحمة، أو تقام الموانئ في مواقع قرى صيد الأسماك.

وترحيل السكان المشردين مهمة رهيبة، سواء من حيث تعقدها أو نطاقها ، فسيرحل نحو ٧٠٠٠٠ شخص نتيجة إقامة سد نارمادا ساردار ساروفار في جوجارات بالهند و٥٥٠٠٠ شخص نتيجة إقامة سد سيراتا للطاقة المائية في إندونيسيا. وفي شانغهاي ستؤدي إقامة شبكة مجاري بالغة الأهمية للمدينة إلى هدم المساكن والمحلات والمباني العامة ، وترحيل ١٥٠٠٠ شخص. وفي توجو أدى خزان نانجبيتو مؤخراً إلى ترحيل ١٠٠٠٠ شخص. ويقدر عدد من سيتم ترحيلهم نتيجة ٤٠ مشروعاً وافق البنك الدولي عل تمويلها في مجالات الزراعة والقوى الكهربية في الأعوام المالية ١٩٧٩- ١٩٨٥ بما لايقل عن ٦٠٠٠٠٠ شخص في ٢٧ بلداً.

ولعل إعادة التوطين الإجبارية هي أكبر عنصر غير مرغوب في بناء السدود في

كل أنحاء العالم، لأنها كثيراً ما تؤدي إلى إفقار من يجري ترحيلهم ، وتدمر أصولاً إنتاجية ، وتمزق النسيج الاجتماعي. وقد وجدت الأبحاث أن إعادة التوطين الإجبارية يصحبها كذلك ازدياد التوتر الاجتماعي وارتفاع نسبة الأمراض والوفيات. وتفاقم تدهور البيئة بما في ذلك من ضياع الغابات والمراعي - إذا لم تكن الأماكن التي يرحل إليها الناس قادرة على إعالة كل من السكان الذين يعيشون فيها أصلاً والوافدين الجدد.

ورغم أن إعادة التوطين الإجبارية ليست أمراً مرغوباً ، وأن تنفيذها بالغ الصعوبة ، فإن المشاريع التي تجعلها حتمية عادة ما تكون ذات أهمية حاسمة للتنمية الوطنية أو الإقليمية. وحين تتناقض المصالح العاجلة للمجموعات المحلية المتأثرة بمثل هذه المشاريع بالمصالح الوطنية الآجلة ، فإن الأخيرة هي التي تسود عادة. ومن ثم فإن اتخاذ خطوات مانعة ومخففة في بداية المشروع أمر أساسي للتقليل من الآثار السلبية لإعادة التوطين الإجبارية، وللتوفيق بين المصالح المتناقضة. ولأن من النادر أن يكون من يتحملون آثار إعادة التوطين هم الذين يحصلون على أكبر منافع المشروع، فإن على واضعي السياسة في البلدان المقترضة ومخططي المشاريع أن يتيحوا للسكان المعاد توطينهم فرصاً للاستقرار من جديد ، ولتحسين طاقاتهم الإنتاجية السابقة ومستويات معيشتهم.

البنك الدولي وإعادة التوطين :

كثيراً ما عاب معالجة إعادة التوطين في مشاريع التنمية في الستينات والسبعينات نقص التخطيط الاجتماعي وعدم كفاية الموارد المالية والتقنية. وكثيراً ما أغفلت إعادة التوطين في تصميم المشروع الرئيسي ، والتالي في ترتيبات المشروع المؤسسية وتمويله. وحين كانت إعادة التوطين تعتبر أمراً خارج اختصاص البنك الدولي فقد اتجه المقترضون إلى إسناد تنفيذها إلى وكالات من الدرجة الثانية ، لا يتوافر لها عادة العاملون أو المعدات أو الأموال الكافية لأداء مهمتها.

ولمواجهة المشكلات التي يسببها الترحيل الإجباري أعتمد البنك في ١٩٨٠م،

سياسة ومبادئ تنفيذية محددة. واستندت السياسة الجديدة إلى الدروس التي استخلصت من الخبرات السابقة في مشاريع البنك ومن الأبحاث السوسيولوجية والأنثروبولوجية حول إعادة التوطين. وفي عام ١٩٨٦م أصدر البنك - بعد تقويم الست سنوات الأولى من تنفيذ سياسته الجديدة - مبادئ توجيهية إضافية تتناول إعادة التوطين الإجبارية تناولاً أكثر شمولاً.

وبمقتضى هذه المبادئ التوجيهية يطلب من كل من العاملين في البنك والمقترضين أولاً البحث عن حلول إنمائية بديلة لتجنب إعادة التوطين الإجبارية. وحين لايمكن تجنب الترحيل ينبغي أن تبذل الجهود لتضييق نطاقه بقدر الإمكان دون مساس بأهداف المشروع الرئيسة.

ويمكن أن يتم هذا عن طريق التصميم الدقيق للمشروع ، ووزن البدائل الممكنة. وعلى سبيل المثال فإن زيادة صغيرة في ارتفاع السد ومستوى الخزان - حسب طبوغرافية منطقة الخزان - قد تؤدي إلى ازدياد عدد الناس المتأثرين نتيجة ازدياد مساحة البحيرة. وعلى العكس يمكن لتخفيضات صغيرة في الارتفاع أن تقلل هذا العدد بنسبة كبيرة.

وتقرر سياسة البنك صراحة أن كل برامج إعادة التوطين ينبغي أن تكون برامج إنمائية تتضمن اتخاذ التدابير لتحسين ظروف المرحلين ومنع الإفقار والإملاق الدائمين لهم. ولتحقيق هذه الغاية لابد أن تدرس آثار إعادة التوطين في المراحل الأولى من إعداد المشروع، لتجنب ظهورها بطريقة مفاجئة متأخرة. وفي الوقت نفسه لابد من وضع دائرة من خيارات التنمية في خطة إعادة التوطين. كما تحث المبادئ التوجيهية العاملين في البنك على إجراء تحليل اقتصادي لمسألة ما إذا كانت منافع المشروع العامة سترجح الآثار السلبية لإعادة التوطين الإجباري. وينبغي مراعاة الخسائر الاقتصادية الناشئة عن إبعاد الناس والأراضي والغابات عن الإنتاج عند حساب تكلفة المشروع الإجمالية ، وكذلك تكلفة التدابير اللازمة لإعادة بناء القاعدة الاقتصادية للمجموعات المرحلة وتحسينها.

وليست المشكلات اقتصادية فحسب ، بل إنها كذلك مشكلات اجتماعية وثقافية ، وقد بينت الأبحاث السوسيولوجية كذلك إن الترحيل يمزق أيضاً شبكات دعم المجتمع المحلي والقرابة التي تحافظ على مستويات العمل والمعيشة. فمن يتعرضون للترحيل يشعرون بالعجز والاغتراب، ويفقدون تماسكهم الثقافي ، ويميلون إلى أن يصبحوا تابعين ، ومن ثم فإن على نهج عمليات إعادة التوطين أن يتناول العوامل الاقتصادية والتقنية والثقافية ومشكلات التنظيم الاجتماعي بطريقة متكاملة. والخاصية الرئيسية لسياسة البنك هي التحول من منهج أشبه بنهج الرعاية ، ويقتصر أساساً على تعويض نقدي ، إلى نهج متكامل ذي اتجاه إنمائي يمكن أن يساعد المتوطنين على إقامة قاعدة إنتاجية وبيئية قادرة على الاستمرار بذاتها.

ولا يمكن لإعادة التوطين كجهد إنمائي في ذاته أن تنجح إلا إذا ساندتها وسائل مؤسسية ، وإلا إذا عبأت من أجلها موارد كل من المتأثرين بها والدولة. وللانتقال من السياسة إلى التطبيق لابد أن تتجسد أهداف الترحيل في خطط إعادة التوطين حتى تأتي خططاً سليمة تقنياً واجتماعياً وممولة تمويلاً كافياً. ولابد أن تحوي مثل هذه الخطط أحكاماً عن التعويض العادل المنصف، وعن النقل المادي والإسكان، كما يجب أن تحوي مجموعة من الفرص الاقتصادية للمتوطنين عن طريق أوجه نشاط تمولها المشاريع.

ويمكن أن تشمل هذه المشاريع استصلاح الأراضي، والري، وتغيير أنماط المحاصيل لزيادة الإنتاج الزراعي، ومشاريع البساتين، وإعادة التشجير، وخلق الوظائف، والتدريب المهني، والحصول على عمالة خارج الزراعة وغير ذلك من أوجه النشاط المدرة لدخل دائم. ولابد من مراعاة الفوارق بين من تجري إعادة توطينهم من ملاك أو مستأجرين أو معدمين، حتى تكيف المساعدة مع الخيارات المحددة المتاحة لإعادة استقرار هذه المجموعات، أما من خلال استراتيجيات توفر الأرض أو توفر الوظائف. وليس مثل هذه الاستراتيجيات بالأمر السهل أو منخفض التكلفة، لكنها قد تكون الطريقة الوحيدة للتوفيق بفعالية بين احتياجات الأفراد

المتأثرين والاحتياجات وأهداف التنمية الأوسع للبلد أو الإقليم.

الخبرات والمزالق :

ازداد قلق الرأي العام في الآونة الأخيرة أمام عمليات إعادة التوطين التي تحولت إلى مشكلات كبيرة. ولابد للمرء لكيما يحدد من أين جاء الخطأ ويجد الحلول أن يبحث المراحل الأولى لمثل هذه العمليات، حين تؤدى الأنماط المتكررة للنهج الخاطئ إلى نتائج سيئة.

ورغم صعوبة إعادة التوطين الإجبارية فإنها لاينبغي أن تعتبر أمراً لايمكن إدارته. والواقع أن قدراً كبيراً مما يتعلق بعمليات إعادة التوطين يمكن التنبؤ به، وذلك لأن أثر إعادة التوطين – كما أوضح علماء الاجتماع – من الحدة بحيث يستجيب الناس له باستخدام عدد قليل ومقوقع نسبياً من استراتيجيات المواجهة. والطرق الأساسية التي يستجيب بها المتأثرون من مختلف الخلفيات لمختلف مراحل عملية الترحيل ليست مسألة تهم علماء الاجتماع وحدهم، بل تسمح كذلك للمخططين بأن يتصدوا – بالتتابع – لمختلف المراحل، من الإعداد الأولي حتى الدمج النهائي لمن يعاد توطينهم في المواقع الجديدة.

ويكشف استعراض خبرات إعادة التوطين في مختلف البلدان – وبعضها في ظل مشاريع يمولها البنك – عن عدد من المزالق في المراحل الأولى تؤدي حتماً إلى نتائج غير مرضية. والقضاء على هذه المزالق يمكن أن يقطع شوطاً كبيراً في وقف الاتجاهات والنتائج السلبية لعملية الترحيل.

والمشكلة الأولى هي أن هناك تقليلاً مزمناً لعدد من ينبغي إعادة توطينهم، ففي مشروع كهرومائي قدم مؤخراً إلى البنك لتمويله في شرق أفريقيا ذكرت بيانات البلد المقترض أن ٤٠٠ أسرة (شخص٢٠٠٠) هي التي تقيم فقط في منطقة الخزان، غير أن الدراسة التي طلبها البنك، والتي قام بها فريق مستقل، أوضحت أن عدد المزارعين من السكان الأصليين الذين سينتقلون من منطقة الخزان لايقل عن ١٥٠٠٠

ألف شخص. وفي مشروع في كينيا (محطة كيامبير للقوى الكهرومائية) وصل عدد السكان إلى أكثر من ضعف العدد الذي كام مقدراً في البداية، بعد إجراء استعراض ميداني أدق. وفي مشروع آسيوي استخدم تقرير أعده البلد المقترض للمشروع بيانات تعداد مضى عليه ١٥ عاماً، مما قلل من تقدير السكان المتأثرين بنسبة ٨٠٪.

ويمكن للاستقصاءات الاجتماعية القديمة أو غير الكاملة، والعجز عن تقدير معدلات نمو السكان حتى عام الترحيل الفعلي، وصعوبة تتبع حدود الخزان المقبل في الواقع، والميل إلى التقليل من شأن الصعوبات التي يواجهها مشروع مقترح، أن تؤدي جميعاً إلى التقليل من نطاق الترحيل. وإذا لم تكتشف مثل إساءات الحساب هذه فإن من السهل أن نتصور الصعوبات التي ستنشأ في منتصف الطريق، حين يكتشف حجم السكان الصحيح، ولاتكون هناك موارد لمواجهته.

ومن النواقص الأخرى التي تعاني منها كثير من المشاريع مشكلة التحيز الهندسي، فكثير من الشركات الاستشارية التي تجري الدراسات السابقة لبناء السدود تميل إلى التركيز على الجوانب الهندسية وحدها، تاركة التخطيط الاجتماعي لغيرها. ويكمن خلف هذا الإهمال افتراض أن إعادة التوطين مسألة ممكنة عملياً وأن تكلفتها لن يكون لها أثر على مستقبل المشروع. ومثل هذا المنطق يمكن أن يسيء إلى إقرار المشروع أو تنفيذه. وقد حدث هذا مؤخراً في باكستان حيث لم يدرج كونسورتيوم من المستشارين في تقرير عن جدوى سد كبير خطة لإعادة توطين ٨٠ ألف شخص. ونتيجة لذلك تأخر إقرار المشروع أساساً بسبب قضايا إعادة التوطين.

كما تعاني مشروعات إعادة التوطين من ضعف تمويل مزمن، إذ يؤدي عدم الإدراك الكافي لقضايا إعادة التوطين في المراحل التمهيدية لمشروع ما إلى تصميم غير كامل، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف التمويل. ويثير عدم الحساب الكامل لتكاليف الخسائر الناجمة عن الترحيل وتكاليف الاستثمار من أجل إعادة توطين سليمة مصاعب هائلة تواجه المشروع، أو كوارث في الترحيل. وعلى سبيل المثال فإن وكالة استصلاح الأراضي المحلية المسئولة عن حساب تعويض المرحلين عن أراضيهم في

مشروع للري يموله البنك في أنداربراديس بالهند قيمت هذه الأراضي بأقل كثيراً من قيمتها العادلة في السوق. وفضلاً عن أن هذا يؤدي إلى تخفيض مصطنع لميزانية إعادة التوطين فإنه قد دفع كثيراً من المزارعين إلى رفع شكاواهم للقضاء. وكان قرار محاكم أندرابراديس في مئات القضايا في صالح المزارعين، وقضت بأن تزيد الوكالة التعويض الذي تعرضه بنسب تتراوح بين ٢٠٠ و٤٠٠ %. ومن الواضح أن مانسميه "تجاوز التكلفة" كثيراً مايكون ناتجاً جانبياً لضعف التمويل في المراحل الأولى من مشروع ما، ومن ثم فسيؤدي تركيز انتباه المخططين على الآثار المالية والاقتصادية لإعادة التوطين في دورة المشروع المبكرة إلى مزيد من دقة التكاليف. كما سيدفع المقترضين إلى أن يبحثوا بعناية بدائل إعادة التوطين في مرحلة التصميم، وبذا يصلون إلى برامج ترحيل ممول تمويلاً مقبولاً وواقعياً.

ومن المزالق الأخرى التي تؤثر تأثيراً سلبياً على حصيلة إعادة التوطين الاتجاه إلى تجاهل السكان المضيفين وممارسة ضغط مفرط على البيئة. ففي تقرير عن إعداد مشروع قدمه بلد آسيوي للبنك لتمويله دعت الخطة إلى دمج ثلاث أو أربع قرى يجري ترحيلها في قرية موجودة بالفعل خارج منطقة الخزان. وكان مجموع عدد سكان القرى المرحلة يتراوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ شخص، يفترض أن ينخرطوا ومعهم ٦٠٠٠ - ٨٠٠٠ رأس من الماشية - في نفس حدود القرية القائمة، وهي أصلاً مكتظة بسكانها الثلاثمائة وماشيتهم. وتعني مثل هذه الاقتراحات إفقاراً سريعاً وكارثة اقتصادية واجتماعية وبيئية لكل من الوافدين الجدد والمضيفين. وقد صممت هذه الخطط، لكن بمجرد خروجها من مكتب تخطيط يبين إلى أي حد مازال تخطيط الترحيل بدائياً في بعض البلدان. وتحول التدابير التصحيحية في المراحل الأولى من المشروع دون أن تصبح إعادة التوطين مشكلة تستعصي إدارتها.

حل المشكلات :

ضماناً للاتساق بين سياسة البنك وتصميم المشروع وتنفيذه، طور البنك أساليب تقييمه لمشاريع إعادة التوطين. كما أدخل نهجاً جديداً أكثر إبداعاً إزاء

إعادة التوطين يتضمن المزيد من الإعداد الدقيق والتحليل الاجتماعي المتخصص والإشراف والتمويل الأكثر كفاية. وكان إشراك المنظمات غير الحكومية واحداً من أكثر هذه المناهج فعالية، لأنها تهتم اهتماماً شديداً بقضايا إعادة التوطين، وتتمتع عموماً بمعرفة طيبة للوضع المحلي، وتعبر عن احتياجات من يعاد توطينهم، وتدافع عن حقوقهم. وعلى سبيل المثال فقد قامت بالجانب الأكبر من إعداد خطة لإعادة التوطين مولها البنك في كارناتاكا بالهند منظمة "ميرادا" وهي منظمة غير حكومية محلية تعاقدت معها الحكومة على إعداد خطة الترحيل.

ودعماً لتخطيط إعادة التوطين المبكر يمكن البنك المقترضين من استخدام أموال في تسهيل إعداد المشاريع. كما يمكن استخدام نوع خاص من المشاريع – هو مشاريع المساعدة التقنية – لتحسين نوعية إعداد وتخطيط إعادة التوطين. وعلى سبيل المثال يقوم بتمويل مرحلة دراسات الجدوى في مشروع هندسة مياه الجبال في ليسوتو مشروع مساعدة تقنية أقر في ١٩٨٧. ومثل هذه المساعدة تجعل من الممكن إجراء دراسات تخطيط اجتماعي مفصلة عن إعادة التوطين قبل وقت طويل من تقدير المشروع، وتسمح بتحديد البدائل الإنمائية بالنسبة للمتوطنين.

وقد كانت الطريقة التقليدية لتناول إعادة التوطين هي اعتبارها عنصراً اجتماعياً ثانوياً في مشروع للهياكل الأساسية، لكن الطريق الأفضل لتجنب المزالق، والتصدي بفعالية للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إعادة التوطين هو تصميم مشروع إعادة توطين كامل يمضي جنباً إلى جنب مع مشروع الهياكل الأساسية الجديدة. ومثل هذا النهج يبدو مطلوباً عند حدوث ترحيل كبير، كما أنه يدمج إعادة استقرار المتوطنين الجدد مع تنمية السكان المضيفين في إطار موحد لنهج التنمية الإقليمية.

وقد أقر أول مشروع كامل للبنك من هذا النوع من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٨٧، وينص مشروع البرازيل - أيتاباريكا لإعادة التوطين والري على إعادة توطين ٤٥٠٠٠ شخص يشردهم فيضان خزان أيتاباريكا على الحدود بين ولايتي

باهيا وبرنامبوكو. والهدف الرئيسي للمشروع هو الحفاظ على مستويات المعيشة الحالية للسكان المرحلين بل حتى تحسينها. وسيؤدي المشروع — الذي قدم له البنك قرضاً يبلغ ١٣٢ مليون دولار إلى ري ٨٠٠٠ هكتار من أراضي الزراعة. وإقامة خدمات دعم الإنتاج الزراعي، والمساعدة في الإسكان، وتنمية الهياكل الأساسية الريفية، وإمدادات المياه، والتعليم والخدمات الصحية، وكهربة الريف، ودعم إعادة التوطين الحضري للبلدات الأربع المتأثرة.

وقد قام البنك أخيراً بتقرير مشروع آخر يوضح هذا النهج الجديد من الترحيل وهو مشروع سد نيربادا ساجار في ماديا براديش بالهند. ويسمح المشروعان التوأمان - مشروع السد ومشروع إعادة التوطين - بمعالجة شاملة لإعادة التوطين. ويمول مشروع إعادة التوطين تشجير نحو ٨٠٠٠٠ هكتار لتحل محل ٤١٠٠٠ هكتار من أراضي الغابات ستضيع في الخزان الجديد. ويمثل هذا جزءاً من مجموعة تنمية أكبر تشمل تحسين الأراضي وإعادة تخصيصها والري والخدمات الاجتماعية. ومن الطرق الأخرى التي يحسن بها البنك فعاليته في معالجة إعادة التوطين استخدام خبرة علماء السوسيولوجيا والأنتروبولوجيا في إعداد عناصر إعادة التوطين أو تقويمها أو الإشراف عليها. وخلال فترة ١٨ شهراً في ١٩٨٦م- ١٩٨٧م أرسل البنك عاملين سوسيولوجيين وأنثروبولوجيين وتعاقد مع علماء اجتماع في خمسة وأربعين بعثة مشروع لتقويم قضايا إعادة التوطين بالتحديد. ويمثل هذا العدد زيادة كبيرة عن أي فترة مماثلة في الماضي ، وأولى اهتمام أكبر في البلدان المقترضة للجوانب الثقافية — الاجتماعية لإعادة توطين السكان. وكانت النتيجة هي ارتفاع مستويات هذه العمليات.

وقد تتطلب ممانعة البلد المقترض في إبلاء اهتمام كاف لجوانب إعادة التوطين في المشاريع حواراً بين البنك والبلد المقترض على مستوى واضعي السياسة كما أن الاقراض القطاعي وسيلة فعالة لتمويل إعادة التوطين السليمة. وقد شمل الاقراض القطاعي الذي تم التفاوض بشأنه بين البنك والمكسيك في قطاع القوى المائية أحكاماً

تتعلق بإعادة التوطين غير واردة في القروض السابقة المماثلة.

وترمي هذه الأحكام إلى وضع معايير على نطاق القطاع لعمليات إعادة التوطين ، وربط الاستثمارات في الهياكل الأساسية للطاقة بالاستثمارات في إعادة الاستقرار الاقتصادي - الاجتماعي للمرحلين.

وعلى ضخامة مهام إعادة التوطين فإن الخبرة الحديثة تبين أنه من الممكن وضع نهج جديد يتعامل مع مثل هذه العمليات بفعالية أكبر من ذي قبل، ويضيف إلى منافع مشروعات التنمية طويلة الأجل ولا ينتقص منها. ويمكن للتعلم من الخبرة ، وتعميم النهج الجديد ، أن يساعدا في تقليل الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية ، ويحسنا بالتدريج نوعية عمليات إعادة التوطين.

توطين البدو في دولة الإمارات

ا. د عباس احمد

تمهيد :

إذا كان توطين البدو - كعملية مخططة لاستقرارهم - ظاهرة حديثة نسبياً، فإن توطن البدو - كعملية استقرار تلقائية تعتبر ظاهرة موغلة في القدم. فكما أشار ابن خلدون، فإن البداوة هي أصل الحضارة وسابقة لوجودها. وإذا كانت البداوة في منظور ابن خلدون - هي مجتمع الضروري من العيش (الاقتصاد الإعاشي بالمفهوم المعاصر (Subsistence Economy) فإن الضروري - في رأيه - سابق للكمالي وأصل وجوده. وقد بين أبن خلدون أن التحول التدريجي من البداوة للحضارة يأتي أما عن طريق تحول جزء من البادية (أو هوامشها) إلى حضر أو عن طريق انتقال البدو للحضر عن طريق الغزو والحرب وإقامة دعائم دولتهم في الحضر.

وإذا كانت البشرية - على مر تاريخها - عرفت العديد من التحولات الكبرى من البداوة للحضارة، فإنها وعلى مستوى البلاد العربية - عرفت هذا التحول الواسع في العصور التي تلت ظهور الإسلام وانتشار دعوته واتساع دولته. وهذا هو التحول الذي ركز عليه ابن خلدون وحاول تفسير مده وجزره.

أما في العصر الحديث وعلى مستوى البلاد العربية - فإن مظاهر هذا التحول الواسع من البداوة للحضارة قد واكب ظهور العديد من الحركات الإسلامية وبالأخص في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ممثلة في الوهابية والمهدية والسنوسية وحركة عبدالله الحسن في الصومال وغيرها من الحركات الإسلامية التي نبعت في البادية ثم اتسعت فشملت الحضر وانتهت في معظمها بتأسيس وحدة وطنية ودولة مستقرة ولو إلى حين.

أما توطين البدو - كسياسة مخططة ومرسومة سلفا - فهي ظاهرة حديثة نسبياً

ارتبطت أكثر بالقرن الحالي، وبالأخص "بقيام الدولة الحديثة" ذات الوظائف والمسئوليات الاقتصادية والاجتماعية في القوميات التي تضم مجتمعات بدوية[1] كما حدث في الصين وروسيا وأمريكا الجنوبية ومعظم البلاد العربية والأفريقية التي تضم مجموعات بدوية.

ولقد أصبحت خطط توطين البدو جزءاً لا يتجزأ من محاولات التنمية والتحديث التي أعقبت استقلال الدول الحديثة في البلاد العربية وبلدان العالم الثالث بصفة عامة. كما حدث - على مستوى البلاد العربية - في السودان ومصر والأردن والعراق وليبيا والسعودية - على سبيل المثال.

ويمكن القول أن المملكة العربية السعودية شهدت التجربة الأولى والرائدة في توطين البدو، ولقد تمثلت هذه التجربة في مشاريع الهجر في نجد والتي كان قوامها الأخوان. وذلك على يد المغفور له الملك عبدالعزيز آل سعود، ولقد امتدت هذه التجربة في الفترة من ١٩١٣-١٩٣٠ بالتقريب، وأدت إلى استقرار العديد من المجموعات البدوية، ولقد كان لهذا الاستقرار انعكاسات هامة اجتماعية وسياسية وعسكرية ودينية.

ولقد تجددت هذه المحاولات التوطينية في السعودية في العقود الأخيرة، وتم إنشاء ما عرف بالمؤسسة العامة للتوطين والتنمية في منطقة الحوض، ولقد حدد غرض هذه المؤسسة بالتالي :

"غرض المؤسسة الرئيسي هو تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتوطين أبناء البادية في منطقة مشروع الفيصل النموذجي للتوطين بحرض وفي أية مناطق لمشروعات توطين أخرى تسند إليها مستقبلا، وذلك بخلق فرص للعمل والكسب وتطوير الدوافع المادية والمعنوية التي تعمل احتذاهم نحو تكوين مجتمعات مستقرة

---

(١) محي الدين صابر : التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي : تنمية البيئة البدوية (في التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي) - جامعة الإمارات ١٩٨٩ - ص ٣٢.

ومسهمة بشكل فعال في الدخل الوطني للبلاد"[١].

ومن مشروعات توطين البدو في المملكة العربية السعودية - بالإضافة إلى مشروع الفيصل النموذجي - مشروع وادي السرحان ومشروع وادي جبرين ومشروع الغطغط[٢] وغيرها من المشاريع.

أما في دولة الإمارات فقد كان من أهم مظاهر عهد النفط (في فترة ما بعد اكتشاف وإنتاج البترول : ١٩٦٣ وقيام الدولة الاتحادية في عام ١٩٧١م) الخطة المكثفة لتوطين البدو والتي هدفت إلى توطين البدو في مجمعات خاصة بهم عرفت محليا "بالشعبيات" وبرامج "المساكن الشعبية" ومساكن "ذوي الدخل المحدود" ويمكن الإشارة إليها في هذا البحث بالمستقرات البدوية الحديثة.

ولقد انتشرت هذه المستقرات البدوية الحديثة في كافة أنحاء الدولة ولكن تركزت بصورة كبيرة في إمارة أبو ظبي - بحكم وجود نسبة كبيرة من البدو في هذه الإمارات، منهم - على سبيل المثال - بني ياس والمناصير والعوامر ... الخ.

ولقد مر التوطين في الإمارات بمرحلتين : المرحلة الأولى هي مرحلة التوطين "التهجيري" فقد كان الاتجاه المبكر في التوطين في الإمارات هو بناء مستقرات للبدو قرب مراكز صناعة البترول ومراكز العمران الحضري كأبوظبي والعين - على سبيل المثال. أما المرحلة الثانية فقد شهدت التوطين "المحلي" الذي يهدف إلى بناء المستقرات البدوية في المناطق الأصلية للقبائل. ويمثل هذا الاتجاه قرى طريف وبدع زايد وقرن يافور والوثبة والخزنة والختم وأبو سمرة والشويب ومزيد وأم غافة بالنسبة لإمارة أبوظبي. ولقد هدف التوطين المحلي إلى تحقيق سياسة "اعمار الصحراء انسجاماً مع الشعار الذي أطلقه رئيس الدولة بنقل الحضارة إلى الصحراء، بدلا من

---

(١) وزارة الزراعة والمياه، المملكة العربية السعودية.

(٢) سلوى الخطيب : توطين البدو في المملكة العربية السعودية - دراسة احتماعية لهجرة الغطغط (رسالة ماجستير) - جامعة الملك سعود - ١٩٨١م.

نقل أهل الصحراء إلى الحضارة في المدن[1].

ولقد صاحب توطين البدو في الإمارات - كعملية مخططة - توطن تلقائي للبدو أحياناً يتمثل في الاستيعاب التدريجي في المدن ومناطق عمل شركات البترول، ومن القبائل التي شهدت درجة كبيرة من التوطن قبائل الشحوح، حيث هجرت عائلات عديدة موطنها الأصلي في رأس الخيمة واستقرت في بعض الإمارات واشتغلت بالأعمال الجديدة المتوفرة[2].

من الصعب إعطاء إحصائيات دقيقة عن البداوة في الإمارات سواء قبل أو بعد التوطين، فبالإضافة إلى الصعوبات الكامنة في الإحصائيات السكانية وعدم دقتها أحياناً وعدم وجودها أو كشفها أحياناً أخرى، فإن هنالك مشكلة ذات خصوصية بالقطاع البدوي من السكان في الإمارات تتمثل في أن معظم المجموعات القبلية في الإمارات كانت تمارس نمطاً متأرجحاً بين البداوة والاستقرار. وهو تأرجح أفقي (يتمثل في التوزيع بين أكثر من نمط معيشة في وقت واحد) وتأرجح رأسي (يتمثل في تغيير نمط الحياة من وقت لآخر تبعاً للمتغيرات والظروف البيئية).

ويمكن إعطاء الإحصائية التالية عن البدو في الإمارات في فترة ما قبل التوطين :

---

(١) عبدالحفيظ محمد شناق : التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي ١٩٨٦، ص ١٤٢.

(٢) عبدالله حمد راشد : التطور العائلي في مجتمع الإمارات: دراسة احتماعية مقارنة بين الماضي والحاضر، دبي، ١٩٨٥، ص ٩٥.

جدول رقم (١) [١]

عدد سكان الحضر والبدو في مختلف الإمارات عام ١٩٦٨م

الإمارة	جملة السكان	الحضر	%	البدو	%
أبو ظبي	٤٦,٥٠٠	٣٨,٠٠	٨٣	٨١٨٨	١٧
دبي	٦٠,٠٠٠	٥٨,٩٠٠	٩٢,٢	١١٠٠	١,٨
الشارقة	٣١,٤٨٠	٢٩,١٦٨	٩٥,٧	١١٣٥٣	٤,٣
عجمان	٤,٢٤٥	٤١٩٦	٩٨,٩	٥٠	١,١
أم القيوين	٣,٧٠٠	٢٩٢٨	٨٥,٢	٥٤٩	١٤,٨
رأس الخيمة	٢٤,٣٨٧	١٨٨٨٧	٩٨	٥٠٣	٢
الفجيرة	٩,٧٣٥	٦٨٣٥	٩٠,٨	٩٠٠	٩,٢
المجموع	**١٧٩,٥٦٧**	**١٩٢٢١٠**	**%٩٣**	**١٢٦٤٣**	**%٧**

أما اليوم، وفي فترة التوطين، تقدر نسبة البدو إلى السكان بحوالي ٢%[٢] وهذا مؤشر هام لمدى أثر مشروعات توطين البدو في تغيير نمط حياة البدو وتقليص نسبتهم إلى السكان. ويحاول هذا البحث تسليط الضوء على الآثار الهامة المترتبة على توطين البدو في الإمارات بصفة عامة وإمارة أبوظبي بصفة خاصة. ويأتي على رأس الآثار تلك المتصلة بالأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

البداوة في الإمارات : الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية

يتسم التراث العلمي المتصل بدراسة البداوة - على قلته بعدد كبير من المفاهيم التي استخدمت في فهم البداوة وتعريفها. ويمكن القول أن معظم المفاهيم المعاصرة للبداوة جنحت إلى الجزئية: فإما ركزت على الجانب المادي (باعتبار البداوة نمط معيشة أو نمط تنقل)[٣] أو على الجانب اللامادي (باعتبار البداوة نمط قيم أو نظم

---

(١) عبدالحميد غنيم، المستوطنات البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ١٩٨٥.

(٢) عبدالحميد غنيم، مرجع سابق، (اليونسكو العربي، ١٩٧٥).

(٣) أنظر معجم العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط.

متصل بالعشائرية أو القبلية – أو نمط تفكير أحياناً) وفي الواقع أن البداوة هي كل هذا : فهي – كما أشار ابن خلدون قبل خمسة قرون : نمط حياة متكامل بشقية المادي واللامادي، ولهذا يمكن تعريف البداوة بأنها "نمط حياة يتضمن ترحال المجموعة المرتبطة بالرعي كأسلوب معيشة يؤثر على بنية المجتمع ونظمه وقيمه"[1].

وتعتبر البداوة من أهم مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع الإمارات التقليدي قبل النفط، ولقد عرفت الإمارات البداوة من زمن بعيد يصعب تحديده.

ويمكن إرجاع ظاهرة البداوة في الإمارات إلى عدة عوامل : تاريخية، وبيئية واقتصادية واجتماعية.

فمن الناحية التاريخية يمكن إرجاع البداوة إلى هجرة القبائل العربية البدوية من قلب الجزيرة العربية ومن جنوبها إلى هذه المنطقة منذ زمن بعيد. فقد "كان الخليج منذ عصور سحيقة في القدم منطقة جذب لكثير من الشعوب والقبائل العربية التي كانت تقطن جنوب وأواسط الجزيرة العربية ويبدو أن توفر المياه العذبة والأراضي الخصبة، إضافة إلى التجارة البحرية والبرية والصيد، كان من أهم عوامل الجذب والاستقرار في منطقة الخليج"[2].

ولقد أفادت المصادر التاريخية، إلى أن هجرة القبائل العربية البدوية التي وفدت من وسط وجنوب الجزيرة العربية إلى هذه المنطقة قد اشتدت بعد القرن الخامس الميلادي[3].إلا أن القبيلة الرئيسية في المنطقة وعي قبيلة بني ياس – قد وفدت من

---

(١) عباس أحمد: المجتمعات البدوية، مكتبة المكتبة، العين ١٩٨٢.

(٢) أنظر: عبدالوهاب أحمد: الجذور التاريخية والحضارية لمجتمع الإمارات (مجتمع الإمارات: جامعة الإمارات.

- أنظر كذلك

فاروق عمر: الخليج العربي في العصور الإسلامية، دار القلم، دبي، ١٩٨٣، ص ٢١.

(٣) شاكر خصباك : مجتمع يتغير من بحوث دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة مسحية شاملة، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٥٣٨.

قلب الجزيرة العربية إلى منطقة الظفرة في أواسط القرن السابع عشر[1]. وهي قبيلة تتألف من حلف من العشائر يزيد مجموعها عن خمس عشرة عشيرة أهمها: بوفلاح، والرواشد، والقبيسات، والسودان، والمزاريع، وآل بوحميد وغيرهم[2]. والبداوة في الإمارات لم تقتصر على قبيلة بني ياس، فهنالك قبائل بدوية هامة كالمناصير والعوامر (في منطقة الظفرة والختم) وقبائل الشحوح والحبوس (في رأس الخيمة) بالإضافة إلى قبائل شبه بدوية ومجموعات عديدة تتأرجح باستمرار بين البداوة والاستقرار أو بين الساحل (الصيد والغوص والتجارة) والداخل (الرعي والزراعة) [3].

أما بالنسبة للبعد البيئي الاقتصادي للبداوة فيمكن الإشارة إلى أن النسق الإيكولوجي للإمارات قبل النفط يتميز بثلاث مناطق طبيعية ارتبطت بها ثلاث أنماط معيشية : ساحل الخليج العربي : وهو رملي مجدب اتجه فيه السكان للاعتماد على البحر كمصدر رزق : الصيد والغوص والتجارة البحرية، ساحل عمان والسهل الداخلي، وهو ذو تربة صالحة للزراعة وبه موارد مياه دائمة فكان النشاط الاقتصادي يجمع بين الزراعة وتربية الحيوان (بالإضافة إلى الصيد في ساحل عمان).

أما الداخل الصحراوي (الهضبة الصحراوية) والذي يشكل معظم مساحة المنطقة، فهو عبارة عن أرض رملية مجدبة بصفة عامة، مع وجود بعض الأودية ومصادر المياه القليلة في الواحات، ولكن - في فصل الأمطار - يتوفر الكلأ والماء في مساحات واسعة تتصل وتتباعد حسب غزارة الأمطار.

وقد أدى كل هذا إلى تبني الرعي كنشاط اقتصادي رئيسي مع وجود نشاط زراعي ثانوي في جيوب صغيرة كمناطق ليوا - على سبيل المثال. ولقد قام هذا النشاط الزراعي أساساً على بساتين النخيل.

---

(١) شاكر خصباك: المرجع السابق، ص ٥٣٩.

(٢) شاكر خصباك: المرجع السابق، ص ٥٤٠-٥٤١

(٣) محمد غنيم الرميحي: الخليج ليس نفطاً : دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، الكويت، ص ٢٨٥.

لهذا نجد أن البداوة في الإمارات ارتبطت بتربية الحيوان (الجمال والبقر والماعز) وبالتنقل والترحال من أجل استغلال الكلأ والماء وبالأخص في فصل الأمطار.

وتمارس قبائل الداخل الصحراوي نمط تنقل يتسم عادة (مع بعض الاستثناءات) بالتشتت في فصل الشتاء والتجمع في فصل الصيف. ففي فصل الشتاء يتوفر الكلأُ والماء في مساحات شاسعة تتوزع فيها المجموعات في شكل أسر ممتدة تقوم بالرعي والسقاية والحماية المشتركة، أما في فصل الصيف فتتجمع العشائر والقبائل حول الواحات ومصادر المياه الدائمة وبالأخص في حالات شح المراعي ومصادر المياه في الصحراء. وإن كانت القبائل تتحاشى التجمع، متى ما كان ذلك ممكناً، خوفاً من الاحتكاك وبروز المنازعات. ويقوم شيخ القبيلة بدور أساسي في أمر تنسيق حركة المجموعات البدوية في حلها وترحالها طول العام.

لقد صنفت الدراسة المسحية الشاملة[1] بدو الإمارات إلى ثلاث مجموعات :

البدو: وهو الذين يتنقلون طول العام في مساحات واسعة من الأراضي ويمارسون الرعي كنشاط اقتصادي رئيسي (وبالأخص رعي الجمال)، كقبائل العوامر والمناصير وبعض فروع النعيم.

شبه البدو: وهم الذين يجمعون بين الرعي والزراعة أو الصيد. (بعض العوامر والخواطر وبعض فروع النعيم وبني قتب).

بدو الترحال الفصلي: وهم الذين يمارسون التنقل الفصلي بين رؤوس الجبال شمالاً في الصيف والسهول المجاورة جنوباً في الشتاء وهم يرعون الأغنام والأبقار والماعز (الشحوح والحبوس).

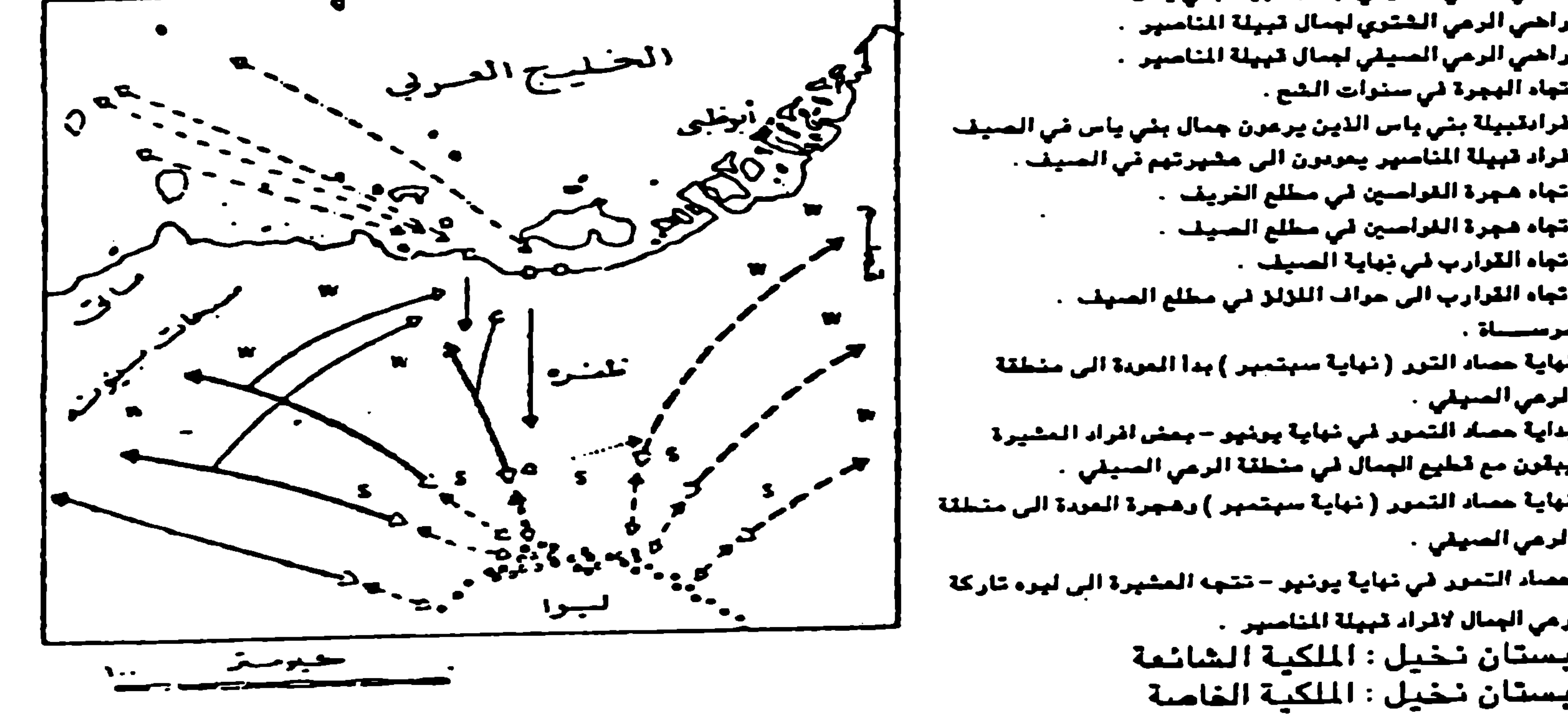
ولكن في الواقع لم يكن هنالك بالضرورة تلازم بين الأنماط المعيشية والتوزعات القبلية، وذلك لأن معظم المجموعات كانت تمارس نمطاً "بندوليا" يتسم بالتأرجح الأفقي (التوزيع بين أكثر من نمط معيشة في وقت واحد)، والتأرجح الرأسي (تعديل

---

(١) شار خصباك، مرجع سابق، ص ٥٥٠.

نمط الحياة من وقت لآخر تبعاً للظروف المتغيرة). والاستراتيجية "البندولية" هي وسيلة تأقلم عقلاني مع بيئة متقبلة وغير مضمونة، بحيث تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الأمن المعيشي عن طريق تقليل عنصر المخاطرة الكامن في البيئة والمتصل بمعظم مصادر الرزق.

ويمكن توضيح هذا النمط البندولي بالإشارة إلى مسارات الحركة التقليدية للبدو في منطقة الظفرة في أبوظبي (الشكل ١) أدناه :



شكل (١)

مسارات الهجرة التقليدية للسكان البدو في منطقة ظفرة في إمارة أبو ظبي

Source: Lorimer 1915- Heard-Bey 1974, Wilkinson 1977, Cordes and Scholz, 1980.

ولقد أشار إليه البعض بالنمط "الجدلي" بين الساحل (الصيد والغوص) والداخل (الزراعة والرعي).

ويقودنا بروز هذا النمط التأرجحي إلى الإشارة إلى بُعد آخر من أبعاد البداوة وهو البعد الاجتماعي، فلأن مصادر المعيشة تتأرجح باستمرار بين الندرة والوفرة، أدى ذلك إلى بروز المنافسات والنـــزاعات بين المجموعات المختلفة. وفي إطار هذه الصراعات ترتبط المجموعات أكثر بتنويع مصادر رزقها، حتى تقلل أيضا عنصر المخاطرة في الأمن المعيشي والسياسي، فالبساتين والزراعة معرضة للتخريب، والحيوان يمكن نهبه وسلبه، ولكن له ميزه تمكين المجموعات من التحرك عند الخطر، على خلاف الزراعة التي تطلب الاستقرار وتجعل المجموعة باستمرار في حالة دفاعية. ويمكن الإِشارة إلى هذا البعد "بالبعد السياسي" للبداوة. وهناك أبعاد اجتماعية أخرى للبداوة منها البعد الثقافي بمعنى الارتباط بالحيوان وإعطائه قيمة أكبر من مجرد القيمة الاقتصادية، وهذا جزء لا يتجزأ من التراث الثقافي للمجموعات.

إن الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للبداوة انعكست في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمجموعات البدوية في مجتمع ما قبل النفط وكان من أهم هذه الخصائص التضامن الاقتصادي والاجتماعي.

ويتمثل التضامن الاقتصادي فيما سماه ابن خلدون التعاون من أجل الإيفاء بالضروري من العيش (تحقيق الاكتفاء الذاتي) وكان من أهم مظاهر التضامن الاقتصادي: الملكية العامة للموارد الطبيعية (وبالأخص المراعي والمياه والطرق) والتي تتمثل في حقوق "الديرة المرعية تقليدياً"، كذلك تقسيم وتوزيع العمل داخل المجموعات القرابية في حلها وترحالها، بالإضافة إلى التبادل الحر (المساعدات المتبادلة دون دفع مقابل مادي) في معظم مجالات تلبية الحاجات الضرورية للمعيشة (وبالأخص فيما يتصل بالحيوان والانتفاع به من لحوم وألبان ومشتقاتها).

أما التضامن الاجتماعي والسياسي فيتمثل في قيام البداوة على ركيزة الأسرة

الممتدة والعشيرة والقبيلة المتضامنة: فالأسرة تمثل وحدة إنتاجية متماسكة احتماعياً، والقبيلة تمثل وحدة عسكرية وسياسية واقتصادية. ويقوم شيوخ العشائر بدور القيادة العلياً في السلم والحرب.

ومن أهم خصائص التضامن الاحتماعي في المحتمع البدوي بحموعة الأعراف والعادات والتقاليد المرتبطة بالعصبية القبلية (ومنها الثأر) والتكافل (الفزعة) والتآزر والشحاعة والبسالة والكرم والفروسية. وغيرها من القيم والأعراف والتقاليد التي شكلت الإطار المرجعي للثقافة البدوية.

توطين البدو في الإمارات

أولا- المفهوم والمبررات :

توطين البدو مفهوم يشير إلى عملية نقلة احتماعية من نمط حياة مرتبطة بالرعي والتنقل إلى نمط حياة مرتبطة بالإقامة في مكان دائم، ومن ثم اعتماد نمط معيشة تتصل بالزراعة أو الصناعة أو التحارة. وبالتالي يرتبط التوطين بالضرورة - وبحكم أنه نقلة احتماعية - بأحداث تغيرات هامة تشمل البنية الأيكولوجية (البيئة) والاقتصادية والاحتماعية.

والتوطين صنفان أساسيان: توطين محلي وهو التوطين الذي يتم في نفس الأرض أو المنطقة التي ارتبطت بما المحموعة وعاشت فيها، وتوطين تمحيري: وهو الذي يتم في مكان آخر أو منطقة أخرى غير المنطقة التي ارتبطت بما المحوعة وعاشت فيها، ويكون التوطين محلياً أو تمحيرياً بناء على الإمكانات والمقومات البيئية والبدائل المتاحة لاستغلالها في ضوء الأهداف المعلنة للتوطين.

ويختلف التوطين عن التوطن في أن التوطين يشير إلى عملية إرادية مخططة تعتمدها الدولة بمدف إحداث نقلة احتماعية مقصودة. بينما التوطن عملية تلقائية تحدث نتيحة لظروف طارئة أو مستحدة، كالقحط والمرض والحرب والهجرة والجذب نحو المدن والمناطق الصناعية.

وكما أشرنا سابقاً فإن مجتمع الإمارات شهد كلا من التوطين المحلي والتهجيري، كما شهد كلا من التوطين والتوطن.

لقد كان توطين البدو من أهم القضايا التي وجدت اهتماماً كبيراً في دول العالم الثالث وبالأخص في فترة ما بعد منتصف القرن العشرين. وهي فترة بروز الدول المستقلة وظهور ما عرف بحقبة التنمية والتي اعتمدتها الدول الحديثة بهدف تجاوز الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي تركها الاستعمار عليها. ويمكن اعتبار الستينات بالذات الفترة الذهبية لمشروعات التوطين وبالأخص في الدول العربية والأفريقية.

ولم يقتصر الاهتمام بالتوطين على مستوى الدول والحكومات بل شمل المستوى القومي (جامعة الدول العربية وأجهزتها المتخصصة) والمستوى العالمي (الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة: اليونسكو والفاو).

كما أن الاهتمام بالتوطين لم يقتصر على الحكومات والمنظمات القومية والعالمية، بل شمل أيضا المتخصصين في العلوم الاجتماعية المختلفة، ولقد كانت قضية مبررات التوطين من أهم القضايا التي طرحت للنقاش. وهناك الكثير من الآراء والأطروحات التي قدمت في هذا المجال[1].

أما بالنسبة لمجتمع الإمارات فقد جاء الاهتمام بالتوطين متأخراً نسبياً، نسبة لحداثة الدولة (١٩٧١)، وارتباط توفر الإمكانات المادية اللازمة لاعتماد خطط التنمية الشاملة باكتشاف النفط وإنتاجه (١٩٦٣). ويمكن القول أن توطين البدو في الإمارات يعد من أهم السمات الاجتماعية للدولة الاتحادية في عهد البترول[2].

ومن خلال دراسة تجربة توطين البدو في الإمارات يمكن القول أن مفهوم التوطين في الإمارات تركز حول ما يمكن تسميته بالتوطين السكني " Settled

---

(١) عباس أحمد، مرجع سابق، ص ص ١٥٢-١٧٢ (حصر شاملة وتقويم عام لجميع المبررات التي طرحت للتوطين).

(٢) شاكر خصباك، مرجع سابق، ٦١٢.

homing". وإذا كان هذا التوطين يتضمن أساساً منح" مسكن حديث للبدوي في مجتمعات سكنية تعرف "بالشعبيات" (ويمكن الإشارة إليها بالمستقرات الشعبية)، فإنه لم يقتصر فقط على مفهوم البيت (home) وإنما مفهوم البيتية (homing): أي توفير الحاجات الأساسية للإنسان مثل "الطعام، المأوي، مياه نقية، عمل، صحة، تعليم، تدريب، أمن احتماعي"[١] ولهذا نجد أن مفهوم الإسكان أشير إليه رسمياً بالقول: "أن مفهوم الإسكان لم يقتصر على الهيكل الطبيعي الذي تستخدمه الأسرة كمأوى لها، بل تعدى ذلك بحيث يتضمن البيئة والخدمات والتسهيلات التي تحتاجها الأسرة المستخدمة لهذا الهيكل[٢]

أما من حيث مبررات التوطين في الإمارات، يمكن القول أن أهم هذه المبررات:

١- **إدماج البدو في عملية التنمية الاقتصادية** عن طريق مشاركتهم كقوى عاملة في هياكل الدول وبرامج البنية الأساسية التي اعتمدتها الدولة بصورة مكثفة وبالأخص في السبعينات. وقد أدى هذا الأمر إلى الاستعانة بالقوى العاملة المستوردة حتى بلغت نسبة الوافدين إلى السكان حوالي ٨٥% في أوائل الثمانينات. بينما كان غالبية سكان أبوظبي لا يشاركون بفعالية في القوى العاملة نظراً لطريقة حياتهم التقليدية وعاداتهم الاقتصادية المتصلة بالبداوة.

ولهذا نجد أن من أهم أهداف خطط التنمية التي أعتمدتها حكومة أبوظبي رسمياً: "دمج السكان المحليين بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإمارة"[٣].

وفي هذا الصدد يشير كوردس وشلز "خصصت معظم الإجراءات التي تم اتخاذها لتشجيع السكان البدو للمشاركة الفعالية في العمالة ولتوطينهم الدائم بواسطة

---

(١) "دور وزارة الأشغال العامة والإسكان في التنمية القومية" (أبو ظبي- التخطيط)١٩٨٨، ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٤.

(٣) كوردس وشولز: البدو والثروة والتغير: دراسة في التنمية الريفية في الإمارات العربية وسلطنة عمان (جامعة الكويت) ١٩٧٣ (ترجمة عبد الإله أبو عياش) ص ٩٦.

سياسات توطينية مخطط لها بعناية"[1].

٢- **إدماج البدوي في عملية التنمية الاجتماعية** عن طريق الاستفادة من الخدمات الحديثة التي تقدمها الدولة لمواطنيها (التعلم والصحة والأمن ...الخ) فمن الصعوبة بمكان أن تقدم الدولة - بحكم التزامها نحو مواطنيها - خدمات اجتماعية حديثة للبدو، بحكم ترحالهم وتنقلهم المستمر، كما أن غياب الخدمات الحديثة عن القطاع البدوي يؤدي إلى فجوة متزايدة بين قطاعي المجتمع الواحد: البدوي والحضري، مما يشكل عائقاً نحو الوحدة الاجتماعية والسياسية ويشكل بؤرة لمشكلات اجتماعية كبيرة.

وتؤكد أهداف التوطين في الإمارات "الارتفاع بمستوى حياة البدو مادياً وحضارياً" بحيث يتحولون إلى حياة متطورة تنعم بالسكن اللائق والخدمات الصحية والثقافية"[2].

٣- **إدماج البدو في الحياة السياسية الحديثة للدولة**: ويمكن القول أن توطين البدو في الإمارات يعتبر من أهم الجسور التي نقلت الإمارات من المجتمع التقليدي (مجتمع القبيلة) إلى المجتمع الحديث (مجتمع الدولة) وذلك عن طريق ربط الفرد مباشرة بالدولة في أمنه المعيشي والسياسي بعد أن كان هذا الارتباط أساساً بالقبيلة.

ثانياً- مشروعات توطين البدو:

لقد كانت مشروعات توطين البدو من أهم السياسات العامة التي اتبعتها الدولة في عهد النفط ولقد كان تركيز هذه السياسة بصفة خاصة في إمارة أبو ظبي (والتي تشكل حوالي ٨٨% من المساحة الكلية للدولة) ولهذا كان لإمارة أبو ظبي بصفة خاصة دور رئيسي في سياسة توطين البدو وتنفيذها.

---

(١) كوردس وشلز: مرجع سابق، ص ٩٨.

(٢) شاكر خصباك، مرجع سابق، ص ٦١٢.

وقد قام توطين البدو على أساس خطط طموحة تتضمن بناء مستقرات نموذجية تتكون من :

أ- مستقرات حضرية أقيمت في مراكز العمران مثل عواصم الإمارات (أبوظبي، العين ... الخ).

مساكن حديثة مزودة بالمرافق والخدمات الحديثة (خدمات صحية وتعليمية واجتماعية، وكهرباء، وماء، وأسواق ... الخ). ومربوطة بشبكة من المواصلات والاتصالات الحديثة. كما أن هناك مشروعات زراعية أقيمت قرب بعض هذه المستوطنات.

وقد اتخذ التوطين، بصفة عامة شكلين من أشكال المستقرات:

ب- مستقرات قروية أقيمت في المناطق الأصلية للقبائل أو قريبة منها. (منها طريف، بدع زايد، قرن يافور، الوثبة، الخزنة، الختم، أبو سمرة، سويحان، الهير، الشويب، مزيد، أم غافة ... الخ) .

ولأن مشروعات توطين البدو في الإمارات متشابهة إلى حد كبير، يمكن أخذ إمارة أبو ظبي بصفة عامة والمنطقة الشرقية (منطقة العين) بصفة خاصة كمثال لتوضيح طبيعة وخصائص هذه المشروعات الحديثة.

مشروعات توطين البدو في المنطقة الشرقية
لإمارة ابو ظبي دولة الإمارات

لقد أكدت الدراسات السابقة أهمية هذه المنطقة في مجال توطين البدو[1]. ويرجع أهمية هذه المنطقة إلى ارتباطها التاريخي بالبداوة بحكم أنها تمثل امتداداً طبيعياً لمسارح البدو في الختم والظفرة. كما أنها تجمع بين المستقرات الحضرية (العين) والمستقرات المحلية (القروية) العديدة التي انتشرت في المنطقة. كما أن مشروعات توطين البدو فيها اتخذت تقريبا شكل "المشروع" وليس مجرد "شعبية" أو مستقرة سكنية.

لقد أشرفت دوائر ومؤسسات حكومية مختلفة على مشروعات التوطين: منها البلدية، ودوائر تخطيط المدن، ووزارة الإسكان والأشغال، وديوان ممثل الحاكم بالمنطقة الشرقية، والإجراءات التي اتبعت عادة في تخطيط وتنفيذ هذه المشاريع كانت كما يلي: [2]

١- الاتصال المباشر مع القبائل البدوية لاختيار موقع أرض المشروع، وغالباً ما يكون قرب الربع الأصلي للقبيلة.

٢- بعد الاختيار المبدئي يعرض الأمر على الدوائر المحلية للموافقة النهائية على تحديد المكان المقترح للمشروع (الموافقة الفنية والإدارية).

٣- تخطيط المشروع على أساس أن كل قطعة خاصة بمنـــزل واحد، وفق نماذج معينة، يرعى فيها توفير أماكن للخدمات الصحية والتعليمية والتجارية وملحق الحيوانات.

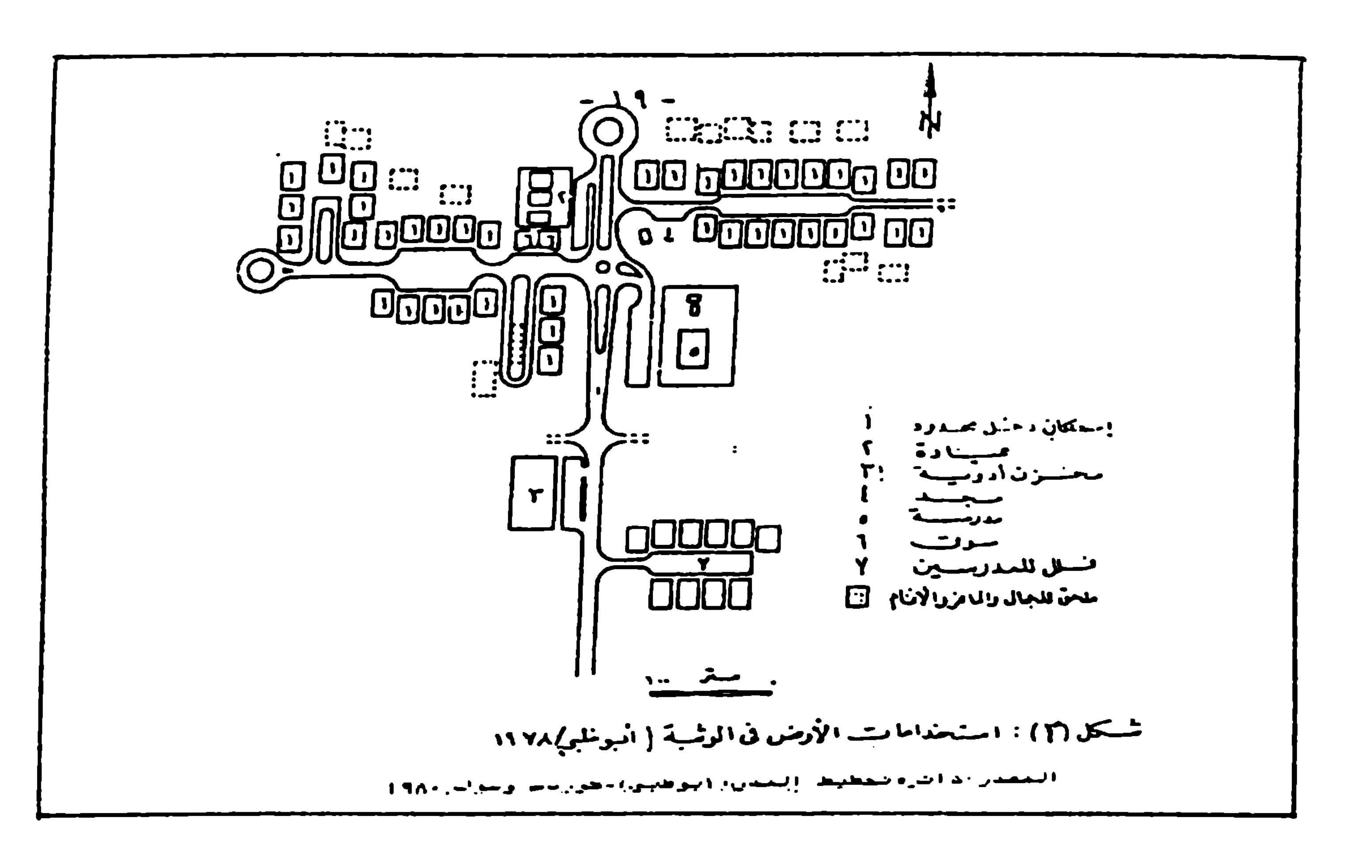
---

(١) موزة غباش: التنمية البوية الريفية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة (مجلة كلية الآداب / جامعة الإمارات)، ١٩٨٩، ص ص ٧-٣٣.

(٢) عاطف وصفي: الجوانب الاجتماعية في حضر إمارة أبو ظبي (دائرة التخطيط - إمارة أبو ظبي)، ١٩٨١، ص

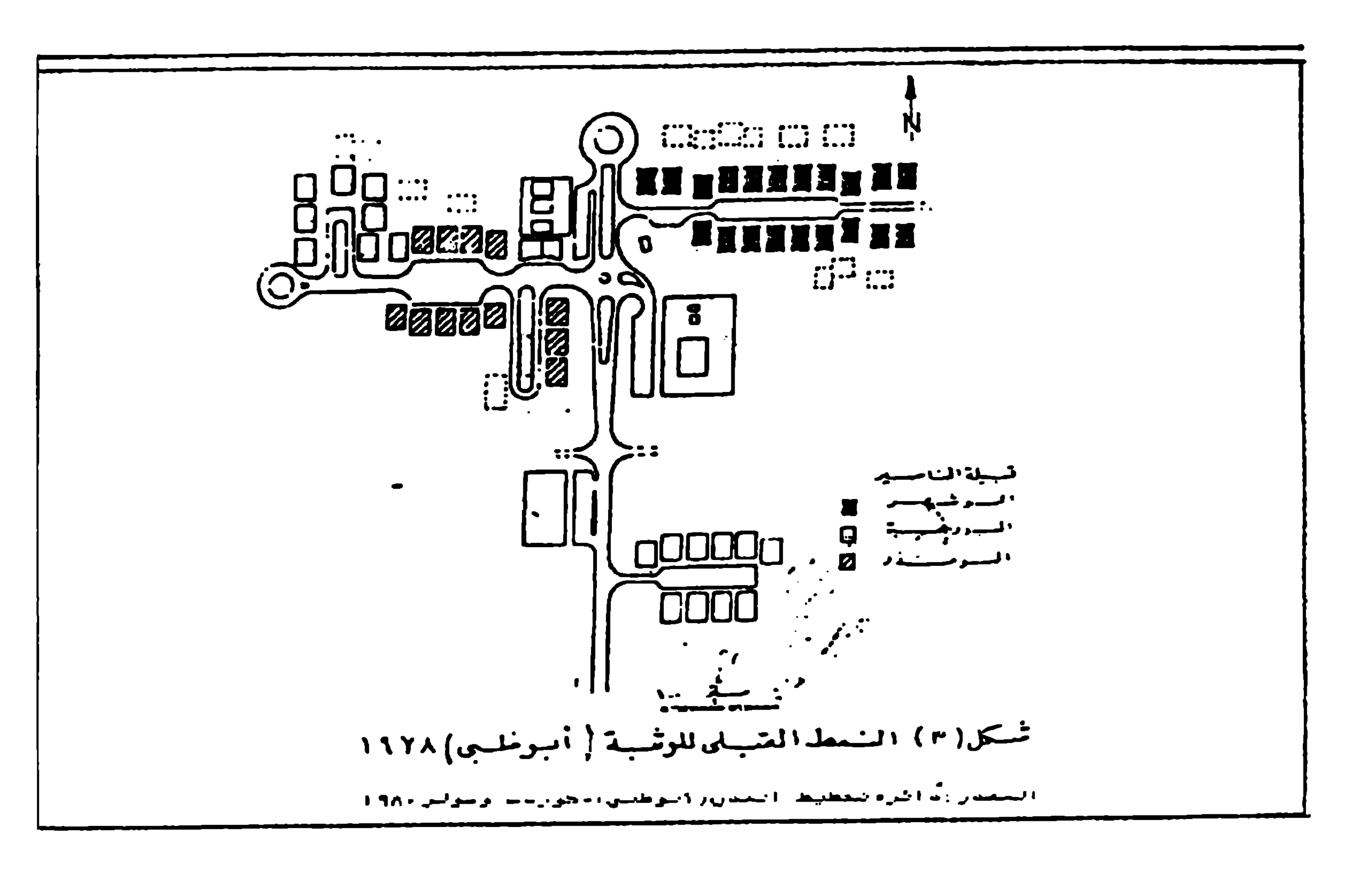
٤- تنفيذ المشروع وتزويده بالخدمات اللازمة وتوزيع المساكن على البدو، مع مراعاة أهل المنطقة وانتمائهم القبلي (أنظر شكل ٢).

ومن مشروعات توطين البدو الهامة في المنطقة والتي يمكن أن تعطي كأمثلة، مشروع الشويب ومشروع مزيد.



شكل (٣) : استخدامات الأرض في الوثبة (أبوظبي) ١٩٧٨

المصدر: دائرة تخطيط المدن، أبوظبي، خرائط وبيانات ١٩٨٠



شكل (٣) النمط القبلي للوثبة (أبوظبي) ١٩٦٨

المصدر: دائرة تخطيط المدن، أبوظبي، يونيو - يوليو ١٩٨٠

مشروع الشويب:

يعد مشروع الشويب من أبرز الأمثلة على خطة الحكومة الرامية إلى توطين البدو واستقرارهم[1].

تقع منطقة الشويب إلى الشمال الغربي من مدينة العين على بعد حوالي ٤٦ كيلومتراً من العين وحوالي ١٥ كيلومتراً من طريق العين دبي، وتقع الشويب في منطقة صحراوية تحيط به الكثبان الرملية من كل الجواب، ماعداً الجانب الغربي، والذي تحده جبال عمان الغربية. وقد ساعات الجبال على صيانة التربة الصالحة للزراعة، كما ساعدت على زيادة المخزون من المياه الجوفية[2]. وقد كان ذلك عاملاً هاماً في اختيار الموقع للمشروع في عام ١٩٧٦، وحتى عام ١٩٧٦ لم يكن بالشويب غير مساكن العشيش التي قطنها البدو وقد هدف المشروع إلى تحويل هذه المساكن إلى مساكن حديثة.

وفي عام ١٩٨٥ كانت الشويب تضمن حوالي ٧٢ مسكناً شعبياً حديثاً (مبنياً من الأسمنت ويحتوي على غرفتين ومجلس ومطبخ ودورة مياه) بالإضافة إلى حوالي ٧٥ مسكناً من العشيش والصنادق الخشبية.

والمسكن يتكون من أثاث بسيط، ولكن يحتوى على الأجهزة الكهربائية الحديثة من غسالة وثلاجة وتلفزيون .... الخ.

وتضم الشويب مرافق وخدمات حديثة: سوف تجاري ومسجد وعيادة صحية ومدرسة، ولها طرق داخلية وخارجية تربطها بالمستوطنات الأخرى (المدام والمليحة)، وبالطرق الرئيسية كطريق العين دبي، كما زودت الشويب بالكهرباء والماء.

---

(١) يوسف أبوالحجاج: الخريطة العمرانية لإمارة أبوظبي (دائرة التخطيط- أبوظبي ١٩٨١)، ص٥٠.

(٢) عبدالحميد غنيم: المستوطنات البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة- مكتبة الفلاح، ١٩٨٥، ص ٤٠٢.

أما المزارع التي أقيمت في الأرضي المستصلحة فقد بلغت حوالي ٥٠ مزرعة تم توزيعها على البدو، وقد حفرت لها الآبار المجهزة بالمضخات، وهناك اتجاه مستمر نحو استصلاح مزيد من الأراضي وحفر الآبار وبناء السدود التي تحفظ مياه الأمطار القادمة من الجبال في فصل الأمطار، وتجد الشويب عناية خاصة من الدولة وهنالك متابعة لها باستمرار.

سكان الشويب من قبيلتي كتبي وبني كعب وهم حوالي ٦٠٠ نسمة (١٩٨٥) يعمل ٣٥% منهم في المصالح الحكومية وقيادة السيارات وحوالي ٤٥% يعملون في الزراعة، وحوالي ٥% يشتغلون برعي الإبل والأغنام وهنالك حوالي ١٥% لا يعملون ويتقون إعانات اجتماعية من الحكومة[1].

وتعتبر هذه الإحصائيات مؤشراً هاما للتغير الذي أحدثه مشروع التوطين في حياة البدو، إذ لم يعد الذين يعملون برعي الحيوان اكثر من حوالي ٥% من السكان. بينما الذين يعملون بالزراعة حوالي ٤٥% من السكان. أما الذين جذبتهم فرص العمل الحديث في المدينة وارتبطوا بها ارتباطاً مباشراً حوالي ٣٥% من السكان.

مشروع مزيد:

تقع مزيد على بعد حوالي ٢٥ كيلومتراً إلى الجنوب من العين وهي تقع شرقي جبل حفيت في السهل الحصوي[2]. مزيد في الأصل قرية قديمة مساكنها من العشيش وأهلها يعملون بالزراعة. ولكنها احتذبت البدو إليها حديثا. وقد اختيرت مزيد مركزاً للتوطين للأسباب التالية :

١- وجود عدد كبير من البدو حولها.

٢- لقربها من مدينة العين واتصالها المباشر بها (يوجد طريق رئيسي).

٣- لوجود إمكانات للزراعة بها (التربة والمياه).

---

(١) عبدالحميد غنيم: ١٩٨٥، مرجع سابق، ص ص ٤٠١-٤٠٥.

(٢) يوسف أبوالحجاج: ١٩٨١، مرجع سابق، ص ٥٠.

وقد ضم المشروع :

أ- إقامة المساكن الحديثة :

وقد كانت الدفعة الأولى حوالي ٩٠ مسكناً ثم تبع ذلك دفعات متتالية. وفي دراسة عام ١٩٨١ أعطيت الإحصائيات التالية عن مزيد[١]:

سكانها حوالي ٣٤٠٠ نسمة من العوامر والكويتات والنيادات، ٧٦% منهم يعيشون في مساكن شعبية حديثة، وحوالي ٢٢% يعيشون في صنادق خشبية مؤقتة. أما الذين يعيشون في المساكن الشعبية الحديثة التي وفرها مشروع توطين البدو، حوالي ٤٤% منهم يعيشون في مساكن ذات غرفتين، وحوالي ٣٦% يمتلكون مساكن ذات ثلاث غرف، أما الذين يمتلكون مساكن بغرف تزيد أو تقل عن ذلك فحوالي ٢٠% من السكان.

والمساكن الحديثة تضم بالإضافة إلى الغرف مجلس ومطبخ وحمام. وهي تضم أثاثاً بسيطاً نسبياً، ولا تتعدى نسبة الذين يمتلكون أثاثاً فوق المتوسط أكثر من ٨% من السكان، (دخول السكان قليلة نسبيا: فالذين دخلهم الشهري أكثر من ٣٠٠٠ درهم شهرياً لا يتعدون ١٤%).

ب- تزويد القرية بالمرافق والخدمات الحديثة :

الكهرباء والمياه النقية، ومدارس للبنين والبنات، وعيادة بيطرية. كما يوجد بالقرية عدد من المساجد ومخفر للشرطة[٢].

ج- إنشاء بعض المزارع، خاصة وأن بها مزرعة نموذجية منذ أوائل الستينات ومحطة للتجارب الزراعية[٣].

---

(١) عاطف وصفي: ١٩٨١، مرجع سابق، ص ص ٨٨-٨٩.

(٢) يوسف أبو الحجاج: ١٩٨١، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٣) من إحصائية عن المستوى التعليمي لسكان مزيد: ٢٨% أميون، ٢٤% تعليم ابتدائي، ٨% فوق الابتدائي، ٤٠% يقرأون ويكتبون.

وفي دراسة للحالة الاقتصادية لسكان مزيد في أعقاب مشروع التوطين تبين التالي: ٧٢% يعملون في المصالح الحكومية، ١٤% دخلهم الأساسي الزراعة، ٤% يشتغلون بوظائف غير حكومية، وحوالي ١٠% لا يعلمون ويعتمدون على الإعانات الاجتماعية التي تدفعها الحكومة[١].

وتعتبر هذه الإحصائيات مؤشراً هاماً عن التغير الاقتصادي الذي أحدثه مشروع التوطين في مزيد. فالغالبية العظمى من البدو الموطّنين اتجهت للعمل في المصالح الحكومية. والذي يشتغلون بالزراعة كمصدر أساسي للرزق لا يتعدون حوالي ١٤% أما الذين مازالوا يمارسون الرعي، فأصبحوا أقلية. ولكن معظم الأسر تربي الحيوانات (٥٠% تربي الأغنام - ٤٨% تربي الإبل) للاستهلاك المحلي أساساً وليس بيعها.

وقد كون التوطين لدى البدو تطلعات حضرية جديدة برزت في إجاباتهم عن سؤال بشأن الخدمات التي يطلبونها أو يرونها ضرورية للقرية فقد طلب ٦٠% منهم إنشاء مستشفى أو مستوصف. و٣٢% طلبوا خطوط الهاتف وحوالي ٢٤% طالبوا بمركز لمحو الأمية. وطلب ١٢% توزيع المزيد من المزارع و ١٠% مزيد من المساكن الشعبية و ٨% إنشاء مدرسة إعدادية ومدرسة ثانوية و٦% إقامة نادي رياضي واجتماعي في القرية[٢].

ويمكن تقويم مشروعات توطين البدو في الإمارات من خلال هذه الأمثلة أو الحالات التي أشرنا إليها.

ويهمنا في هذا المجال التركيز على أثر التوطين في حياة البدو، من حيث التغيرات التي أحدثها في حياتهم، أو التي رافقته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. بالإضافة إلى المشكلات التي رافقت تجربة توطين البدو في الإمارات.

---

(١) عاطف وصفي، ١٩٨١، مرجع سابق.

(٢) عاطف وصفي: ١٩٨١، مرجع سابق، ٨٧.

إن المحصلة النهائية لأهم مقومات التوطين ومجالاته في المنطقة الشرقية لإمارة أبوظبي (منطقة العين) كانت كالتالي:

أ- المستقرات والمساكن:

بلغ مجموع البيوت الشعبية التي بنيت في منطقة العين ٩٧٥٩ بيتاً شعبياً عام ١٩٨٥ منها ٦١٧٧ بيتاً في مدينة العين و ٣٥٨٢ بيتاً خارج العين.

ومن جملة البيوت الشعبية التي بنيت في منطقة العين ٩٧٥٩ بيتاً، هنالك ٨٣٠١ بيتاً شعبياً بنتها الحكومة ووزعتها مجاناً للمواطنين (الغالبية العظمى منهم من البدو)[١].

أما على مستوى الدولة فإن مجموع البيوت الشعبية التي بنيت حتى ١٩٨٠بلغت ٢٦٣٩٢ بيتاً. أما مجموع المباني التي على أرض الدولة من عمارات وفلل وبيوت شعبية وغيرها عام ١٩٨٠ فقد كان ١١٧,٦٤٣ منها ٦٠٨٤ بناية سوق (شبرة) وقد كانت بيوت العشيش والخيم تشكل حوالي ١٠% منها[٢].

والجدول أدناه يشير إلى مجموع المساكن الشعبية الموزعة حتى عام ١٩٨٨ (إمارة أبو ظبي متضمنة منطقة العين).

(١) الكتاب الإحصائي السنوي (دائرة التخطيط- أبوظبي ١٩٨٨) ص ٢٦٧.

(٢) الكتاب الإحصائي السنوي، مرجع سابق، ١٩٨٨.

جدول (٢)

المساكن الشعبية الموزعة حتى نهاية العام (متراكم)- إمارة أبوظبي

Low cost houses distributed-Emirate of Abu Dhabi (Cumulative) 1984-1988

المنطقة / السنة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
مدينة أبوظبي	٢٩٤٩	٢٩٤٩	١٩٤٩	٢٩٤٩	٢٩٤٩
ريف أبوظبي	٦٥٢٥	٦٧٢٥	٦٨٤١	٦٨٦٥	٦٨٦٥
مدينة العين	٤٩٥٢	٥٠٩٤	٥١٧٩	٥١٨٣	٥١٨٣
ريف العين	٣٠٩٢	٣٢٠٤	٣٤١٦	٣٤٥٦	٣٤٥٦
المجموع	**١٧٥١٨**	**١٧٩٧٢**	**١٨٣٨٥**	**١٨٤٥٣**	**١٨٤٥٣**

المصدر :

١- دائرة الخدمات الاجتماعية Social Services Dept.

٢- بلدية العين Al-Ain Municipality

ب- المزارع :

كان مجموع المزارع في منطقة العين في عام ١٩٧٠ (قبل التوطين) حوالي ٢٨٧ مزرعة أما اليوم فمجموعها يقارب حوالي ٢٤٠٠ مزرعة، في عام ١٩٨٠ أعطى كوردس وشولز الإحصائيات التالية للمزارع في منطقة العين[١].

السنة	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧
عدد المزارع	٢٨٧	٣٢٠	٣٣٥	٣٦٤	٣٩٥	٤٧٦	٥٤٣	٦١٠

أما الإحصائيات الأخيرة (عام ١٩٨٨) فتوضح زيادة كبيرة في أعداد المزارع بمنطقة العين كالتالي[٢]:

السنة	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	١٩٨٨
عدد المزارع	١٩١٥	٢٤٩٥	٢٢٨٩	٢٢٢٩	٢٢٨٨	٢٣١٩

---

(١) كوردس وشولز، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٢) النشرة الإحصائية السنوية (دائرة الزراعة-العين) ١٩٨٥/١٩٨٦.

وتبلغ مجمل المساحة المزروعة في منطقة العين حوالي ١١٩,٤٠٣ دونماً.

ويبدو أن عدد المزارع أصبح مستقراً (بل أنه قل نسبياً بعد ١٩٨٤) بسبب عدة عوامل من بينها عامل المياه. فالإحصائيات تبين أن عدد الآبار في منطقة العين كان عام ١٩٨٦ حوالي ٦١٤١ بئراً منها ٥٢٥٥ بئراً عاملة والبقية غير عاملة. وفي مناطق معينة كالقطارة - مثلاً- يبلغ عدد الآبار العاملة حوالي ٦٦٥ من أصل ١٠٢٣ بئراً.

ج- الثروة الحيوانية :

تبين الإحصائيات الرسمية أن الثروة الحيوانية في إمارة أبوظبي في زيادة مستمرة. فقد بلغت عام ١٩٨٨ حوالي ٤١٣٤٦ من الأغنام والماعز، ٥٨٦٣ من الأبقار وحوالي ١٢٤٢٧٠ من الجمال.

بينما كانت الثروة الحيوانية في عام ١٩٨٥ حوالي ٢٦٦٢٩٠ من الأغنام والماعز، ٤٧٨٧ من الأبقار، ١٠٢٤٧٢ من الجمال[١].

والجدول التالي يبين الثروة الحيوانية في إمارة أبوظبي في السنوات ٨٤-١٩٨٨.

جدول رقم (٣)

الثروة الحيوانية في إمارة أبوظبي

النوع / السنة	الأغنام والماعز	الأبقار	الجمال
١٩٨٤	٢١٦,٦٦٥	٤٤٧٤	٩١,٥٢٥
١٩٨٥	٢٦٦,٢٩٠	٤٧٨٧	١٠٢,٤٧٢
١٩٨٦	٢٠٨,٧٨٩	٥١٢٢	١٠٧,٨٤٢
١٩٨٧	٢٥٨,٢٤٤	٥٤٨٠	١١٤,٠٨٢
١٩٨٨	٤١٣,٤٦١	٥٨٦٣	١٢٤,٢٧٠

* المصدر:

دائرة الزراعة - العين وديوان ممثل الحاكم بالمنطقة الغربية ووزارة الزراعة والثروة السمكية.

(١) الكتاب الإحصائي السنوي- إمارة أبوظبي- ١٩٨٨- ٦٧.

أما إحصائيات الثروة الحيوانية على مستوى الدولة فيبينها الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

تطور أهم مؤشرات الثروة الحيوانية

البيان	الوحدة القياسية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	حجم الزيادة
قطعان الثروة الحيوانية	ألف رأس	٢٥٩	٥٥٩	٧٦٥	٥٠٦
أغنام	ألف رأس	٥٨	١٣٢	١٨١	١٢٣
ماعز	ألف رأس	١٥٥	٣٤٢	٤٦٨	٣١٢
أبقار	ألف رأس	١٢	٢٦	٢٥	٢٣
جمال	ألف رأس	٢٤	٥٩	٨١	٤٧
أهم منتجات الثروة الحيوانية	ألف طن	١	٦	٩	٨
لحوم حمراء	ألف طن	١	٢	٨	٧
لحوم دواجن	ألف طن	٤	٥٠	١٥٨	١٥٤
بيض المائدة	ألف طن	١٢	٢٥	٢٨	٢٦

د- الخدمات الاجتماعية :

بالنسبة للتعليم تشير إحصائيات إمارة أبو ظبي إلى أن عدد المدارس (ابتداءً من رياض الأطفال حتى الثانوي) قد بلغ ي عام ١٩٨٨ عدد ١٧٦ مدرسة بها ٨٤٧٥٩ طالباً (منهم ٤٨٢١٦ من المواطنين) وفي منطقة العين وحدها بلغ عدد المدارس ٦٩ مدرسة بها حوالي ٤٦,٤٣٦ طالباً (منهم حوالي ٢١,٩٤٦ مواطناً أما بالنسبة لتعليم الكبار فقد بلغ عدد المنتظمين في هذه المدارس حوالي ١٠,٤١٦ منهم حوالي ٧,٠٣٠ من المواطنين) [١].

والإحصائيات على مستوى الدولة تؤكد نفس الزيادة المضطردة في أعداد المدارس والطلاب.

---

(١) حيدر إبراهيم: استراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي: حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية) ١٩٨٥، ص ص ٧٧-١٠٨.

أما بالنسبة للمستشفيات والعيادات في الإمارة، فقد بلغت عام ١٩٨٨ حوالي ١٣مستشفى و ٤٤ عيادة. وبلغ مجموع الأسرة في المستشفيات حوالي ٢٢٨٩.

التوطين والتأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية:

لقد أدي توطين البدو بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تأثيرات هامة ذات أبعاد بيئية واقتصادية واحتماعية.

أولا- التأثيرات البيئية والاقتصادية:

لقد أدي التوطين إلى التحول من نمط حياة مرتبط بالرعي والتنقل والترحال المستمر إلى حياة مرتبطة بالاستقرار المكاني (السكن والإقامة في مكان ثابت) وتبعاً لذلك تحول النظام الاقتصادي من اقتصاد رعوي متنقل Pastoral nomadism إلى اقتصاد انتقالي Transitional Economy يتسم بالخصائص التالية :

١- العمل في المؤسسات والمصالح الحكومية وفي شركات البترول.

ومن أهم المجالات التي عمل بها البدو الموطّنون الدفاع والشرطة والحراسة والسواقة والوظيفة العامة. ويمكن القول أن معظم البدو - من فئة الشباب بصفة خاصة- يعملون في هذه المهن الحديثة التي أفرزتها التطورات البيروقراطية في أنظمة الحكم ي عهد الدولة النفطية. كما أشرنا سابقاً كان السعي لاستيعاب البدو في هذه الوظائف من أجل تحقيق مشاركتهم كمواطنين بدل الاعتماد شبه الكلي على الوافدين من أهم العوامل التي أدت إلى اعتماد التوطين كسياسة رسمية.

والملاحظ أن معظم هذه الوظائف ترتبط بنحو ما بالقيم البدوية: فالعمل في الشرطة والدفاع والحراسة تتصل بقيم البدوي من شجاعة وحماية "المال والحلال والعيال".

ومما لاشك فيه أن مشاركة البدوي الفعالة في الجيش والشرطة مشاركة وطنية هامة وهي مشاركة نجدها في العديد من البلدان الخليجية وغير الخليجية: كالسعودية وعمان والأردن وليبيا والعراق.

ولكن الوظائف الأخرى التي يعمل بها البدو (الحراسة، المراقبة، الوظيفة العامة) وظائف غير إنتاجية أو إنتاجية هامشية. بل وفي كثير من الأحيان تتخذ شكل البطالة المقنعة Disguise unemployment عندما تجد العديد من الحراس والمراقبين والسواقين في المؤسسة الواحدة بدون حجم العمل أو أهميته الموازية.

وقد أكدت دراسة حديثة للبدو الموطّنين في منطقة العين، أن هنالك علاقة قوية موجبة بين أعداد المواطنين وأصحاب المهم الكتابية والخدمية والبيع[1].

والملاحظ أيضاً أن هنالك شريحة من كبار السن أصبحوا بدون عمل لأنهم فقدوا المهن التي يعرفونها و لم يكتسبوا مهنة جديدة تتناسب وأعمارهم المتقدمة.

٢- الزراعـــة :

في المرحلة الأولى من مراحل التوطين كان التركيز على استيعاب البدو في الأعمال والوظائف الحكومية، ولم تكن هنالك مشاريع إنتاجية تكميلية هامة تصاحب التوطين. والدليل على ذلك أن عدد المزارع في منطقة العين- مثلاً- كان حتى عام ١٩٧٧ حوالي ٦١٠ مزرعة (كان عدد المزارع ٢٨٧ عام ١٩٧٠) ولكن في حوالي منتصف الثمانينات (عام ١٩٨٥) وصل عدد المزارع ما يقرب من ٢٥٠٠ مزرعة في مساحة مزروعة تبلغ أكثر من ١٢٠,٠٠٠ دونم.

ولقد سعت الحكومة إلى تشجيع البدو على الزراعة وقامت بتجهيز المزارع وتمليكها لهم بدون مقابل بل تقدم الحكومة أوجه متعددة لدعم الزراعة من سماد وبذور وآبار ومضخات ... الخ.

وبالرغم من أن توطين البدو قد صاحبه ازدياد في أعداد المزارع بمنطقة العين، إلا أن الإحصائيات تبين أن العلاقة بين توزيع المساكن الشعبية (على البدو الموطّنين)،

---

(١) فوزي الأسدي: دور توطين البدو في التنمية الاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة في التنمية الاجتماعية وأقطار الخليج العربي، جامعة الإمارات ١٩٨٩، ص ٢٠٢.

وعدد المزارع التي وزعت على السكان المواطنين في ريف العين، لم تكن قوية. إذ كانت قيمة معامل الارتباط (ر) منخفضة جداً (حوالي ٢٢%)[١]، مما يدل على أن أعداد كبيرة من البدو لم يستلموا مزارع بعد.

وتؤكد الإحصائيات العامة على مستوى الدولة أن نسبة العاملين في الزارعة والغابات وتربية الحيوان وصيد البر والبحر حوالي ٤,٦%، وهذه النسبة تشمل المواطنين والوافدين.

ومن المهم هنا أن نذكر أن امتلاك المزرعة في معظم الأحيان لا يعني بالضرورة العمل فيها، وإنما يلجأ أصحاب المزارع إلى جلب عمال من الهنود والباكستانيين للقيام بأعمال الزراعة بشتى أنواعها، أي أن الزراعة لم تعد للغالبية نمط حياة أو حتى نمط معيشة وإنما مشروع استثماري (يقوم على استخدام رأس المال وليس المشاركة بالعمل).

كما أن عدداً كبيراً من أصحاب المزارع يقوم أحياناً بتأجيرها للآخرين، سواء من المواطنين أو الأجانب، ويكون ارتباطه بالزراعة بمجرد استلام الإيجار الشهري. كما أن عدداً من المواطنين لم تسمح إمكانياتهم بالاستمرار في الزراعة فقاموا ببيع مزارعهم للمقتدرين من أصحاب رأس المال.

كما أن نسبة من المزارع يمكن الإشارة إليها "بالمزارع الهامشية" نسبة لعدم ارتباطها الأساسي بالإنتاج أو العائد النقدي، وإنما مزارع كمالية مرتبطة بالرفاهية الأسرية.

وفي كل الأحوال فإن التركيز على الزراعة كنشاط اقتصادي تعويضي للبدو الموطّنين محكوم بعدة عوامل تحد من انطلاقه على رأسها عامل المياه.

فقد أكدت الدراسات والأبحاث التي أشارت إلى الزراعة في الإمارات إلى أن "الماء وليس المال" هو العامل الحاسم في الزراعة[٢]. وقد كان للتوسع في استخدام

---

(١) فوزي الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٢) كورلس وشولز، مرجع سابق.

المياه – للزراعة والاستهلاك – انعكاسات سلبية على البيئية سنوضحها لاحقاً عند الحديث عن التأثيرات البيئية للتوطين.

٣- الرعي :

مما لاشك فيه أن توطين البدو أدي إلى تناقض النشاط الرعوي، ومن المفترض إذاً أن يؤدي ذلك إلى تناقص الثروة الحيوانية. وقد لجأت الدولة إلى استيراد اللحوم من استراليا وأوروبا لمقابلة الحاجة للاستهلاك المحلي.

غير إن الإحصائيات الرسمية لا تدعم هذا الافتراض بل تؤكد أن الثروة الحيوانية في ازدياد مضطرد (أنظر الجدولين رقم ١، ٢).

وبالطبع هناك صعوبات تتصل بدقة الإحصائيات عن الثروة الحيوانية خاصة وأن عدد الحيوانات بالنسبة لصاحبها مرتبط أحياناً بالدعم المادي الذي تقدمه له الحكومة، وفي كل هذه الأحوال فإن نسبة مالكي الثروة الحيوانية في الدولة اليوم تقدر بحوالي ٥% (حوالي ١٧,٣٠٠ مالك من مجموع المواطنين بالدولة) [١]. وقد أكدت دراسة عن منطقة العين أن معامل الارتباط (ر) بين سكان الريف المواطنين والعاملين بقطاع الزراعة وتربية الحيوان والصيد كان ضعيفاً جداً (حوالي ٠,١٨)[٢]، وقد يكون أحد الأسباب أن المواطنين يلجأون للعمالة الوافدة من الهند وباكستان وغيرها للعمل في الرعي، وبالتالي تحول الاقتصاد المجتمعي من بدوي رعوي Pastoral nomadism إلى تربية الحيوان animal husbandry كما أن البداوة الرعوية كانت نشاطاً مجتمعياً عاماً، أما تربية الحيوان اليوم – وفي كثير من الأحيان – هي نشاط شبه فئوي أو قطاعي محدود. كما أشارت دراسات سابقة أن "معظم مالكي الماشية هم أيضاً من البدو أصحاب الحيوانات الزراعية[٣].

---

(١) حيدر إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٠٢.
(٢) فوزي الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٠٢.
(٣) حيدر إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٠٢.

وهذا لا ينفي بأي حال بأن أعداد كبيرة من البدو الموطّنين يحتفظون بأعداد قليلة جداً من الحيوانات للاحتياجات الأسرية المباشرة وقد أكدت دراسة عن مشروع مزيد لتوطين البدو أن ٨٨% من الأسر أوضحت أن تربية الحيوان هي للاستهلاك المحلي، أي لذبحها عند قدوم ضيف أو في المناسبات الاجتماعية والاستفادة من ألبانها ومشتقاتها وليس بيعها. ولكن البعض ذكر "أسباب اجتماعية ونفسية بعيدة تماماً عن النشاط الاقتصادي"[1]. (الحب الشديد للإبل - استخدامها في سباق الهجن - مؤشر أو رمز للمكانة أو الانتماء البدوي).

٤- التجارة :

ومن الأنشطة التي انخرط فيها البدو أيضا التجارة بشتى أنواعها، وفي معظم الأحيان يكون نشاطهم التجاري في شكل شراكة أو كفالة للأجانب.

وقد كان جزءاً لا يتجزأ من سياسة التوطين منح البدوي – بالإضافة إلى مسكن شعبي – محلاً تجارياً في السوق كمصدر إضافي. وفي معظم الأحيان تقتصر استفادة البدوي من محله التجاري على تأجيره للآخرين وبالأخص الوافدين.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن تناقص الاهتمام بالرعي أدى إلى اضمحلال الحرف التقليدية التي عرفها البدو كالغزل وصناعة الدهن ودباغة الجلود والصناعات الجلدية التقليدية.

إن الاقتصاد الانتقالي اليوم - وفي معظم أنشطته (العمل الحكومي / الزراعة / الرعي / التجارة ... الخ)، يقوم أكثر على "الفردية"، في مقابل الاقتصاد التقليدي قبل التوطين، والذي كان يقوم على النشاط الجمعي، وبالتالي فإن التأثيرات الاقتصادية لابد وأن انعكست أيضا على المؤسسات الاجتماعية.

أما بالنسبة للتأثيرات البيئية للتوطين فيمكن الإشارة إلى التأثيرات التالية:

---

(١) عاطف وصفي، مرجع سابق، ١٩٨١.

١- ساهم توطين البدو في الاتساع الحضري والانتشار العمراني وقد أخذت المستقرات الحديثة (الشعبيات) تنتشر في كل مكان وهي مرتبطة بالطرق الداخلية والخارجية السريعة والجسور الحديثة.

والجدول في أدناه يبين النمو المساحي لمدن الإمارات العربية المتحدة من سنة ١٩٦٥-١٩٨٥.

المدينة / السنة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	معدل النمو
أبو ظبي	٢٠٠	١٥٠٠	٧٧٢٣	١١٠٠٠		٣٢٠%
دبي	٥٣٠	١٨٠٠	٤٧٠٠	٨٤٠٠	١١٠٠٠	٩٨,٧%
الشارقة	١٤٣	٣٥٠	١١٠٠	٢٠٠٠	٥٥٠٠	١٨٩%
عجمان	١٠٠	١٥٠	٥٠٠	١٧٠٠	٢٨٠٠	١٣٥%
أم القيوين	١٠٠	٤٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٤٠٠	١١٥%
رأس الخيمة	١٢٠	١٥٠	٣٨٠	١٦٨٠	٢٣٠٠	٩٠,٨%
الفجيرة	١٠٠	١٣٠	٧٠٠	١٨٠٠	٢٠٠٠	٩٥%
العين	٣٠٠	٤٣٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠	١٣٤٧٨	٢١٩%
خورفكان	١٠٠	١٥٠	٥٠٠	١٢٠٠	١٩٠٠	٩٠%

ويعتبر توطين البدو من أهم العوامل الداخلية التي ساهمت في النمو الحضري أما العامل الخارجي الأساسي فهو العمالة الوافدة.

٢- ساهم توطين البدو في بعض المناطق - كمنطقة العين - في التوسع الزراعي (أنظر جدول رقم --) والذي يبين الزيادة المضطردة في أعداد المزارع بالعين وقد بلغت جملة المساحة المزروعة في العين أكثر من ١٢٠,٠٠٠ دونم.

ولكن الاعتماد المكثف للزراعة كبديل للرعي في بعض المناطق – كمنطقة العين مثلاً – قد يؤدي إلى فقدان التوزان البيئي والإفراط في الضغط على المتغيرات البيئية الهشة في هذه المناطق . فالإفراط في استنـــزاف المياه الجوفية مما نجم عنه جفاف في

بعض الأفلاج والآبار وإلى زيادة نسبة الملوحة في المياه. وقد أدت زيادة نسبة الملوحة أحياناً إلى أن أصبحت بعض الأراضي المستصلحة قلوية[1].

وقد سبق أن أشرنا إلى الأعداد النسبية للآبار التي لا تعمل في بعض المناطق حول العين.

٣- ولقد ساهم توطين البدو - عن طريق الإسهام في النمو الحضري والانتشار العمراني في الصحراء وعن طريق الاتساع الزراعي المواكب للتوطين في تقلص المراعي وانكماشها.

ولقد سبق أن أثار كوردس وشولز إلى ذلك بالقول "نجم عن الإجراءات الرسمية التي اتخذها الدولة من أجل زيادة مساحة الأرض الزراعية إلى تقليص مساحات الرعي التي كان يعتمد عليها الرعاة[2].

إن التضارب بين الزحف "الأسمنتي" والنمط الحياتي المواكب له من جهة، والبيئة المناسبة لتربية ورعاية الحيوان من جهة أخرى، يجسده مقولة أحد البدو "المنازل تقتل الماعز"[3].

٤- وقد ساهم توطين البدو أحياناً في إحداث فراغات سكانية في بعض مناطق الرعي التقليدي. وقد يؤدي هذا إلى إهمال المراعي وعدم الاهتمام بها من جهة، وقد يؤدي إلى جذب مجموعات أخرى وافدة إلى هذه المناطق .

ثانياً- التأثيرات الاجتماعية

إن انحسار الأنشطة الاقتصادية التقليدية وبالأخص الرعي والتحول نحو العمل الأساسي في المدينة وفي المصالح الحكومية شكل تغيراً اقتصادياً مهما له انعكاسات

---

(١) اليونسكو العربي، مرجع سابق، ١٩٧٨ ص ٣١٤.
(٢) كودرس وشولز، مرجع سابق، ١٩٨٣، ص ١٤.
(٣) حيدر إبراهيم مرجع سابق، ١٩٨٥، ص ١٠٢.

اجتماعية مرافقة، خاصة وأن الرعي مرتبط أصلا بمظاهر اقتصادية واجتماعية هامة منها الملكية العامة للموارد، والتي تتمثل بوضوح في مفهوم "الديرة" ومنها تقسيم وتوزيع العمل الجماعي، ومنها التبادل الحر (بدون دفع مقابل) للسلع الاستهلاكية التقليدية (وبالأخص منتجات الحيوان) . وكل هذه مظاهر هامة من مظاهر الاقتصاد البدوي التقليدي، دعمت دور المؤسسات الاجتماعية التقليدية وبالأخص الأسرة الممتدة والقبيلة، ولهذا كان للتوطين وتأثيراته الاقتصادية انعكاسات اجتماعية هامة منها:

أ- ما زال البدو الموطّنون يولون أهمية نسبية للعلاقات القرابية والقبلية، وينعكس ذلك في العديد من الأمور، منها تبادل الزيارات في المناسبات الاجتماعية، وتقديم الهدايا والمساعدات المادية وغير المادية (والتي يطلق عليها الفزعة).

وقد ساعد على ذلك قيام بعض المستقرات الحديثة على نمط قرابي وقبلي. فإذا نظرنا إلى شكل رقم (٣) عن مستقرة الوثبة، نجد أن المستقرة لقبيلة واحدة هي (المناصير) وتنقسم المستقرة إلى ثلاث وحدات سكنية بحيث تمثل كل وحدة فرعاً من فروع القبيلة: آل بوشهر، آل بورحمة، آل بومنذر. ولكن بالرغم من ذلك- وباستثناء البدو حديثي الاستقرار - أن هنالك أهمية متزايدة للأسرة الأولية (الأب والأم والأبناء غير المتزوجين) وقد ساهم في ذلك نمط العمل الفردي الحديث وحجم المسكن الشعبي[1].

وقد أشارت دراسة لمستقرة بدوية حول العين (مزيد) أن حوالي ٨٤% من الأسر هي أسرة أولية متوسط حجمها حوالي ٦ أفراد وأن الأسر الممتدة تمثل حوالي ١٦% من مجموع الأسر التي شملتها الدراسة.

---

(١) لقد أشارت دراسات سابقة إلى تأثير نمط السكن الحديث على الأسرة الخليجية بحيث أدى إلى بروز أهمية الأسرة الأولية:
أنظر- على سبيل المثال- فاروق أمين: دراسة حول واقع الأسرة البحرينية (البحرين) ١٩٨٣م.

ب- لقد ساهم التوطين في اضمحلال القبيلة كوحدة سياسية وإلى تناقص نسبي في أهمية القبيلة كوحدة اجتماعية كما ساهم في تناقص أهمية القيادة القبلية على المستويات الوسيطة (شيوخ العشائر) وفي المقابل إلى بروز أهمية الدولة ومؤسساتها وقياداتها السياسية (حكام الإمارات) [1].

لقد ساهم التوطين في تدعيم سلطة الحكومة المركزية وهيمنتها على الجهات التي تعيش فيها القبائل، وذلك عن طريق نجاحها المضطرد في تقديم خدمات اقتصادية وصحية وثقافية للبدوي، وتقديم مساعدات اجتماعية وغير مادية وبذلك تحقق إدماج البدوي في الدولة الحديثة وربطه بها. كما تحقق التحول التدريجي من المجتمع التقليدي (مجتمع القبيلة) إلى المجتمع الحديث (مجتمع الدولة) [2].

ج- ساهم التوطين في إحداث تغير ثقافي جزئي : كالتغير النسبي في النظام الأسري والقبلي والتغير المرتبط بقيم ومفاهيم التعليم الحديث (والذي حرصت الدولة على تعميمه في مشروعات التوطين). وقد بدأ ذلك في الأهمية التي أخذ يوليها البدو للتعليم ومطالبتهم المستمرة بمزيد من المدارس وظهور تطلعات حضرية متزايدة من خلال المطالبات والاحتياجات التي يولونها أهمية خاصة. كذلك ظهور بوادر الأسرة المترفة التي تنعم بما يتوافر لها من أسباب الحياة الحضرية الحديثة.

وبالرغم من ذلك فهناك الكثير من القيم والنظم البدوية التي حافظ البدو عليها وتمسكوا بها. منها على سبيل المثال لا الحصر – الانتماء القبلي، والتكافل (الفزعة)، واحترام الشيوخ، والنخوة والأخلاق الحميدة، وتبادل الزيارات وإقامة المناسبات الاجتماعية والتكاتف فيها، ومنها التعلق بالهجن وبالحيوان عامة، والابتعاد عن بعض رموز التحضر كالسكن في الشقق والعمارات (بالرغم أن البعض منهم يملك أفخم

(١) شاكر خصباك، مرجع سابق، ص ٣٦٩.
(٢) أنظر محمد غانم الرميحي، مرجع سابق، ص ٢٩١.

العمارات)، وارتداء الملابس الأجنبية، وليس أدل على تمسك البدوي بعاداته وتقاليده من التعديلات التي أجراها في المسكن الشعبي كي يتوافق مع هذه العادات والتقاليد[1].

ولهذا يمكن القول أن التغير الثقافي – وبالأخص التغير القيمي – كان تغيراً جزئياً ولم يكن مواكباً للتغير المادي والاقتصادي ويمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل سبق أن أشرت إليها[2]:

١- إن معدل التغيرات في الجوانب المادية هي عادة أسرع من معدل التغيرات في الجوانب اللامادية (القيمية). وبالتالي يظهر ما يسمى "بالفجوة الثقافية"[3].

٢- إن التمسك بالقيم والنظم القبلية والعربية هو أسلوب من أساليب الدفاع الذاتي في وجه الثقافة الوافدة التي تحملها العمالة الوافدة أو تنقلها وسائل الاتصال الحديثة.

٣- دور الأسرة الحاكمة وهي من أصل بدوي في التأكيد على أهمية القيم والتقاليد البدوية والعربية الأصيلة وضرورة التمسك بها والمحافظة عليها[4].

---

(١) عباس أحمد، مرجع سابق، ١٩٨٨، ص ٢٥٥.

(٢) عباس أحمد، مرجع سابق، ١٩٨٨، ص ٢٥٦.

(٣) Ogburn, WW. (ed.) Technology and Changing Society (Houghton Miffin) New York, 11953, p. 8-15

(٤) لقد أشار دونالدكول إلى أهمية هذا العامل أيضاً بالنسبة لبدو المملكة العربية السعودية

Dams, People and Development
The Aswan High Dam Case
Hussein, M. Fahim

Anthropologists have recently involved themselves in studies related to the construction of dams. Most or their studies have been confined to the relocation of the groups and communities whose lands are inundated by the dams' huge lakes. Thayer Scudder, who since the early 1950s has been studying the impact of relocation on the Tonga people in connection with the construction of the Kariba Dam in Zambia and Rhodesia, states that "although those undergoing resettlement [the relocates] constitute just one component of the man-made lake's ecosystem, the study of human resettlement presents the anthropologist with an exceptional opportunity to carry out long term research within a very broad ecological frame of reference which could have major policy and theoretical implications" (1973, p. 47)

Another anthropologist, David Smock (1967), who worked as a manager of a relocation project in Nigeria, perceives a potential role for anthropological research in the field of human resettlement planners or anthropologists themselves. This is most probably due, as Bernard and Pelto suggest (1972), to the fact that most anthropological training has been deficient in studies related to what they refer to as macro technological innovations that result in large-scale environmental modifications-dams, factories, and new cities.

In 1968, with the publication of a special issue no.3 (vol. 14) of Anthropological Quarterly, entitled "Dam Anthropology: River Basin Research," the area of water resources and development became of focal interest to anthropologists. The articles in this special issue were attempts at a preliminary assessment of dam projects by anthropologists. More recently; however, John Bennett (1974) examined some of the anthropological studies and potential -contributions to water resource management; Bennett places the use of anthropological research in the field of water resource development in a historical perspective. He indicates that the models upon which large river control projects in tropical zones have been based come from American and European planners who have been accustomed to developing dam projects in temperate rather than tropical zones. He points to a virtual neglect, in the construction of several major water resource projects, of the area of environmental impact studies before the projects were constructed. In other words, most of the information we have on the

social and environmental impact of dam construction has come after the fact of construction, except for the Kariba studies series initiated by the Rhodes-Livingston Institute and carried on by Elizabeth Colson, currently at the University of California, Berkeley, and Thayer Scudder, of the California Institute of Technology, Pasadena. The Institute was aware that the building of the Kariba Dam would form a vast lake covering 2000 square miles of the Zambezi Plain, displacing a long - established human population. Colson's work (1960) among the Gwembe Tonga was purely academic and had no impact on planning. Nonetheless, Bennett describes it as one of the major publications prior to 1970 that addressed the human consequences of water resource development.

More recent anthropological work in the water resource development area has been associated either with salvage archaeology or with studies of human medical aspects of tropical water impoundments. These works, then, are primarily cultural-ecological or archaeological in emphasis but of a relatively narrow scope. Bennett calls for more comprehensive, longitudinal anthropological investigation that could retain the ecological perspective but be more helpful for planning mass relocation programs. Criticizing the focus of present projects, Bennett writes: "These large tropical water development projects are based on exhaustive "technical feasibility studies but provide inadequate, last-minute programs for the human and social problems of relocation and give insufficient attention to ecological consequences of the altered biosphere" (1974, p.54). Anthropological input, then, Bennett argues, would provide a better balance to the technical feasibility studies that are currently being given higher priority.

Finally, in summarizing the. research possibilities for anthropologists in water resource development, Bennett cautions that there are always both human and cultural costs in resettlement and development. He calls for a "sense of values which recognizes that a slower, experimental approach to resource development" is the best approach (1974, p.54). Only in this way can the ecological, human, and cultural costs be minimized.

This has been tile approach that I have taken in my own anthropological work. It has been a painstaking process for me. I have attempted, however, to evolve a theoretical framework that encompasses this broader approach to displacement and resettlement studies.

During my longitudinal study of the displacement of the Nubians as a result of the construction of the Aswan High Dam, I have gone through two different conceptual perspectives on the dam and its human effects. In the beginning, I looked at the dam only from the relocation perspective, which

to me meant a disruption of a traditional way of life in an established community. Most anthropological literature has looked at technological change as harmful to the subject people. Also related to this notion is the implicit premise in most anthropological thinking that planners very often ignore a people's culture and hence impose innovations. Local administrators, too, are commonly ignorant of a people's customs and sensitivities. Moreover, they are known to be oblivious and, in most cases indifferent and unsympathetic to the peoples' needs and aspirations when putting the planners' thinking into action. That is why, probably, many innovations tend to fail or are met with minimum positive response, as we were very often told by anthropologists.

A turning point in my research orientation and outlook began specifically in 1971, when I became the chief investigator of a study of the Nubian resettlement scheme in conjunction with the Development Department at the Egyptian Authority of Land Reclamation and Development. My assignment in the study was the investigation of human problems associated with agricultural development in the new lands. This research gave me greater access to the administrative rationale and helped me gain a better understanding of Egypt's national goals; Gradually, I found myself acquiring a rather balanced view of the relocation scheme, and I revised my unquestionable advocacy for the Nubian relocates. I began to perceive the Nubian setting in a much larger context, rather than only from within the Nubian frame of reference. Furthermore, I realized that as the purposes of large-scale modifications are regional and national in scope, dislocation of local lifestyles is, as Bernard and Pelto rightly put it, incidental to the main goals of planners (1972). This made me look at the dam from a different perspective. I felt that being confined to just one local effect on the dam (i.e., Nubian resettlement) was a narrow approach to the study and the assessment of its implications. This limitation is a common pitfall of anthropological fieldwork. The anthropologist often; as Nancy Gonzalez (1972) observes, adopts the values of the population under study. Unfortunately, because of the large number of conflicting positions that confront the anthropologist in the field, an objective approach to the problems of the local people is sometimes lost or forgotten. A tendency to advocate the position of the locals is required, but their outlook and attitudes may be impractical and shortsighted, doomed to be superceded by the plans of outsiders, who often view circumstances very differently and largely in a national context.

In this regard, contrary to. the situation of foreign colleagues, the local researcher is very often placed in a situation that requires going beyond the

traditional focus of the research unit in order to accommodate the research tasks to the needs of national development schemes. This was the direction that I followed in my capacity as a principal investigator of the Nubian resettlement project while working with the Egyptian government. This enabled me, in my development as a researcher, to take on a wider perspective when, in 1974, I began my association with the Egyptian National Academy of Scientific Research and Technology. This ongoing study, previously referred to as the Academy/Michigan study, is interdisciplinary and international in scope and seeks to examine the environmental and socioeconomic impacts of the Aswan High Dam in both national and international perspectives.

During my transition from a locally oriented to a nationally committed researcher, I found that I was faced with two major problems that I had not previously confronted as an anthropologist. The first problem was how to establish a dialogue of communication between the socioeconomic team and the water quality and physical studies team that were associated with the Academy/Michigan project. A constructive, policy-oriented dialogue has yet to be accomplished. I have found, however, that such communication problems .are by no means unique to this project. The lack of ongoing, policy-oriented team communication has hampered the researchers in the - second problem area - the design of future scenarios that would enable the team to project possible developments of water quality parameters in light of their possible implications socioeconomicall y.

Dams: A Human Perspective

Dictionaries generally define dams as barriers built to hold back flowing water. Dams vary in size; they can be small or large, low or high. They also differ in their storage capacity and power generation. Yet they are much more than engineering structures erected across rivers to hold reserved water in case of need and/or to produce electricity for present use and future development. From a human perspective, dams may represent a totally new way of life for those they affect and often cause problems instead of providing solutions. Dams can sometimes initiate hostilities where they are intended to promote economic prosperity. Human and other natural resource problems created by dams will not disappear if ignored; they can, however, be minimized or solved advantageously by early thinking procedures and .by timely, sound action (Lagler, 1969).

Accordingly, dams must be viewed in their integrative totality and assessed in broader perspectives. A one-sided conceptualization of dams and their related effects is not only incomplete and misleading but also potentially dangerous.

From the engineering perspective, dams should be stable physical structures and must remain so; but sociologically speaking, the implications are by no means static: they are dynamic, representing a longitudinal process, and thus should be examined and assessed in that conceptual context. Politically I dams in the early stages of. planning may have serious national and international repercussions. The Aswan High Dam is a case in point, particularly with reference to its financial status and related developments. Egypt's nationalization of the Suez Canal in 1956 and the subsequent war may be cited here for illustration. Some of the consequences of dam construction can be immediate, such as the necessity to displace communities affected by the lake formation, as was the case with the relocation of the Nubian communities in Egypt and the Sudan. Other implications or consequences are transitional in that they take place while the dam is still under construction, as was the .case in changing from basin to perennial irrigation schemes and in reclaiming new lands. Still others are long-range implications that most probably affect humans, the environment, and society in general.

Because the notion of process is important for the conceptualization of the human implications of dams, the scope of analysis should include four main levels: local, regional, national, and international. The spatial dimension is, then, as important as the temporal dimension. In this respect, the dam's implications should be viewed and assessed as functions of time and place. In identifying and assessing the human implications of Egypt's Aswan High Dam, and probably other water projects as well, we should be quite aware that there are always some implications that can neither be subjected to quantitative analysis nor be perceived in terms of figures and ratios. Yet they are extremely important and should be neither overlooked nor underestimated. This point is particularly important in relation to the current attempts at simulation and computer-based modeling for lake ecosystems. Consequently, the notion of latent versus manifest (or direct and indirect) effects should be taken into account in applying a rather comprehensive approach to the problem of human implications of dams.

Conceptual Model

The following diagrams present a conceptualization of possibly consequences of the construction of Egypt's Aswan High Dam. These diagrams imply the totalistic notion of the dam's effects and the temporal and spatial dimensions of its consequences, which. together can suggest how and what to study in relation to the human implications of the Aswan High Dam, and probably of other dams as well.

The concept of human implications is used here in a broad perspective, referring to social, economic, political, and health aspects, among others. Social science concepts and methodologies are basic to the study and analysis of these considerations. The arrowed lines in the diagrams indicate only directions; they do not imply any value or degree of relatedness. In designing research on the human implications of dams, the approach can undoubtedly be elective. Decisions on what to study (and how) are, of course, determined by a set of variables that differ from one dam setting to another. The Point here is that, whatever aspect of human implications becomes subject to research, it should be studied in the context of the basic notions just stated.

Figure 3.1 presents a core diagram that has two main aspects or components and four analytical unite. Aspect A refers to the dam as a concept and as a development policy, while Aspect B refers to the engineering characteristics (on features) of the dam in terms of its physical structure and function.

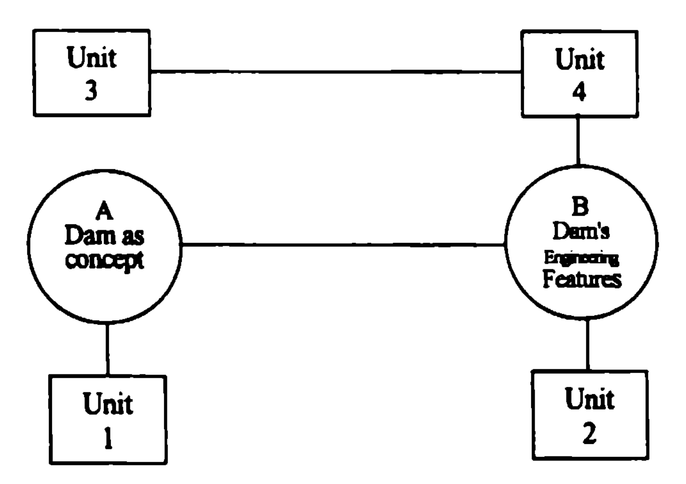


Figure 3.1.
A core diagram, proposing two aspects of the dam and four analytical units.

The Dam as a Concept

DC, referring to the dam as a concept, requires a number of sequential prerequisites and results in certain needs and implications, as shown in the first analytical unit of the flow chart (see figure 3.2).

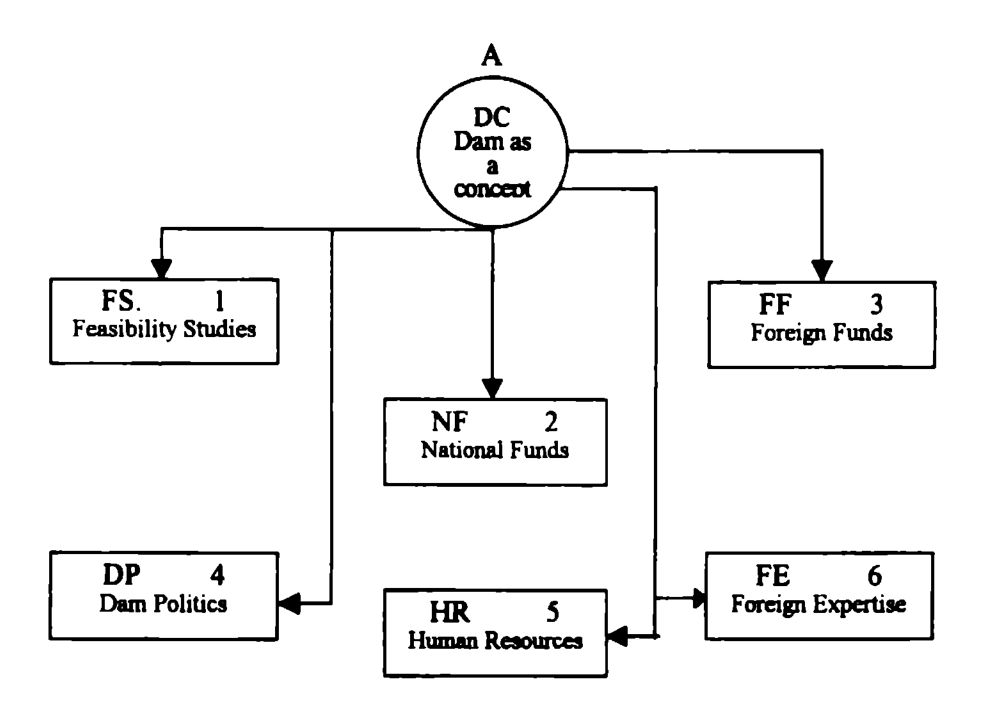


Figure 3.2.
The first analytical unit of the now chart.

Square I refers to the feasibility studies related to the dam project in which collaboration between national and international expertise exists. When the feasibility studies are completed and the decision to build the dam is made, the cost of the construction is estimated. The government finances this cost initially by using the local resources (Square 2: NF stands for national funds), but as dams are costly enterprises and part of their cost must be met in hard currency, governments usually seek international financial support as well. FF in Square 3 refers to foreign funds needed for the dam's construction., they may take the form of monetary loans, technical assistance, or both.

In Square 4, DP refers to dam politics, whether domestic or International. Economic and political terms are very often associated with requests for external, financial support. The Aswan High Dam case presents a striking example in this regard. Actually, these national and international implications related to the construction of the dam have been overlooked and international levels. I assume that the political events associated with the construction of the dam may have provided the Egyptians with new directions in international relations and politics. While. the dams effect on this particular aspect may be indirect (or latent), it is still important to be aware of and carefully assess its influence, especially when a country like Egypt has undergone a revolution such as that of 1952 in search of an independent political, economic, and cultural identity.

When plans to construct the dam are approved, labor is primarily recruited from the local human resources as referred to in Square 5 (Where HR stands for human resources). Because of limited expertise and skilled labor in this area, the involvement of foreign expertise in the planning and execution of the project becomes necessary, as indicated in Square 6 (FE stands lot foreign expertise). The interaction between national and international expertise at the, dam site (Squares 5 and 6) suggests possible positive contributions toward training the local technicians of the host country in the area of advanced technology. This is another indirect implication of dams that should be counted in tracing their human implications. Tile effect of the Aswan High Dam on the labor force, personnel training, and related societal developments presents an important topic that should be studied, and assessed at both the regional and national levels.

Dam Engineering (DE) and Consequences

In Aspect B of figure 3.1, two main engineering features are emphasized, water storage capacity (or lake formation) and power generation; These two features entail a number of human implications, either direct or indirect. Some implications are immediate, while others are long term. Human implications of dams, moreover, may be identified at certain points. of their planning and execution within both national and international frames of reference and/or intervention. Aspect B is connected by a line to the second analytical unit beginning with Square 7 (figure 3.3).

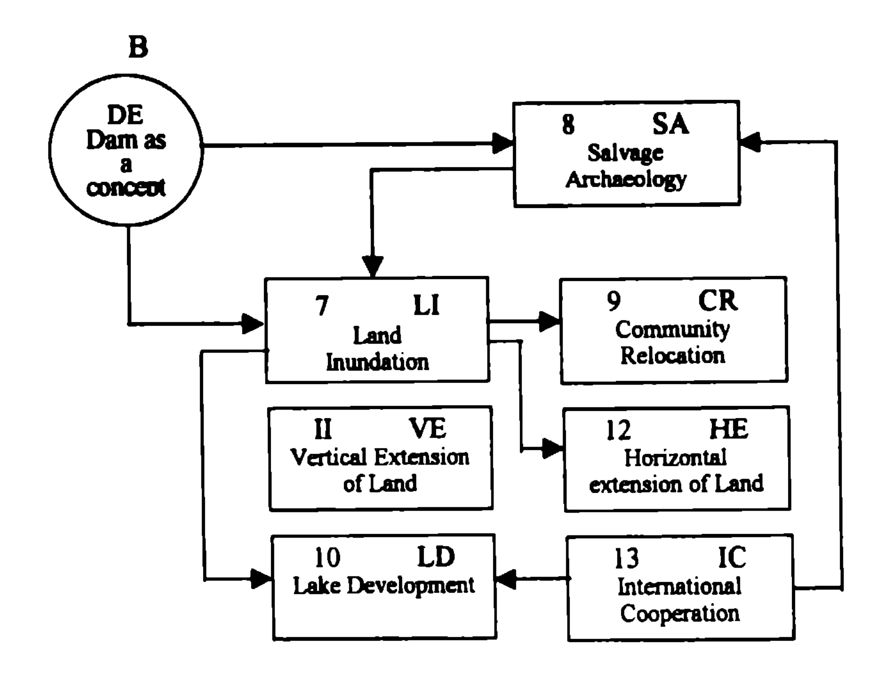


Figure 3.3.
The Second analytical unit of the flow chart.

Following the arrow from B toward Square 7, we find an immediate and direct effect of dam construction, the inundation of the lands behind the dam site. LI in Square 7 refers to land inundation (or, in other words, a major environmental change), which in turn has the subsequent consequences shown in Squares 8, 9, 10, 11, and 12. In the case of the Aswan High Dam, the formation of the lake behind the dam aroused national and international interest in conducting large-scale salvage archaeology (SA, Square 8) in lands now covered by water. Collaboration between national and international agencies to rescue irreplaceable antiquities was a subsequent development. The contribution of UNESCO may be cited here as an example 0! international involvement at a certain stage related to the consequence of dam construction.

One important immediate consequence of the first. stage of the dam's construction in 1963-64 was the necessary relocation of the local people of the inundated lands. In Square 9, CR refers to community relocation, whereas. LD in Square 10 stands for lake development projects involving land reclamation and settlement, fisheries, and new industries (e.g., tourism). This presents a basic local environmental transformation that

requires policy-oriented studies for both the present and the future. In addition, the irrigation system in Upper Egypt is being changed from basin to perennial, thereby increasing the productivity of tile existing land area. This is known as vertical land extension, denoted by VE in Square 11. Water storage also has made the reclamation and irrigation of new lands possible, at the national level, thus horizontally extending the age-old land area (HE in Square 12). Land development projects, whether vertical or horizontal, have several connected social, demographic, and economic implications. This is exemplified in the establishment of human settlements in the new lands and the change in agricultural practices and production among thousands of peasants, especially in Upper Egypt. These interrelated implications of lake formation at the regional and national levels undoubtedly constitute a very important arena for social science research.

Square 13 refers to international cooperation (IC) in relation to Squares 10 and 11. In connection with the Aswan High Dam, the WFP (World Food Program) and other international organizations provided food aid for the settlers and the relocates in their new land until they could regain a viable economic base. The contribution of the United Nations Development Program (UNDP) to the lake development planning in Egypt is another example of involvement or contribution to dams and their related development projects.

From Aspect B, a second line leading to the third. analytical Unit in the chart points at Square 14 in which EI stands for environmental impacts at both the regional and national levels (see figure 3.4).

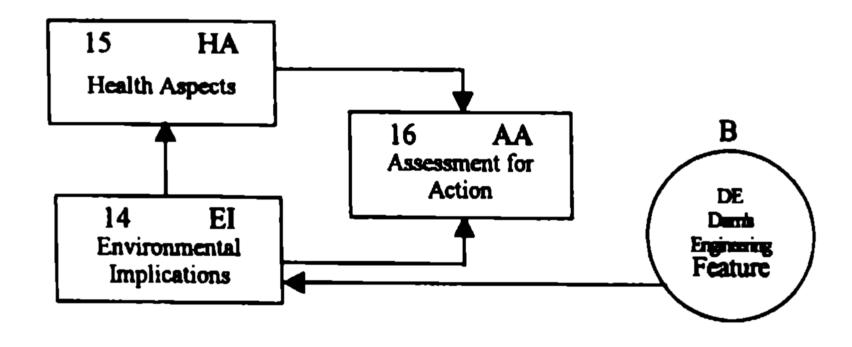


Figure 3.4.
The Third analytical unit of the flow chart.

Some impacts are related to the health aspects (HA, Square 15), such as public health problems, while others are ecological effects, such as those related to water quality, salivation, and land erosion problems. These ecological effects do have human implications: water quality parameters and socioeconomic development levels significantly affect one another. The effect of silt-free water on the sardine fish industry in Northern Egypt and the assumed increase in the incidence of schisto-somiasis due to changes in the irrigation system are examples of an interrelationship between ecological and human implications. The human and ecological effects of dams may bring about national and international collaboration towards the studying and assessing of their present and future repercussions. This has been the case with the Aswan project, through collaboration between the National Academy of Scientific Research and Technology, Egypt, and the University of Michigan, School of Public Health, in the United States. This is referred to in Square 16 as AA, standing for assessment for action. The arrows indicate a feedback from Square 16 to Squares 14 and 15.

From DE, or Aspect B, a third line leads to Square 17 (the fourth analytical unit), where HP stands for the hydroelectric power generated from" dams. This power, in turn, produces or results in a number of related implications, such as wide-scale industrialization (WI, Square 18), as diagrammed in figure 3.5.

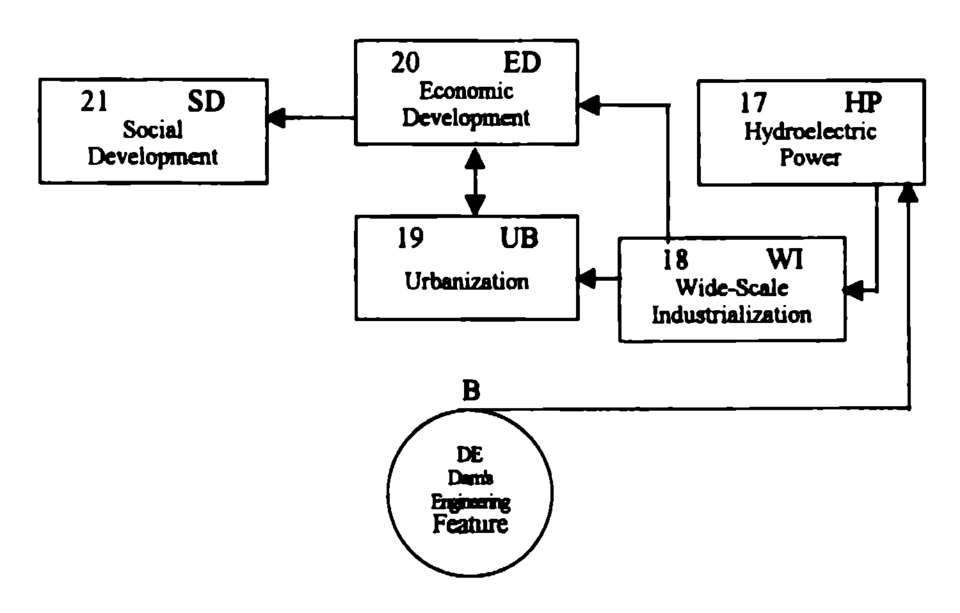


Figure 3.5.
The Fourth analytical unit of the flow chart.

Industrialization results in urbanization and related problems (referred to as UB in Square 19) and functions as an important means for economic development (ED in Square 20). What has happened to the town of Aswan since the construction of the dam is a striking example of urban growth. The population of Aswan increased from nearly 30,000 in 1960 to 250,000 in 1976. Aswan is no longer a remote frontier town; it has become a large city with new housing projects, city rehabilitation plans, recreational facilities, and tourism. Moreover, it has become an industrial base for national economic development projects. These demographic, social, and economic implications constitute important research topics that are required for an integrative perspective on the study and evaluation of Egypt's Aswan High Dam as well as other dam's.

The overall diagram (fig. 3.6) is not an exhaustive representation of possible implications; it is an illustrative conceptual guideline for the study or the human implications of the Aswan High Dam. and. probably of other dams as well. The diagram's Squares and Units are closely interrelated and should be viewed and studied in this context. To illustrate, industrialization, urbanization, and economic development generally result in significant structural changes in the society and also affect the course of social development (Square 21). Both economic and social effects have political ramifications as indicated by .the connecting line between Squares 4 and 21.

Although it is generally recognized that social and economic development are dependent on one another and are usually conceived as inseparable, I have presented social and economic development in two squares rather than combining them in one. The rationale is to reinforce the significance of the socio cultural component of water resource development projects. This factor, still not fully recognized and often ignored, deals with

> impacts on socio cultural systems, that is on the behavior, attitudes and expectations, and ideologies of people as members of social groupings, ranging in size from the family to the entire community of people resident within a river basin or influenced by developments within that basin. Because of the emphasis on both behavior and ideologies (which refer not just to political ideologies but to the whole range of values which influence people's behavior), the analysis of social impacts must take into consideration both ecological and economic impacts from river basin alteration (Scudder, 1976, p. 45).

Figure 3.6, viewed with both Aspects and four analytical units, shows dams to be both technological and social processes that begin as a Concept and result in a physical structure that has a wide range of environmental and

human implications. I must also indicate that within the concept of a dam lies the notion of dynamism. The implications of water resource projects, such as the construction of a dam, are much more than static occurrences in local areas. Furthermore, it is important to keep continually in mind both the. national and the international inputs into the project, as described in the conceptual flow chart. Dam politics (Square 4) and international cooperation (Square 13), for instance, are inextricably linked to the concept, construction, and overall success of a water resource project such as a dam. A human outlook or perspective is basic to understanding and assessing realistically and efficiently the dam's rationale and consequences.

Table 2 .1.

The. Aswan High Dam Debated: A Summary Sheet

Logistics	Benefits to Date (1980)	Major Side Effects	General Assessment and Prospects
Land development was a necessity to cope with the, incredible imbalance between the country's population growth and agricultural production. Agriculture' is basic to the Egyptian economy.	Controlled high floods and supplemented low ones,. saved Egypt from the monetary cost to cover the damage from both high and low floods.	Water loss, through seepage and evaporation, is likely to affect the water supply needed for development plans; studies show chat the water loss is within the predicted volume.	The Aswan High Dam is solid engineering .York. more importantly it is fulfilling a vital need for 40 million people.
Egypt found no option but, to increase the water supply for land development policies of both horizontal and vertical extension	Allowed for Increase in cultivated land area through reclamation, and increased the crop production of the existing land through conversion from basin to Perennial irrigation.	Loss of the Nile sill would require costly use of fertilizers; it has also caused riverbed degradation and coastal erosion of the northern delta.	All dams have problems; some are recognized while others are unforeseen at the time of planning.
Building a dam and forming a water reservoir in an Egyptian territory minimizes the risks of water control politics on the part of riparian countries.	improved Nile navigation and chanted it from seasonal to year-round.	Soil salinity is increasing and land in most .areas is becoming waterlogged, due to delays in Implementing drainage schemes.	The lesson learned from the Aswan project. however, is that dams may be built with missionary zeal but little careful planning and monitoring of side effects.
Egypt perceived the Aswan High Dam as a multipurpose project basic to national development plans.	Electric power generated by the dam supplies 50 percent of Egypt's current consumption, although the dam was built primarily not (or power generation but for water conservation.	Increased contact with water through irrigation extension schemes is expected to affect schistosemiasis rates adversely; evidence exists rates have not increased due to use of protected water supplies.	As a result of both (1) the new semicapiralist policies and (2) the technical and monetary aid Egypt has solely been receiving from several Western countries, it is expected that several of the dam's problems will be efficiently controlled and monitored.
	The new take resources are potentially economic, including !and cultivation . and settlement, fishing, and tourist industries.	The Nile water quail cy has been deteriorating; studies Indicate the occurrence of change in the water quality parameters; they do not constitute a health hazard at the present time.	Dam-related studies have given recognition to present problems, and have provided possible solutions. The dam would meet its expectations on several aspects providing that research findings are utilized.
			The development potential and economic returns of this water project are expected to be very rewarding in tile long run.. it the Project's developments are systematically studied and monitored.

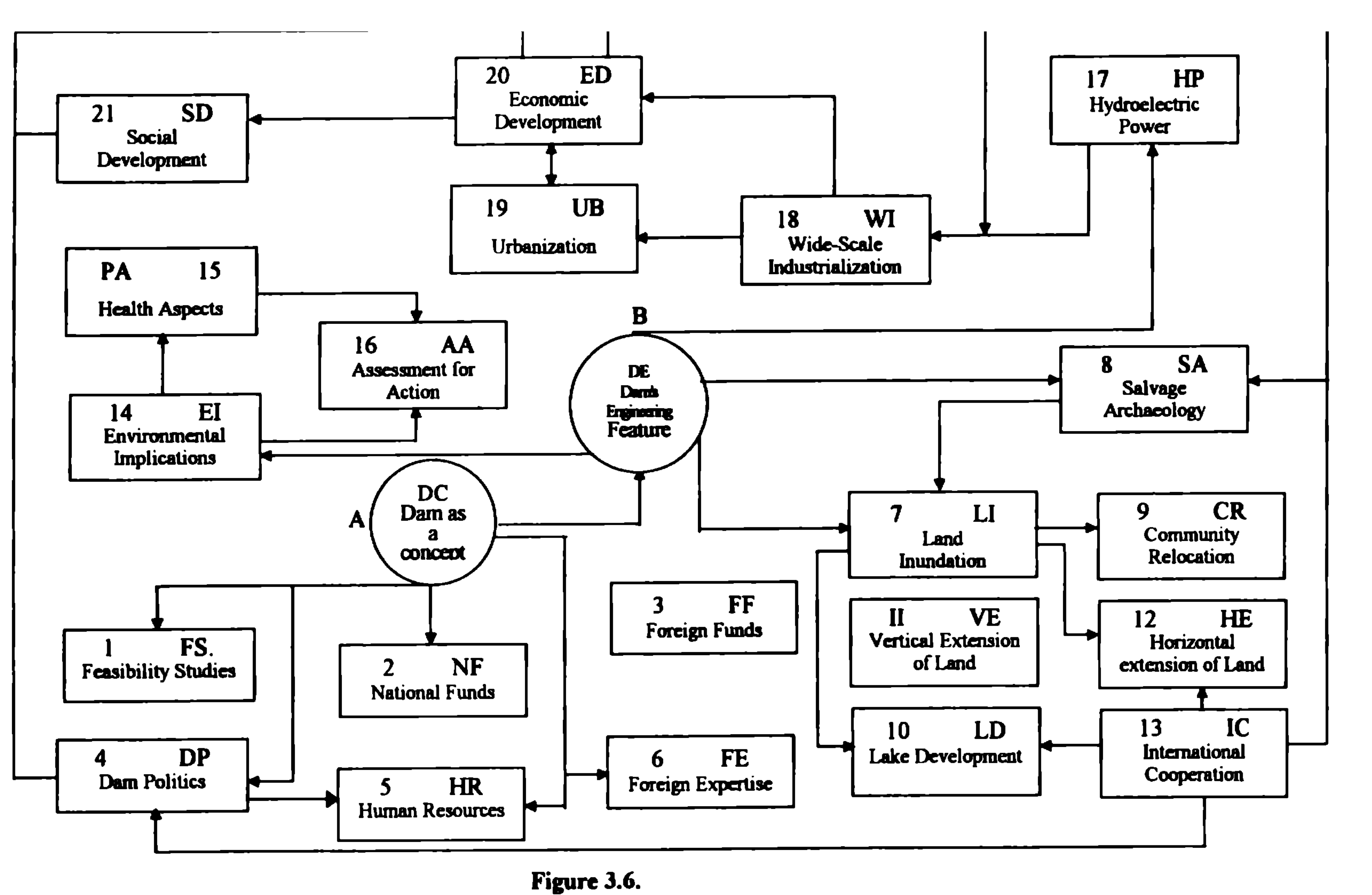


Figure 3.6.
An overall conceptual floe chart of consequences and implications of the Aswan High Dam.

المراجـــــع

أولا- المراجع العربيـــة:

- ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون.
- جامعة الإمارات العربية: مجتمع الإمارات (غير منشور) ١٩٨٨.
- التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي، ١٩٨٩.
- أحمد الشامخ: (ترجمة الشرنوبي) استيطان البدو في إقليم الخرج بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ٣٧، ١٩٨٣.
- دائرة التخطيط (أبوظبي): الكتب الإحصائي السنوي لعام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٨.
- حيدر إبراهيم: استراتيجية التنمية الريفية في دول الخليج العربي (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية) العدد ٤٤-١٩٨٥.
- سعد الدين إبراهيم ودونالدكول: بدو المملكة العربية السعودية (بحوث القاهرة في العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، العدد الخامس) إبريل ١٩٧٨.
- سلوى الخطيب: توطين البدو في المملكة العربية السعودية: دراسة اجتماعية لهجرة الغطغط (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود) ١٩٨١.
- شكر خصباك: التطورات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة في أعقاب النفط. (في مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية: الإنسان والمجتمع في الخليج، البصرة - الكتاب الأول) ١٩٧٩.
- عاطف وصفي: البدو ومشكلات توطينهم في مجتمع الإمارات العربية (مؤتمر المستوطنات - الأكوا، الأمم المتحدة، العين، ١٩٧٩). بحث على الآلة الكاتبة.
- الجوانب الاجتماعية في حضر إمارة أبوظبي (دائرة التخطيط، موسسة أبوظبي للطباعة) ١٩٨١.

- عباس أحمد: المجتمعات البدوية: مقدمة عامة بالإشارة إلى مجتمعات سودانية وخليجية وعربية أخرى (مكتبة المكتبة – العين) ١٩٨٢.
- عبدالجليل الطاهر: البدو والعشائر في البلاد العربية (جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية) ١٩٥٤.
- عبدالحفيظ محمد شناق: التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، (مؤسسة دار الفكر الجديدة للطباعة)، أبوظبي، ١٩٨٦.
- عبدالحميد غنيم: المستوطنات البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٥.
- عبدالله حد راشد: التطور العائلي في مجتمع الإمارات، دراسة احتماعية مقارنة بين الماضي والحاضر، مطبعة دبي، ١٩٨٥.
- على عبدالقادر وآخرون: المجتمع العربي، مطبعة صوت الخليج،الشارقة، ١٩٨١.
- فاروق أمين: دراسة حول واقع الأسرة البحرينية، جمعية الاحتماعيين البحرينية، سلسلة الدراسات الاحتماعية (٣)، المطبعة الحكومية لوزارة الإعلام، البحرين، ١٩٨٣.
- فوزي الأسدي: دور توطين البدون في التنمية الاحتماعية للإمارات العربية المتحدة، حامعة الإمارات: التنمية الاحتماعية في أقطار الخليج العربي، ١٩٨٩.
- كودس وشولز: (ترجمة عبدالاله أبو عياش): البدو والثروة والتغير دراسة في التنمية الريفية للإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمـــان (جامعة الكويت)، ١٩٨٣.
- لميس عبدالله الطائي: توطين البدو في أبو ظبي، بيروت، ١٩٧٤.
- معهد البحوث والدراسات العربية: دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨.

- محمد بن أحمد بن الشيخ حسن: العادات والتقاليد في دولة الإمارات (المطبعة العصرية)، دبي، ١٣٩٩هـ.
- محمد عبده محجوب: مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية (وكالة المطبوعات)، الكويت، ١٩٧٤.
- محمد غانم الرميحي: أسلوب الإنتاج وعلاقته في مجتمعات الخليج قبل النفط، (في مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الإنسان والمجتمع في الخليج- الكتاب الأول)، البصرة، ١٩٧٩.
- محمد غانم الرميحي: الخليج ليس نفطاً ، دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، (شركة كاظمة للنشر)، الكويت، ١٩٨٣.
- محمد متولي: حوض الخليج العربي، (مكتبة الأنجلو المصرية) القاهرة، ١٩٧٣.
- موزة غياش: التنمية البدوية الريفية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، مجلة كلية الآداب، العدد الخامس، ١٩٨٩.
- وزارة التخطيط: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٣.
- وزارة التخطيط: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٧.
- يوسف أبو الحجاج: الخريطة العمرانية لإمارة أبوظبي، (دائرة التخطيط) أبوظبي ١٩٨١.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Abbas Ahmed Mohamed: White Nile Arabs: Political Leadership and Economic Change (Athlone Press, London), 1980.
- Cole, D.P.: Beduin and Social Change. (in: Hopkins N. and Ibrahim, S. Arab Society: Social Science Perspective (American University in Cairo Press), 1985.
- Heard-Bey, F. Development Anomalies in the Bedouin Oases of Al-Liwa in the United Arab Emirates (Asian Affairs) 61-1974 pp.

2722-286.

- From Trucial States to United Arab Emirates (Longman)1982.
- Miles, S. R.: The Countries and Tribes of the Persian Gulf (London)1966.
- Niblock, T. Social and Economic Development in the Arab Gulf (Croom Helm) 1982.
- Seif El Wady (Ramahi): Economic and Political Evolution in Arabian Gulf States (New York) 1973.